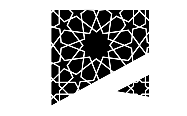
مساءلة اللامساواة والفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية

مداخلات قدّمت خلال الجلسات الرئيسية للمؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية



مساءلة اللامساواة والفوارق الاجتماعيّة في المنطقة العربيّة

مداخلات قدّمت خلال الجلسات الرئيسية للمؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية



المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

Arab Council for the Social Sciences
Conseil Arabe pour les Sciences Sociales

الطبعة الأولى

الترجمة من الإنجليزية إلى العربية: ريبيكا صعب سعادة، لين هاشم، وشركة برونتو للترجمة

التنقيح اللغوي: سحر مندور

لجنة المنشورات في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية: رامي ضاهر، وليزا تراكي، بسام حداد، ومنى حرب.

ISBN: 978-9953-0-3983-1

تمت الطباعة في لبنان.

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214

المحتويات

تمهيد

إنّ إختيار التركيز على «مساءلة اللامساواة والفوارق الاجتماعيّة في المنطقة العربيّة» في المؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة الذي نظّم في آذار/مارس العام 2015، يصبّ في صلب الإهتمامات التي تحفّز عمل المجلس. فهو، ككثيرٍ من المنظّمات والحركات والأفراد على إمتداد المنطقة العربيّة، يسعى جاهدًا لفهم الظروف المتردّية للمساواة والعدالة، ويهدف إلى إستنهاض الفكر والتحليل النقديّين في مواجهة الخندَقة المتزايدة على إيقاع الأنظمة الإستبداديّة والتدخّل الخارجي المتصاعد. وبعدما أتاحت الإنتفاضات الكبرى التي شهدتها المنطقة بدءًا من العام 2010 مساحاتٍ ديمقراطيّةً، عادت هذه المساحات لتُقفَل بإحكامٍ إمّا بسبب إستبداد الأنظمة والقمع الداخلي المتزايد، أو نتيجة سقوط الدول في دوّاماتٍ من العنف والحرب. عشرٌ من أصل إثنين وعشرين دولةً عضوةً في جامعة الدول العربيّة تعيش حاليًّا في إضطرابٍ وينعدم فيها الإستقرار، علمًا أنّ أطراف النزاع وتأثيراته لا تنحصر داخل الدولة الواحدة بل هي عابرةٌ للحدود والمناطق.

إنّ أحد أبرز أهداف المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة والبحث العلمي الذي يدعمه، يتمحور حول إخراج المنطقة من عدسة الإستثنائيّة التي إعتُمدَت في النظر إليها لعقودٍ من الزمن. هذه الإستثنائيّة أتت نتاج تراكم التفسيرات الثقافويّة لظواهر عديدةٍ، من الإستبداد السياسي إلى المحافظة الدينيّة وصولًا حتّى إلى العلاقات الجندريّة. بدلًا منها، تتوجّب مقاربة المنطقة ضمن سياق السّيرورات العالميّة لمحوريّتها الأكيدة في إنتاج الأنظمة الاقتصاديّة العالميّة الجديدة، بتبعاتِها الإيجابيّة والسلبيّة على حدٍّ سواء. وعلى الصعيد السياسي أيضًا، تتشابك في المنطقة العلاقات والتوتّرات الجيوبوليتيكيّة العالميّة والعابرة للمناطق.

إن الدول ال 22 في المنطقة تشمل بلدانًا غنيّة بالموارد، وبلدانًا ذات الدّخل المتوسّط والمنخفض منتشرة في شبه الجزيرة العربيّة، والشّرق الأوسط، ووادي النيل، وشمال إفريقيا. وتتعدّد في هذه الدول أشكال اللامساواة وتختلف بإختلاف أوضاعها المتنوّعة، فتستهدف مطالبُ العدالة أشكالًا محدّدةً ومختلفةً من القمع المحلّي والقوميّ. إلّا أنّه خلال مؤتمر المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، برزت موضوعات ذات بعد إقليمي، وإكتسبت فيها مسائلُ العمل، والجندر، والطبقة، والتعليم، والمواطَنة، إهتمامًا كبيرًا. كذلك، برزت السّيرورات القانونيّة والقضائيّة كموضوعات تشغل موضع إهتمامٍ رئيسيٍّ في عمل الباحثين/ات في المنطقة، إلى جانب الإهتمام الموكل أيضًا للمسائل المرتبطة

باللامساواة على مستويات المساحة، الأرض، والنطاق دون-الوطنيّ. إن الأوراق التي قُدّمت في الجلسات الرئيسية للمؤتمر وننشرها هنا، عالجت الخيوط الرئيسيّة لهذه المسائل، وإقترحت إتّجاهاتٍ بحثيّةً جديدةً تسلّط الضّوء على التحوّلات الجارية في المنطقة العربيّة.

منطقةٌ في حالة إنهيارٍ داخليّ

إنّ ظاهرة التنمية غير المتوازنة داخل الدول والتوزيع غير المتساوي للموارد بين المركز والأطراف بدت واضحةً في مسار الإنتفاضات العربيّة التي إندلعت في أواخر العام 2010، كما في تبعاتها. وبينما أخذت الإنتباه الوطني والعالمي صورُ مئات آلاف المتظاهرين/ات المتجمهرين/ات في مساحاتٍ مركزيّةٍ من العواصم، غالبًا ما كانت الشّرارات التي أدّت إلى تعبئة هذه الحشود ريفيّةً وقرويّة. فقد أتى تراجع المعيشة الريفيّة، وكساد الإقتصادات في البلدات الصّغيرة، وآثار الجفاف والتدهور البيئي فيها، من بين أبرز الأسباب الجذريّة التي أدّت إلى وقوع الإضطرابات. وبطبيعة الحال، تحوّل الإضطراب إلى ثورةٍ لمّا تردّدت أصداء هتافات المساواة والعدالة عبر الإنقسامات الطبقيّة والمكانيّة. فيتطلّب فهم الأسباب المتعدّدة لنشوء هذه الحركات الإعتراضيّة وتشكّلها أخذ المصادر المدينيّة والريفيّة للإنتفاضات على محمل الجدّ.

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول بأنّ لغة الإنتفاضات على إمتداد المنطقة العربيّة تشابهت على نحوٍ كبيرٍ: خبزٌ، ووظائف، وديموقراطيّةٌ، ودولةٌ مدنيّةٌ، وحريّةٌ، وإنهاء الفساد، والمطالبة بالكرامة - الفرديّة والجماعيّة، والكرامة الاجتماعيّة والثقافيّة، والكرامة السياسيّة والإقتصاديّة، والكرامة الجندريّة، والكرامة الإثنيّة. لقد أظهرت اللغة المشتركة بين الإنتفاضات تنوّعًا رائعًا مَزَج ما بين العربيّة، والإنكليزيّة، والفرنسيّة، وغيرها من اللغات، الأمر الذي أدّى إلى إدخال مفرداتٍ جديدةٍ إلى معجم المنطقة.

يستمرّ الإهتمام العام والأكاديمي بالتركيز على «الربيع العربي»، كما يستمرّ عقد المؤتمرات بعناوين «بعد خمسة أعوامٍ...»، و«بعد ستّة أعوام...». لكن، هناك أشكالٌ وأنواعٌ أخرى من التعبئة والتظاهر في المنطقة تستحقّ إهتمامنا أيضًا. في لبنان، وعند المراجعة ، قد تبدو التظاهرات التي أخذت تتمدّد في تمّوز/يوليو 2015 - تحت شعار «طلعت ريحتكم» - تغييريّةً بقدر طموح الحركات الأكبر حجمًا، إنّ لم تكن أكثر منها. وقعت الأزمة على مستوى خدمات جمع النفايات في العاصمة بيروت وفي المناطق الريفيّة الأكثر نموًّا النامية المحيطة بها. إذ أدّى التوقّف عن جمع النفايات خلال أيّام الصّيف الحارّة، معطوفًا على عجز البلديّة ووزارتَي البيئة والصحّة عن إجتراح الحلول أو عدم إستعدادها لمواجهة الأزمة، إلى إنتفاض اللبنانيّين/ات، حتّى أكثرهم تهكّمًا على الوضع

القائم، في مواجهة إستهتار النخبة السياسيّة بحيواتهم/ن وصحّتهم/ن.

ترافقت تظاهرات ومسيرات أيلول/سبتمبر 2015 مع موجة حرٍّ غير مسبوقةٍ أطبقت على المنطقة خلال ذاك الشهر. فإرتفعت درجات الحرارة لتلامس 40 درجةً مئويّةً في لبنان، وتتخطّاها في بلدانٍ أخرى في المنطقة. وإجتاحت البلاد عاصفةٌ رمليّةٌ غريبةٌ في مطلع أيلول/سبتمبر، إستمرّت لأكثر من ثلاثة أيّامٍ، إلتصقت خلالها حبّات الغبار بالهواء الرّطب، ما أنتج مناخًا وسياقًا خانقَين. فبدا لقول فرانز فانون حول أنّنا «عندما نثور، لا نثور من أجل ثقافةٍ معيّنة. ببساطةٍ، نحن نثور لأنّه ولأسبابٍ كثيرةٍ لم يعد بمستطاعنا التنفّس»، معنًى ماديٌّ وليس فقط نفسيًّا أو رمزيًّا.[1]

في بيروت، بدا إرتباط مشكلة جمع النفايات «المحليّة» بالمشاكل العالميّة جليًّا. وإذا وُجِدَ حدثٌ يجمع في إطارٍ واحدٍ مسائل اللامساواة الإقتصاديّة، والفساد السياسي، والتدهور البيئي، فلا بدّ أنّ تجسّده اليوم مسألة جمع النفايات في بيروت. هذا الثالوث السامّ يجد تجليّاته على إمتداد بلدان المنطقة أيضًا. كما علّمتنا النظريّة الاجتماعيّة الكلاسيكيّة، تصبح المقاومة هادفةً وفاعلةً لمّا تصبح علاقات الإستغلال شفّافة. أظهرت حملة «طلعت ريحتكم» أنّ الناس يفهمون جيدًا كيفيّة عمل هذه الصّلات ضدّ صحّتهم/نّ، ورفاههم/نّ، ومستقبلهم/نّ. إن نشوء حركةٍ يطالب فيها «الشعب» بإعادة تدوير النفايات وإنشاء أنظمة إدارةٍ سليمةٍ وملائمةٍ بيئيًّا هو حدثٌ ساخرٌ ورائعُ الحسيّة عندما يأتي في سياق كلامٍ مجرّدٍ تطلقه القوى العظمى والدول عن الحريّة والديمقراطيّة.

وهناك جانبٌ آخر من الإنهيار الداخلي في المنطقة العربيّة يتمثّل في طرد ملايين الناس من بيوتهم/نّ وحيواتهم/نّ نتيجة النزاعات وأعمال العنف المتعدّدة والمتشابكة. فتحمل عباراتٌ مثل «أزمة اللاجئين/ات والمهاجرين/ات في أوروبا» و«الأزمة الأسوأ منذ الحرب العالميّة الثانيّة» صدًى ساخرًا في بلدٍ صغيرٍ مثل لبنان إستقبل (وفقًا لأكثر التقديرات تحفّظًا) أكثر من مليون لاجئ/ةٍ سوريّ/ةٍ، أيّ ما يعادل ربع عدد سكّانه. وإذ يجدر بالمرء إبداء التقدير للإستجابة الكريمة التي أظهرتها شعوب أوروبا بالمقارنة مع سياسات حكوماتها (على الرغم من أنّ صور الأوروبيّين/ات المهلّلين/ات للاجئين/ات الواصلين/ات إلى محطّات القطار تبدو غريبةً نوعًا ما، مذكّرةً بالمتفرّجين/ات الواقفين/ات عند خطّ النهاية في سباق الماراثون - مهلّلين/ات لبقاء الأفضل)، فإنّ موجة التهجير الأخيرة هذه ليست، حتمًا، أزمةً أوروبيّةً أو أميركيّة.

على مستوى اللاجئين/ات السوريّين/ات وحدهم/نّ، يستضيف لبنان والأردن وتركيا العدد الأكبر، إذ يتواجد داخل أراضي كلٍّ من هذه الدول أكثر من مليون لاجئ/ةٍ سوريّ/ةٍ، من دون إحتساب اللاجئين/ات غير المسجّلين/ات، والأفراد أو الأسر الميسورة والقادرة على الإستقرار في تلك الدول وتأسيس

---

[1] كما كانت الحال في تظاهرات Black Lives Matter. راجع/ي:

Miller, Monica R. 2015. «Outlaw Humanism.” The Humanist 75,4: 18.

أتوجّه بالشّكر إلى لاله خليلي لتذكيري بهذا القول المقتبس عن فرانتز فانون، في أحد منشوراتها على موقع «فايسبوك».

حياةٍ ومُعاشٍ فيها. أمّا ترتيب الدول الخمس التي إستضافت أكبر عددٍ من اللاجئين/ات والنازحين/ات بشكلٍ عام على مستوى العالم، فيأتي بحسب جسامة الوضع كالتالي: تركيا، وباكستان، ولبنان، وإيران، وإيثيوبيا، والأردن. وإذا رتّبنا الدول وفقًا للحصّة الأكبر من اللاجئين/ات مقارنةً بالمجموع الكلّي للسكّان، يغدو التعداد كالتالي: لبنان، والأردن، وجمهورية ناورو، وتركيا، وتشاد، ودجيبوتي، وجنوب السّودان (المفوّضيّة الساميّة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2016).[2]

يعرف الباحثون/ات في دراسات اللجوء جيّدًا أنّ الجنوب العالمي يشهد المعاناة الأشدّ بسبب أزمة اللاجئين/ات، في دول النزوح والإستقبال على حدٍّ سواء. كما نعرف أنّ مشاكل اللاجئين/ات لا تتعلّق بالدعم الإنسانيّ: فقد أثبتت عقودٌ من البحث أنّ اللاجئين/ات ليسوا أفرادًا عاجزين/ات ومستسلمين/ات، بل هم/نّ يكافحون/نّ من أجل تحسين أوضاعهم/نّ، ويستفيدون/نّ من الفرص الإقتصاديّة المتاحة، وغالبًا ما يحوّلون/نّ مخيّمات اللّجوء إلى مراكز للنشاط الإقتصاديّ.

اللامساواة مقابل الإختلاف؟ ثنائيّاتٌ زائفة

إن المقالات الواردة في هذه المطبوعة هي أوراقٌ بحثيّةٌ تم تقديمها في جلسات رئيسية خلال مؤتمر العام 2015. وتشير الكلمة المفتاحيّة التي ألقاها آدم هنيّة إلى تزايد اللامساواة الاجتماعيّة والإقتصاديّة في دول المنطقة بشكلٍ عامٍّ، كما في داخل كلّ دولة. ويوضح عرض هنيّة عدم جواز الفصل في التحليل بين سيرورات اللامساواة الاجتماعيّة-الإقتصاديّة من جهةٍ، وعلامات الإختلاف الاجتماعيّة-الثقافيّة من جهةٍ أخرى، مشيرًا إلى ضرورة معاينتها وفقًا لمقاييس متعدّدة بدلًا من تفضيل الدولة القوميّة كإطارٍ تحليليّ. وتتناول ورقة بسّام حدّاد عددًا من الطروحات الشبيهة، مجادلًا بأهميّة المقاربات المتعددة الاختصاصات وضرورة إعادة التفكير في حقل الإقتصاد السياسي. وفي مكانٍ بارزٍ من الأهميّة، يشدّد حدّاد على أنّ فهم الديناميّات في أيّ محلّةٍ يتطلّب التخلّص من التفريق ما بين العالم «الأوّل» والعالم «النامي». ويشدّد عمر ضاحي على هذه النقطة في ورقته ويتعمّق فيها، مركّزًا على العلاقة ما بين العالمي والإقليمي، وكيفيّة إكتساء الأقلَمة لأهميّةٍ متزايدةٍ في سياق الرأسماليّة العالميّة. تاريخيًّا، إتّخذت الإستجابات في العالم الثالث ودول الجنوب شكل السعي وراء البدائل على مستوى السياسة والأيديولوجيا، إلّا أنّ القوّة الإقتصاديّة النامية في بعض دول عالم الجنوب قد تغيّر هذه الديناميّة. فيطرح ضاحي سؤالًا هامًّا في هذا السياق، هو: «مَن يتحدّث بإسم عالم الجنوب اليوم؟».

من جهتها، تركّز مساهمة مها عبد الرحمن على ردود الفعل والتعبئة الاجتماعيّة في مواجهة اللامساواة المستفحِلة، سواءً على المستوى الوطني، الإقليمي، أو العالميّ. وتقدّم عبد الرحمن قراءةً

[2] UNHCR. 2016. Global Trends: Forced Displacement in 2015. Accessed February 20, 2017. http://www.unhcr.org/global-trends-2015.html

نقديّةً لفاعليّة الحركات الاجتماعيّة على المديَيْن القريب والبعيد. كما يبرز نقاشها للديناميّات الداخليّة لهذه الحركات، في ما إذا كانت تتحدّى اللامساواة القائمة على مستوى الطبقة، والجندر، وغيرهما من أشكال الإختلاف، أو لا. فهل تبني الحركات الاجتماعيّة زخمها من خلال أنماط التنظيم البديلة، أمّ تعيد إنتاج هرميّاتٍ تقليديّةٍ معيّنةٍ بينما تنتفض ضدّ أخرى؟

أما مساهمة ساري حنفي وسارة الجمَل فتتناول مسألةً هامّةً أخرى هي إنتاج المعرفة. كيف تناولت العلوم الاجتماعيّة، لاسيّما تلك المنتَجة في المنطقة العربيّة، سيرورات التغيير الجارية؟ من خلال التركيز على حالةٍ معيّنةٍ هي البحث في مسألة الفقر وتقديم تحليلٍ إحصائيٍّ للمواد المنشورة ومحتوياتها، يظهِر حنفي والجمَل أنّ البحث في المنطقة نادرًا ما يتحدّى النماذج المهيمِنة وقلّما يعاين مسبّبات الفقر، مركّزًا بدلًا من ذلك على سبُل الحدّ من الفقر. ويمكن تعميم هذه الخلاصة بما يتجاوز الجسم المُعايَن، ليتضح أنّ العلوم الاجتماعيّة في العالم العربي ما زالت في غالب الأحيان غير موازيةٍ للتحدّيات المفهوميّة والتجريبيّة التي تطرحها نُظُم اللامساواة والإختلاف الوطنيّة، والإقليميّة، والعالميّة.

من هنا، لا تكفي مقاربة مؤتمر المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة كمجموعةٍ من الأوراق البحثيّة التي تتناول مسائل اللامساواة والإختلاف من منظوراتٍ ومواقع مختلفةٍ فحسب، وإنما هو أيضًا تمرينٌ يهدف إلى وضع جدول أعمالٍ واسع الأفق.

أعضاء مجلس الأمناء (2013-2015) وأعضاء اللجنة التنظيمية للمؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية

منى حرب (الجامعة الأميركية في بيروت)
عضو مجلس الأمناء

ساري حنفي (الجامعة الأميركية في بيروت)
عضو مجلس الأمناء وعضو اللجنة التنظيمية

هانية شلقامي (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
عضو مجلس الأمناء

فواز طرابلسي (الجامعة الأميركية في بيروت)
نائب رئيس مجلس الأمناء وعضو اللجنة التنظيمية للمؤتمر

عبد العزيز عز العرب (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
عضو مجلس الأمناء

عبد الخالق عبد الله (جامعة الإمارات العربية المتحدة)
عضو مجلس الأمناء

أيلين كتّاب (جامعة بيرزيت)
عضو مجلس الأمناء

ليزا تراكي (جامعة بيرزيت)
عضو اللجنة التنظيمية للمؤتمر

ريما صبان (جامعة زايد)
عضو اللجنة التنظيمية للمؤتمر

عمر ضاحي (كلّية هامبشير)
عضو اللجنة التنظيمية للمؤتمر

حبيب عايب (جامعة باريس 8)
عضو اللجنة التنظيمية للمؤتمر

مها عبد الرحمن (جامعة كامبريدج)
عضو اللجنة التنظيمية للمؤتمر

[3] أنجزت لجنة تنظيم المؤتمر هذا النص بجهدٍ جماعي.

تمّ تنظيم المؤتمر حول أربعة محاور رئيسيّةٍ للنقاش هي التالية:[3]

1) أشكال اللامساواة الاجتماعيّة وأبعادها المختلفة

ناقش هذا العنوان الأشكال المختلفة للامساواة التي يشهدها العام العربي تاريخيًّا، وكيفيّة تغيّر هذه الأشكال على مرور الوقت. سلّط الضوء على العوامل المختلفة التي تعزّز أنظمة اللامساواة وتنشر ظاهرة التهميش والإقصاء ضمن فئاتٍ ومجموعاتٍ إجتماعيّةٍ مختلفة. وركّز بشكل خاص على التفاعل والتقاطع بين مختلف أشكال اللامساواة والفروقات، مثل الطبقة الاجتماعيّة، والجنس، والإنتماء الإثني، والعمر، والمهنة، والجنسيّة، والمواطَنة، والإعاقات، والإنقسام الريفي/المديني، فضلًا عن عوامل أخرى. وسأل: كيف تتمّ مناقشة هذه العمليات؟ وكيف يؤثّر تغيّر المعتقدات الإيديولوجيّة بين النخب واللاعبين السياسيّين على معالجة اللامساواة والفروقات الاجتماعيّة، التغاضي عنها، أو التفاوض حولها؟

بشكلٍ أكثر تحديدًا، عالج النقاش تحت هذا العنوان الأسئلة التالية:

- ما أنواع اللامساواة القائمة بين الدول العربيّة، وفي داخلها؟ وكيف ستبدو خريطة المنطقة لو رسمناها وفق مؤشّرات اللامساواة؟
- كيف تؤدي العلاقات الإستعماريّة والإستعماريّة الجديدة إلى اللامساواة، وفي أيّ سياق؟
- كيف تؤثّر مختلف أشكال اللامساواة على الحصول على الحقوق الأساسيّة (مثلًا، الحقّ بالعمل، والمسكن، والخدمات الأساسيّة، والصحّة، والتعليم، والعدالة)؟
- ماذا نعني بالفقر، ومن يُعدَ فقيرًا في المنطقة العربيّة؟
- كيف تتجلّى أشكال اللامساواة المختلفة في التجارب اليوميّة التي تعيشها مجموعاتٌ مختلفةٌ في المجتمع، كالمجموعات الفقيرة والمهمّشة، والدرجات الاجتماعيّة، والموظّفون الحكوميّون، والشباب والشابات، وغيرهم؟
- كيف يؤدّي تفاعل عوامل إجتماعيّةٍ مختلفةٍ (كالمنطقة، والجنس، والعمر، والإنتماء العرقي، وغيرها) إلى تفاقم تهميش بعض المجموعات الاجتماعيّة؟

2) سياسات اللامساواة

ركّز هذا العنوان على آليات وخصائص الإقتصاد السياسي لعمليّتا إنتاج وإعادة إنتاج اللامساواة والفوارق. فتمّت دراسة الأدوار التي يؤدّيها المسؤولون في الدولة، والفئة الرأسماليّة المحليّة وعبر-الوطنيّة، ومؤسّسات التنمية والإقتصاد متعدّدة الجنسيّات، وغيرهم/ا من اللاعبين ذوي الصلة. كما تمّ تسليط الضوء هنا بشكلٍ خاصٍ على الإقتصاد الريعي، والسياسات الليبراليّة الجديدة، كما خطابات الحركات السياسيّة الإسلاميّة، وممارساتها المتعلقة باللامساواة، أكانت في موقع سلطةٍ أم لا. ولا مفرّ

من دراسة الرابط ما بين التراكم من خلال نزع الملكيّة والتهميش الإجتماعي والإقليميّ. كذلك، من الضروري هنا فهم الحركيّات الريفيّة، بما فيها نتائج إفقار المزارعين الصغار، وإنتزاع مزارعهم المحليّة والعائليّة منهم، والسيادة الغذائيّة (القوميّة) العالميّة، إلى جانب فهم كيف تؤدّي «الزراعة الموجّهة نحو التصدير» إلى تفاقم التهميش الإجتماعي المحلي والمكاني، وإنعدام الأمن الغذائيّ.

بشكلٍ أكثر تحديدًا، عالج النقاش تحت هذا العنوان الأسئلة التالية:

- ما العلاقة بين اللامساواة ومختلف أشكال الرأسماليّة والقدرة الماليّة (على المستويات العالميّة/عبر القوميّة، والإقليميّة، والقوميّة، والمحليّة)؟
- كيف ومتى تؤدي السياسات والعمليّات السياسيّة إلى الإقصاء الإجتماعي، وإضعاف القدرات، والحرمان؟
- كيف يتمّ تشريع تلك العمليات والسياسات؟ وأيّ معتقداتٍ إيديولوجيّةٍ أو نظريّاتٍ أو أشكالٍ أخرى من الإنتاج المعرفي تُستَخدَم لتبريرها وتشريعها؟
- ما الدور الذي أدّته السياسات الإقتصاديّة، مثل الخصخصة، وإلغاء الضوابط التنظيميّة، وإعتماد السوق الحرّة، خلال العقد الماضي من الزمن في الحدّ من اللامساواة الاجتماعيّة أو زيادتها؟
- هل تظهر أشكالٌ جديدةٌ للدولة في المنطقة العربيّة؟ هل تلاشت دولة الرفاه؟ ما وقْع اللامركزيّة، ونقل السلطات، والفدراليّة على اللامساواة؟
- ما الدور الذي تؤدّيه السلطة السياسيّة في إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعيّة وترسيخها؟
- هل من «ليبراليّةٍ جديدةٍ» عربيّة؟ ما نقاط التشابه والإختلاف بين الدول العربيّة ومناطق أخرى (إنّ على الصعيد البنيوي [مثلًا الإقتصاد النفطيّ]، الثقافي [الوحدة العربيّة]، أو سواهما) التي تؤثّر تحديدًا في مسألة اللامساواة والفروقات بين الدرجات الاجتماعيّة؟
- كيف تمّ إستخدام سلطة الدولة من أجل تطوير السياسات الليبراليّة الجديدة في العالم العربيّ؟

3) معارضة اللامساواة

نظر هذا العنوان في القوى التي تحارب اللامساواة الاجتماعيّة، أيّ التحرّكات الاجتماعيّة، والنقابات العماليّة، والأحزاب السياسيّة، والمنظّمات غير الحكوميّة، والمنظّمات الاجتماعيّة، ومنظّمات التحرّكات الاجتماعيّة العابرة للقوميّة، وغيرها. فوجبت هنا بلورة نظرةٍ ذات عمقٍ تاريخيٍّ، إلى جانب دراسة ممارسات المقاومة اليوميّة والأشكال الناشئة من التنظيم، والخطاب البديل، والأفكار الجديدة. وتمّ التنبّه بشكلٍ خاصٍّ إلى اللاعبين السياسيّين الجدد، بما فيهم الفئات المهمّشة، مثل عمّال المنازل، وعمّال البناء، والفلّاحين، والعبيد، وغيرهم. كذلك، دُرست طبيعة المطالبات بالكرامة

والعدالة الاجتماعيّة وغيرهما، من منطلق اللامساواة والفوارق الاجتماعيّة.

بشكلٍ أكثر تحديدًا، عالج النقاش تحت هذا العنوان الأسئلة التالية:

- كيف تناقِش المعتقدات الإيديولوجيّة في تحرّكات إجتماعيّةٍ وبين نخبٍ سياسيّةٍ مختلفةٍ قضايا اللامساواة، وكيف تبرّرها منطقيًّا وتعزّزها؟
- إلى أيّ حدٍّ نجحت المنظّمات غير الحكوميّة والتنظيم المجتمعي في معالجة اللامساواة الاجتماعيّة، والتعامل معها؟
- بعد مرور ثلاثة أعوام على الثورات العربيّة، ماذا يمكننا القول عن الدور الذي أدّته اللامساواة في التعبئة الشعبيّة، وأيّ نوعٍ من اللامساواة أجّج الثورات؟
- أيّ نوعٍ من التحرّكات تجنّدت تاريخيًّا حول مفهوم اللامساواة في المنطقة العربيّة؟
- ما كان دور الفئات السكّانيّة المهمّشة والمحرومة والمزارعين الصغار في أشكال المقاومة والثورات المختلفة قبل إندلاع «الثورات العربيّة» وبعدها؟
- ما هي أنواع التحرّكات التي يمكن تشكيلها؟ هل من فارق بين التحرّكات التي تتجنّد حول المساواة وتلك التي تتجنّد حول الحقوق؟ هل من أشكالٍ للمقاومة خاصّةٍ بالمنطقة العربيّة؟
- في تناول بعض النظريّات التي تبلورت حول المقاومة اليوميّة لمختلف أشكال اللامساواة في المجتمعات العربيّة: هل دُمِجَت المقاومة، والتمرّد، والتدمير، والصمود، والثبات، والتكيّف، في فهم الممارسات اليوميّة للمجموعات التابعة؟ ما القيمة النظريّة والعمليّة للتمييز بين الفوارق؟

4) اللامساواة المكانيّة

عالج هذا العنوان اللامساواة والفوارق في المنطقة العربيّة، من وجهة نظرٍ مكانيّة. وقد تطرّقت الدراسات التي تمّ إعدادها في هذا السياق إلى كيفيّة تسجيل اللامساواة مكانيًّا، وكيفيّة تجلّي الفوارق عبر الأفكار والآراء والتجارب المتعلّقة بالمكان. ما هو التوزّع الجغرافي للامساواة في المنطقة العربيّة، وما هو نطاقها، وكيف يتمّ إنتاجها وإعادة إنتاجها؟ أيّ عملياتٍ تجري في المنطقة العربيّة وتوصف بأنّها «تقلّص الأملاك العامّة»، من خلال إزالة المساحات العامّة، وإمكانيّات الحراك، والخدمات، بما في ذلك الخدمات الأساسيّة والمسكن، وخصخصتها؟ ما صلة ذلك بتوسّع نطاق التحرّك العسكري والأمني، والحاجة إلى حماية النخبة الحاكمة من خطر «الآخر» الموصوم، و/أو بالأهداف الليبراليّة الجديدة لتوسيع آليّة تراكم رأس المال من خلال المضاربة في مجال العقارات؟ من مجالات الدراسة التي تمّ إهمالها بشكلٍ خاصٍّ، تحضر المنافسة بين المؤسّسات الزراعيّة والمزارعين الصغار على الموارد الزراعيّة، مثل الأرض والمياه، وما ينتج عنها من إفقارٍ للسكّان في الريف والمزارعين، ونزع ملكيّتهم، وتهميشهم. ويُعتبر الفقر، والإقصاء الإجتماعي، وإنعدام

الأمن الغذائي (على المستويَيْن المحلي والعائلي) من بين النتائج الأكثر تجليًّا لتلك العمليّات.

بشكلٍ أكثر تحديدًا، يعالج النقاش تحت هذا العنوان الأسئلة التالية:

- هل تجب إعادة النظر في الإنقسام الريفي/المديني على ضوء التمدّن المتفشّي، وإعادة هيكلة الريف، والتهميش السياسي والإستطرادي للريف؟
- كيف ترسّخ السياسات والمشاريع المدينيّة الإقتصاد الليبرالي الجديد على حساب الشعب والحقوق الجماعيّة؟
- ما هي آليات الأمن والإنتشار العسكري في المدن والقرى والمناطق، وما وقعها على حركيّة السكّان والممارسات المكانيّة؟
- ماذا يحدث للمساحات العامّة في المدن والقرى، مع التنبّه بشكلٍ خاصٍّ إلى أطر العمل التي تنظّم الإستخدام الجماعي لها من قبل عامّة الشعب مع مرور الوقت؟
- ما هو وقع ذلك على البيئات، والموارد، والمناظر الطبيعيّة، ودورها الإجتماعي والإقتصادي في حياة السكّان اليوميّة؟
- ما التهديدات التي تواجه «الحقّ بالمدينة» (المسكن، البنى التحتية، الخدمات الأساسيّة، الحركيّة، المساحات العامّة)؟ أيّ نوعٍ من المقاومة والتمرّد والتدخّل ينشأ للتصدّي لتلك العمليات، وإستعادة حقوق عامّة الشعب، وحقّهم بالوصول إلى الموارد (بما في ذلك الموارد الزراعيّة) والخدمات؟

ملاحظات ختاميّة

أتى المؤتمر الثاني الذي عقده المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، كما كافّة نشاطاته، ثمرة جهودٍ جماعيّةٍ بذلها العديد من الأفراد والمؤسّسات على إمتداد المنطقة والعالم. إنّ الحوارات التي جرت خلال هذا الحدث ستجد إستمراريّتها بلا شكّ، ويسرّنا أن نلمس ثمار التشبيك والتعاون الناتجَين عن لقاءاتٍ شبيهة. على مستوى المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، فإنّ الأسئلة التي طُرحَت في المؤتمر والأجندة البحثيّة التي حُدّدَت خلاله ستستمرّ في توجيه العمل خلال الفترة المقبلة.

ستناي شامي

المديرة العامّة المؤسّسة للمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة

6 شباط/فبراير 2017

تفسير اللامساواة والفوارق بواسطة عدسة إقليميّة[1]

- آدم هنيّة -

أشار العديد من الباحثين والمؤسّسات الإنمائيّة إلى تزايدٍ في اللامساواة الاجتماعيّة والإقتصاديّة برز في الشرق الأوسط خلال العقدَين الماضيَين. وقد لاحت أوجه اللامساواة بوضوحٍ في مختلف مسارات الثورات الأخيرة - تجلّت في مضمون المطالب السياسيّة التي رفعتها الحركات العمّاليّة والاجتماعيّة في المنطقة. إلّا أنّ مُعاش أوجه اللامساواة يختلف إلى حدٍّ بعيدٍ على مستوى مروحةٍ من المؤشّرات الاجتماعيّة - بما فيها النوع الإجتماعيّ (الجندر)، والأصل القومي، والسنّ، ووضع المواطَنة.

تركّز هذه الورقة البحثيّة على إثنين من جوانب اللامساواة والإختلاف في العالم العربي. فيبحث قسمها الأوّل في الإقتصاد السياسيّ للتفاوت، إذ يرتبط بنماذج النموّ المرتكزة على السوق التي ظهرت في المنطقة خلال ثمانينيّات القرن الماضي وما زالت تتوسّع حتّى اليوم. هذه النماذج - التي سأسمّيها في النصّ «النيوليبراليّة» - تنسخ نظريّات التنمية والتحديث، فتتوقّع نتائجَ منسجمةً ومتكاملةً ومتبادلةَ النفع من أسلوب العمل العاديّ للأسواق الرأسماليّة. أسعى في هذه الورقة إلى المجادلة بأنّ هذه الفرضية خاطئة: بدلًا عنها، يتوجّب علينا أن ندرس كيف أنتجت هذه السياسات أنماطَ تنميةٍ غير متساويةٍ في العمق، ترتبط بها اللامساواة إرتباطًا وثيقًا. وليس في ظاهرة تراكم الثروات بالتوازي مع تزايد الفقر ما يدلّ على تناقضٍ أو مفارقةٍ - بل هما جانبان من العمليّة ذاتها. ستدرس هذه الورقة بعض الجوانب الإقتصاديّة والسياسيّة لهذه العمليّة، وتستقصي معناها في كيفيّة فهمنا للامساواة والإختلاف.

القسم الثاني من هذه الورقة يجادل بأنّ التقييم الشامل لهذه الإتّجاهات يصطدم بعائق «القوميّة

آدم هنية محاضر في دراسات التنمية في كلّية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن في المملكة المتحدة.

المنهجيّة» المعتمَدة في معظم العلوم الاجتماعيّة التي تنظّر حول الشرق الأوسط - يتم التركيز على كلّ دولةٍ قوميّةٍ على حدى كبنيةٍ إجتماعيّةٍ مغلقةٍ، ومكتفيةٍ بذاتها، وتختلف تحليليًّا عن محيطها الأوسع والسوق العالميّة (Wimmer and Glick-Schiller 2003). على عكس ذلك، تؤكّد هذه الورقة أنّ فهم آليّات التنمية يتطلّب إستقصاءً جديًّا للصلات العابرة للحدود، داخل المنطقة وعبرها. يجب موضعة إتَجاهات اللامساواة والإختلاف في دولةٍ ضمن تلك الخاصّة بالمنطقة بشكلٍ عامّ، في مقاربةٍ تقوم على إقتصادٍ سياسيٍّ وحدويّ، شديد التفاوت، ومتّصل. في هذا الإطار، تركّز الورقة بشكلٍ خاصٍّ على موقع دول الخليج في صياغة ديناميّات التراكم والقوّة على نطاقٍ إقليميّ.

من هذا المنطلق النظريّ، تقدّم الورقة تحليلًا ملموسًا للأساليب التي يعتمدها النموّ المتفاوت في تشكيل أنماط اللامساواة والإختلاف في الشرق الأوسط، على إمتداد مجموعةٍ منوّعةٍ من المستويات المكانيّة. أمّا خاتمة الورقة فتدعو للتفكير بما يمكن أن تعنيه هذه المقاربة بالنسبة إلى الأبحاث التي ستُجرى مستقبلًا في مجالات العلوم الاجتماعيّة في العالم العربي.

اللامساواة والإختلاف: التجربة النيوليبراليّة

يحتاج أيّ نقاشٍ حول نتائج التنمية في الشرق الأوسط أنّ يبدأ من تسجيل واقع التدخّل الأجنبي المستمرّ. إنّ تدخّل القوى الخارجيّة في المنطقة لعقودٍ من الزمن حمل تداعياتٍ إجتماعيّةً كارثيّةً نعرفها جميعًا جيّدًا. وبالطبع، يلتحم هذا التدخّل الخارجيّ بأهميّة المنطقة على صعيد الإقتصاد العالمي - بما في ذلك تصدير النفط والغاز، وتداول البترودولار، وبيع التجهيزات العسكريّة. لذلك، كان للتنافس الجيوسياسيّ أثرٌ بالغٌ في نموّ المنطقة، خاصّةً منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية وتجلّي الولايات المتّحدة الأميركيّة كالقوّة الرئيسيّة في العالم. إرتكز بناء هذا النظام العالميّ، بمعظمه، على السيطرة على الشرق الأوسط - يظهّرها الدعم الغربي الثابت لإسرائيل، والحروب العدوانيّة ضد بلدانٍ مثل العراق، وإنشاء القواعد العسكريّة، ومؤخّرًا توسّع هجمات الطائرات بلا طيّار بين البلدان كالحال في اليمن وليبيا ومالي والنيجر (الإسكوا 2014، 69).

مع ذلك، ينبغي فهم التدخّل الخارجيّ في العالم العربي على أنّه أكثر من مجرّد عدوانٍ عسكريّ. فالترويج لمجموعة سياساتٍ إقتصاديّةٍ محدّدةٍ لا يمكن فصلها عن أشكال هيمنةٍ أكثر جهرًا هو سِمةٌ جوهريّةٌ في كيفيّة تفاعل الدول الغربيّة - وبشكلٍ خاصٍّ، الولايات المتّحدة والإتّحاد الأوروبي - مع المنطقة. أمّا آليّات هذا الترويج فتشمل توفير القروض، وتطبيق برامج التكيّف الهيكليّ، والإتّفاقات التجاريّة والماليّة الثنائيّة، كما المساعدات الخارجيّة المشروطة. لا تنفصل هذه التدابير الإقتصاديّة عن الوجهَين السياسيّ

والعسكريّ للتدخّل الخارجيّ في المنطقة - عمل كلٌّ من هذه الأطر بأسلوبٍ تكامليٍّ ومتبادل الترابط.

بنتيجة هذه العمليّات، تغيّرت السياسات الإقتصاديّة المعتمدة من قبل الحكومات العربيّة جذريًّا خلال العقود القليلة الماضية. وبصرف النظر عن إختلافاتٍ هامّةٍ بين الدول، عكس المضمون العام لهذه السياسات ذاك الموجود في مناطق أخرى من العالم على إمتداد المرحلة النيوليبراليّة (Harvey 2005). ركّزت هذه السياسات على نقل النشاطات الإقتصاديّة بإتجاه عمليّات السوق، متضمّنةً تاليًا قوانين تحرير الملكيّة في قطاعات الصناعة، والزراعة، والعقارات، والمال، والبنى التحتيّة؛ منفتحةً على تدفّقات الإستثمار الأجنبيّ؛ وخصخصة الصناعات المملوكة من الدولة؛ وإعادة هيكلة الأنظمة الضريبيّة؛ ورفع الضوابط التنظيميّة الخاصّة بسوق العمل؛ وتخفيف القيود التجاريّة (Hanieh 2013).[2]

تَشكّل الدافع نحو هذه السياسات النيوليبراليّة من إدعاءاتٍ تفيد بتفوّق القطاع الخاصّ في التنظيم الفعّال للنشاطات البشريّة. ووفقًا للبنك الدولي، ينبغي بالقطاع الخاصّ في العالم العربي أن يصبح «المحرّك لنموٍّ قويٍّ ومستدامٍ (البنك الدولي 2009، 1) - الشرط الأساسيّ، بحسب البنك الدولي، للحدّ من الفقر (البنك الدولي 2006، xxi). عبر توسيع إطار النشاطات البشريّة المُدرَجة ضمن علاقات السوق، وإعداد القطاع الخاصّ للتوسّع والنموّ، قيل عن هذه السياسات إنّها تَعِدُ بنتائج إجتماعيّةٍ إيجابيّةٍ ومتبادلة المنفعة - بإختصار، لعبة مربحة لجميع الأطراف.

لكن، كيف أتت النتائج الفعليّة لهذا النموذج التنمويّ الذي يحرّكه السوق؟[3]

المجتمعات الريفية: واحدةٌ من أهم تبعات هذا النموذج سجّلتها التغيّرات التي طرأت على المجتمعات الريفيّة، لا سيّما أنماط ملكيّة الأراضي والإنتاج الزراعيّ (Bush 2002; Zurayk 2011). في هذا القطاع، ركّزت السياسات النيوليبراليّة على تسليع الأراضي عبر تعطيل حقوق الملكيّة الجماعيّة، إزالة حقوق الإيجار وسقفه، وإعتماد أسعار السوق في تسعير المدخلات الزراعيّة كالمبيدات، والماء، والأسمدة. فقد هدفت هذه السياسات إلى تحويل القطاع الزراعيّ بإتجاه الإنتاج الموجّه للتصدير، وتعزيز مصالح تجّار المحاصيل الكبار. حاصرت قدرة الفلّاحين على الإستمرار في أراضيهم، وكانت سببًا هامًّا في حدوث تدفّقات النزوح والهجرة. كما قادت هذه السياسات إلى واحدٍ من أشدّ أنماط ملكيّة الأراضي لامساواةً في العالم؛ وبالفعل، في هذا الصدد، يحلّ العالم العربي مباشرةً بعد أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي في مؤشّر اللامساواة.

العمل: سياساتٌ مثل خصخصة مؤسّسات الدولة وتحرير سوق العمل (بما يسهّل صرف العمّال وتوظيفهم بعقودٍ قصيرة الأمد) زادت من تدهور ظروف المعيشة والعمل عمومًا. بلغت معدّلات البطالة في مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس نسبة 11 بالمئة في العام 2008،

وهي أعلى المعدّلات بالمقارنة مع تلك المسجّلة في كافة مناطق العالم (صندوق النقد الدولي 2011، 39). تبدو نسبة البطالة بين الشباب والنساء تحديدًا صادمةً في المنطقة العربيّة - نسبةٌ تقارب 19 بالمئة من النساء، بينما وصلت نسبة الشباب العاطلين عن العمل إلى 26 بالمئة في العام 2011 (الإسكوا 2013، 10). النسبة الأخيرة هي من الأعلى عالميًّا. وفي منطقة المشرق، أكثر من 45 بالمئة من الشابّات كنّ من العاطلات من العمل في العام 2011، أيّ أكثر من ضعف نسبة الشباب (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي 2012، 41).

مشاركة العمّال: تحتاج إحصائيّات البطالة أن تقارَب بالتوازي مع نسب المشاركة، وهنا، تأتي المنطقة العربيّة، من جديد، في أدنى المراتب عالميًّا. ما يعود بمعظمه إلى ضعف مشاركة النساء (سجّلت مشاركة النساء في القوى العاملة نسبة 26 بالمئة فقط في العام 2010) (الإسكوا 2013، 9). ومن اللافت أيضًا إنخفاض نسبة مشاركة الشباب - حواليّ ثلث الشباب فقط هم من العاملين أو الناشطين في البحث عن عمل (منظّمة العمل الدوليّة 2011، 10). بلا مفاجآت، يشكّل الشباب الفئة الأشد تأثّرًا بالبطالة؛ تظهر دراسةٌ، مثلًا، أنّ نسبة 75 بالمئة من المصريّين العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب (Wahba 2010, 31). التهميش البالغ للشباب يخلّف دلالاتٍ سياسيّةٍ عميقةٍ في المجتمعات التي تديرها حكوماتٌ يسود أغلبها عادةً رجالٌ متقدّمين في السنّ.

التعليم ما بعد الثانوي: بالإضافة إلى ذلك، إنّ فرص عمل خرّيجي الجامعات ضئيلةٌ جدًّا في أسواق العمل العربيّة. التضييق الذي أصاب القطاع العام أقفل هذا الباب أمام الكثير من خرّيجي التعليم ما بعد الثانويّ، وبشكلٍ خاصّ الإناث منهم. في الأردن مثلًا، خرّيجو التعليم ما بعد الثانويّ يشكّلون ثاني أكبر شريحة من العاطلين عن العمل (Saif and El-Rayyes 2010, 124). وسجّلت البطالة بين خرّيجات الجامعات الإناث في الأردن نسبة 26.1 بالمئة في العام 2006 - حواليّ ثلاثة أضعاف النسبة المسجّلة بين نظرائهنّ الذكور. تنسحب الحال على مصر، حيث تتشكّل أكبر فئات العاطلين عن العمل من حَمَلَة الشهادات ما بعد الثانويّة، علمًا أنّ نسبة 25 بالمئة من النساء العاطلات عن العمل في العام 2006 كنّ من خرّيجات الجامعات.

القطاع اللانظامي: تحتاج هذه الإحصاءات أن تُقرأ بالتوازي مع الإتّساع الصاعق للانظاميّة وإنعدام الأمان الوظيفيّ اللذين يميّزان معظم أسواق العمل العربيّة. وقد أشار برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في العام 2009 إلى أنّ نموّ العمل غير النظامي في مصر، والمغرب، وتونس، كان من بين الأسرع عالميًّا (نسبةٌ تتراوح ما بين 40 و50 بالمئة من مجمل التوظيف غير الزراعيّ) (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي 2009، 111). في مصر، إلتحقت نسبةٌ تقارب ثلاثة أرباع الداخلين الجدد إلى سوق العمل ما بين العامين 2000 و2005 بالقطاع غير النظامي، بإرتفاعٍ عن نسبة الخُمس المسجّلة في مطلع سبعينيّات القرن الماضي (Wahba 2010, 34). لا تطال هذه الإتّجاهات طبيعة التوظيف فحسب، وإنما هي تحمل أيضًا تبعاتٍ هامّةً على كيفيّة إستخدام الحيّز المديني وأنواع الحركات

الاجتماعيّة والسياسيّة التي تشغله.

الفقر: بالنسبة إلى مستويات الفقر، لامس معدّل السكّان الذين لا يملكون الموارد الماليّة الكافية للحصول على السلع الغذائيّة وغير الغذائيّة الأساسيّة (ما يسمّى بـ«الخطّ الأعلى للفقر») خلال العقد الماضي نسبة 40 بالمئة في كلّ من الأردن، والمغرب، وسوريا، وتونس، وموريتانيا، ولبنان، ومصر، واليمن (Achcar 2013, 31). وقد سجّل تقرير ”الأهداف الإنمائيّة للألفيّة“ (MDG) في العالم العربي الصادر عن الأمم المتّحدة في آب/أغسطس 2013 أنّ مقياس منهجيّة إنحدار خطوط الفقر أظهر أنّ نسبةً تتخطّى 20 بالمئة من سكّان المنطقة العربيّة تتكوّن من الفقراء، وأنّ هذه النسبة لم تتغيّر منذ العام 1990 (الإسكوا 2013، 5). تفيد هذه الأرقام بأنّ المنطقة العربيّة هي الوحيدة في العالم الثالث كلّه التي بقيت مستويات الفقر فيها جامدةً على إمتداد سنوات التسعينيّات والألفين.

تعثّر النمو: بالتوازي مع خفض مخصّصات الإنفاق في القطاع العامّ، كان لهذه الإتّجاهات أثرٌ ضارٌّ على الظروف الاجتماعيّة. ما بين العامين 2000 و2006، حواليّ خُمس أطفال مصر والمغرب أظهر علامات نموٍّ متعثّرٍ بسبب سوء التغذية (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي 2009، 137). على إمتداد بلاد المشرق، إرتفعت نسب سوء التغذية من 6.4 بالمئة في العام 1991 إلى 10.3 بالمئة في العام 2011 (الإسكوا 2013، 14). تستمر الأميّة بتسجيل نسبٍ صاعقة الإرتفاع في المغرب (44 بالمئة من البالغين)، ومصر (34 بالمئة)، وتونس (22 بالمئة) (قاعدة بيانات البنك الدولي). فالقدرة على الوصول إلى التعليم مطبوعةٌ بوضوحٍ بالتفاوت الحادّ: تفيد اللجنة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا)، مثلًا، أنّ ”نسبة 20 بالمئة من الأطفال الأشدّ فقرًا [في مصر] لا يدخلون المدارس الإبتدائيّة، بينما تكمل نسبة مئة بالمئة من الأطفال الأثرياء المرحلة الثانويّة العالية من التعليم. تنفق نسبةٌ تقارب 25 بالمئة من الأُسَر الفقيرة المال على الدروس الإضافيّة لأطفالها، بالمقارنة مع نسبة 47 بالمئة من الأُسَر الأغنى. البيوت الأغنى تنفق حواليّ أربعة أضعاف مصروف البيوت الأفقر» (الإسكوا 2013، 17).

مع ذلك كلّه، يبقى الصادم في هذا التدهور المنتشر في ظروف المعيشة وفرص العمل هو تزامنه مع تنامي مستويات الثروة بين شريحةٍ ضيّقةٍ من سكّان المنطقة. وتمكن رؤية ذلك مثلًا في النموّ الملحوظ في المؤشّرات الإقتصاديّة القياسيّة الكلّيّة خلال الفترة التي سبقت أزمة العام 2008 الإقتصاديّة العالميّة. في لبنان، والمغرب، ومصر، وتونس، والأردن، إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيّ بنسبةٍ تتراوح ما بين 14.7 و23 بالمئة في الفترة الممتدّة ما بين العامين 2003 و2008 (وفقًا لسعر الصرف الثابت للدولار الأميركيّ في العام 2005) (الأرقام من قاعدة بيانات البنك الدولي). ما بين العامين 2000 و2008، تراوح معدّل النموّ السنويّ في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ما بين 3.2 و4.2 بالمئة في كلٍّ من الأردن، والمغرب، ومصر، وتونس. في المرحلة ذاتها، شهدت سوق الأوراق الماليّة إرتفاعًا مفاجئًا أيضًا. في مصر مثلًا،

إرتفع معدّل أسهم الشركات في سوق الأوراق الماليّة بنسبةٍ تتخطّى 1100 بالمئة من العام 2001 إلى العام 2007 - إرتفعت القيمة السوقيّة الشاملة بنسبة 700 بالمئة لتصل إلى 86 بالمئة من الناتج المحلي الإجماليّ، مقارنةً بنسبة 30 بالمئة المسجّلة في العام 2001. كما إتّسع حجم سوق الأوراق الماليّة بنسبة 600 بالمئة في الأردن و500 بالمئة في المغرب.

رأى بعض الباحثين العرب البارزين في مجال التنمية أنّ الاتّجاهات المزدوجة التي تظهرها هذه الإحصاءات وغيرها - تراكم الثروات من جهة وإتّساع مستويات الفقر من جهةٍ أخرى - تمثّل تناقضًا غريبًا. فمثلًا، توقّفت الـ«إسكوا» مؤخّرًا عند الحالة المصريّة التي شهدت إرتفاع معدّلات الفقر من 16.7 بالمئة في العام 2000 إلى 21.6 بالمئة في العام 2008 (بالنسبة إلى خطّ الفقر المحلّيّ)، لكنّ بالتزامن أيضًا مع إرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوتيرةٍ سريعةٍ ومطّردةٍ (الإسكوا 2013، 6). وصفت الـ«إسكوا» ذلك كـ «مفارقةٍ» ناتجةٍ عن تزامن وجود النموّ الإقتصاديّ والفقر» (الإسكوا 2013، 6). باحثون آخرون - مثل هؤلاء المتجمّعين في إجتماع «شراكة فوديل» المشترك بين الحكومات، الذي عُقِد في العام 2011 إثر الثورتين المصريّة والتونسيّة - جادلوا بأنّ هذه النتائج تستدعي مضاعفة الجهود الرامية إلى تحرير السوق ورفع القدرة التنافسيّة (Hanieh 2015). بكلماتٍ أخرى، المشكلة بالنسبة إلى هؤلاء تكمن في أنّه لم يتم توسيع مدى هذه التغيّرات الإقتصاديّة وعمقها، أو أنّ نتائجها لم تهطل بعد على عموم السكّان. في كلتَيّ المقاربتَين، يُنظر إلى التزامن في تراكم الثروات وزيادة التهميش كمتعارضٍ مع النتائج المتوقّعة من سياسات النموّ المرتكزة على السوق.[4]

أنا، في المقابل، أشدّد على أنّ الإقتناع بمحصّلةٍ إيجابيّةٍ بين الخسارة والربح في كيفيّة عمل الأسواق الحرّة خاطئ. فهذه المفارقة المزعومة تختفي بمجرّد أن نفهم أنّ السياسات النيوليبراليّة، بدلًا من التوازن والتقارب، ترمي إلى تعزيز موقع أصحاب النفوذ في السوق على الصعيدَين المحلي والعالميّ. وهو ما إختبرته أرجاء العالم في العقود الأخيرة، حيث يمكن النظر إلى نتائج النموّ كتعبيرٍ عن إستقطابيّةٍ تُرَكّز الثروات، لا عن تحسّنٍ متناسقٍ ومتكافئٍ للجميع. اللامساواة الصاعقة التي نراها في العالم العربي تعكس هذه العمليّة تحديدًا - إنتقالٌ دراميٌّ في الثروات من الفقر إلى الغنى بفعل إعادة الهيكلة النيوليبراليّة. من هذه الزاوية، يبدو الإفقار وتراكم الثروات مترابطَين حُكمًا، كنتيجتَين متصلتَين لعمليّةٍ واحدةٍ - ينبغي النظر إليهما عبر إتحادهما، وليس كظاهرتَين مستقلّتَين، منفصلتَين، أو متناقضتَين.

إعادة النظر في النطاق الإقليميّ

تمحور معظم النقاش أعلاه حول أثر الإصلاح النيوليبرالي على الصعيد الوطني. أنتقل الآن لدراسة الطرق التي يبيّن فيها الإقتصاد السياسيّ على المستوى الإقليمي أيضًا هذه المجالات

التي تظهّر التزايد في التفاوت واللامساواة. مع ذلك، وقبل الإنتقال إلى النقاش الملموس، أريد أن أوضّح مشكلة القوميّة المنهجيّة التي تبطّن الكثير من أطر العلوم الاجتماعيّة. فوفقًا لـ ويمر وغليك-شيلر، غالبًا ما تميل القوميّة المنهجيّة إلى قصر «تركيز[نا] التحليلي على حدود الدولة القوميّة»، ما يؤدّي بالعمل النظريّ إلى أن «يصبح مهووسًا بتوصيف العمليّات داخل حدود الدولة القوميّة بصفتها متعارضة مع العمليّات خارجها، و... تماثلًا، [إغفال] الصلة بين الأراضي المعرّفة قوميًّا» (Wimmer and Glick Schiller 2003, 307). من هنا، تنظر هذه المقاربات القوميّة المنهجيّة إلى الدولة القوميّة بصفتها فئةً مكوّنةً مسبقًا وموجودةً بإستقلاليّةٍ، تكون فيها العلاقات الاجتماعيّة مترابطةً بعنايةٍ ومضبوطةً بذاتها. أما النطاقات المكانيّة الأخرى - الإقليمي والدولي - فيتم تصوّرها نظريًّا، وببساطةٍ، كمجموع هذه الدول القوميّة.[5]

بتناقضٍ مع القوميّة المنهجيّة، أعتقد أنّه بوسع الباحثين المعنيّين بالعالم العربي أن يستفيدوا كثيرًا من وصل النقاشات حول الجغرافيا والدراسات المدينيّة والإقليميّة بمقارباتنا التحليليّة للمنطقة. تشير هذه النقاشات إلى مدى أهميّة التوقّف عند العلاقات القائمة بين نطاقات الحيّز المكاني المختلفة (والتنظير بشأنها)، لا بل النظر إلى هذه العلاقات كجزءٍ من كيفيّة تشكّل النطاق «القومي». فالآليّات الاجتماعيّة ترسم خطوط الحدود القوميّة، ولذلك، لا يمكن فهم الدولة القوميّة ككيانٍ ذي إقتصادٍ سياسيٍّ مكتفٍ بذاته ومنفصلٍ عن سبل تداخله الحتمي مع النطاقات المكانيّة الأخرى. من هذا المنطلق، لا تكون الصلات مع هذه النطاقات الأخرى خارجيّةً بالنسبة إلى العلاقات الاجتماعيّة القائمة في أيّ بلدٍ، وإنما هي جزءٌ مكوّنٌ لها. من هنا، يستحيل فهم أيّ بنيةٍ إجتماعيّةٍ من دون تتبّع طرق نشوء هذه العلاقات العابرة للنطاقات وتداخلها - وكيفيّة تحوّلها إلى جزءٍ من طبيعة الدولة القوميّة بحدّ ذاتها.

في الشرق الأوسط، يكتسب الإقتصاد السياسيّ على النطاق الإقليمي أهميّةً خاصّة في هذا المنظور المتعدّد النطاقات. ملاحظاتي في هذا الصدد ستركّز تحديدًا على موقع دول مجلس التعاون الخليجي في أنماط تراكم الثروات إقليميًّا. لا يعني ذلك بأيّ شكلٍ من الأشكال أنّ الخليج هو المكوّن الوحيد المعبِّر في عمليّة فهم النطاق الإقليميّ. إذ توجد مروحةٌ من المسائل الهامّة الأخرى التي يتوجّب على هذه الورقة أن تفحصها بعنايةٍ، بما في ذلك دور إسرائيل وعلاقتها بالدول العربيّة، ومحاولات الولايات المتّحدة والإتّحاد الأوروبي الرامية إلى تشجيع نموّ الشبكات الإقتصاديّة الإقليميّة المتداخلة، ودور الدول غير العربيّة كتركيا وإيران في هذه العمليّات، والصلات المتنامية إقليميًّا بين العالم العربي وأفريقيا وجنوب آسيا. تُعتبر هذه المسائل ضروريّةً لمقاربةٍ مفهوميّةٍ أشمل للديناميّات الإقليميّة، لكنّ موجبات المساحة لا تتيح معالجتها في هذه الورقة.

إن الملمح الأول من إقتصاد الخليج السياسيّ الذي يرتبط عميقًا بموضوعنا لكنّ يفوز بالقليل من إهتمام الباحثين برأيي، هو هجرة العمالة المؤقّتة. تشير الإحصاءات الخليجيّة الحديثة أنّ عدد

غير-المواطنين قد بلغ تقريبًا 49 مليونًا (النموذج المعمّم الخطّي المتعدّد 2014أ). فتتراوح نسبتهم ما بين 56 و82 بالمئة من مجمل الفئة العاملة من السكّان في كلٍّ من المملكة العربيّة السعوديّة، وعُمان، والبحرين، والكويت، لتبلغ حواليّ 93-94 بالمئة في قطر، والإمارات العربيّة المتّحدة (النموذج المعمّم الخطّي المتعدّد 2014ب). عمل هؤلاء العمّال غير معترفٍ به، وحقوقهم السياسيّة والمدنيّة شديدةُ التهميش داخل مجتمع مجلس التعاون الخليجي؛ ومع ذلك، دورهم جوهريّ في نموذج النموّ الخليجيّ.

ما العلاقة التي تربط وجود هؤلاء العمّال بقضايا اللامساواة والإختلاف في العالم العربيّ؟ أوّل ما يُشار إليه هنا هو أنّ وجودهم يدفع بنا إلى طرح السؤال الحادّ حول كيفيّة تفسيرنا للإحصائيات النموذجيّة المُقدَّمة عن الخليج لجهة النموّ الإقتصاديّ، ومستويات الفقر، ومعدّلات الأجور، وما شابه. في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، لا تشمل الإحصائيّات الرسميّة الإجماليّة عادةً وضع العمّال المهاجرين ولا تميّزه. وكما هي الحال في بقيّة أنحاء المنطقة، ولكن ربّما بشكلٍ أشدّ حدّةً في ما يخصّ الخليج، تأتي محاولة الخروج بخلاصاتٍ إقتصاديّةٍ عامّةٍ عبر عرض أرقامٍ إجماليّةٍ لتُخفي إنعدامًا في المساواة شديد الوضوح. وفي الواقع، يبدو من الآسر الخوض في مشروع بحثٍ يسعى إلى إعادة إحتساب بعض هذه المؤشرات في الخليج بعد تضمينها العمّال المهاجرين، ومقارنة مؤشّراتهم بتلك الخاصّة بالمواطنين، ورصد الإختلافات بين الإثنين عبر الزمن وتفسيرها.

إنّ حذف العمّال المهاجرين في الخليج من أنواع التحليل هذه ليس مجرّد مشكلةٍ إحصائيّةٍ؛ بل يعكس مقاربةً تسعى إلى تهميش الدور البنيويّ الذي تؤدّيه اللامساواة الاجتماعيّة-الإقتصاديّة في إعادة إنتاج المجتمعات الخليجيّة. ويصحّ ذلك بطُرُقٍ عديدةٍ ومختلفة. مثلًا، أدّى التعويل على التوفُّر الدائم للعمّال المؤقّتين والذين «يمكن التخلّي عنهم» إلى تعزيز نموّ قطاعَيّ البناء والعقارات - قطاعان محوريّان بالنسبة إلى العديد من التكتّلات التجاريّة الكبرى الناشطة في الخليج. كذلك، يفسّر وجود هذه القوّة العاملة، جزئيّاً، خصوصيّة تجارب الخليج مع الأزمة الإقتصاديّة العالميّة التي وقعت في العام 2008. فبدلًا من شبح البطالة المتنامية والتفكك الإجتماعيّ الذي عانت منه البلدان الأخرى - لاسيّما بلدان شمال أفريقيا -، واجَه الخليج، ودبيّ تحديدًا، هذه اللحظة بوقف المشاريع أو تعليقها، الحدّ من توظيف عمّالٍ جددٍ، والترحيل الجماعيّ للعمّال الموجودين. بهذه الطريقة، تم نقل الكثير من آثار الأزمة عبر المكان إلى البلدان المجاورة التي كانت مرتبطة بأسواق العمل الخليجيّة (Hanieh 2011). أخيرًا، وكما لحظ عددٌ من الباحثين (Longva 1997; Louër 2008; Khalaf 2014)، عزّزت هذه البنية الطبقيّة التجزئة العموديّة للسكّان المواطنين في الخليج، وساعدت في كبح النموّ الممكن للحركات العمّالية المحليّة.

تؤكّد هذه الملاحظات أهميّة التفكير خارج عدسة القوميّة المنهجيّة. فالعلاقات الاجتماعيّة لا تُعلَّب بعنايةٍ داخل حدودها. فمثلًا، ما نعتبره «الطبقة العاملة» في بلدٍ معيّنٍ، مثل تلك الماثلة في دول

الخليج، يتوسّع عبر الحدود القوميّة وضمنها، ويتغيّر تشكيله بإستمرارٍ. هذه ليست حال الخليج فحسب، بل هي تصبح بشكلٍ متزايدٍ سمةً تطبع الشرق الأوسط في نطاقه الأوسع بسبب أزمات اللاجئين الهائلة والمتعدّدة التي شهدناها على إمتداد السنوات القليلة الأخيرة.

الملمح الأخر للخليج حمّال الدلالة في الإقتصاد السياسيّ الإقليمي يجسّده التأثير المتنامي للشركات والإستثمارات المتمركزة في الخليج على إمتداد العالم العربي. قبيل الأزمة الإقتصاديّة العالميّة في العام 2008، قدّر البنك الدولي أنّ أكثر من ثلث إجمالي الإستثمارات الأجنبيّة في الشرق الأوسط مصدره الخليج، وهو رقمٌ فاقَ ذاك الذي سجّلته أميركا الشماليّة (نسبة 31 بالمئة من إجمالي الإستثمارات)، وأوروبا (25 بالمئة)، وآسيا (4 بالمئة)، والبلدان شرق الأوسطيّة الأخرى (3.5 بالمئة) (البنك الدولي 2009، 56). وبين العامَين 2003 و2008، أكثر من نصف مجمل الإستثمارات العالميّة في الأردن، ومصر، ولبنان، وفلسطين، وسوريا، أتت من الخليج (ANIMA 2009, 155). إستمرّت هذه الأنماط بعد الأزمة العالميّة: منذ 2010-2012، كان مجلس التعاون الخليجي مسؤولًا عن حواليّ ثلث مجمل الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة من بلدان المصدر العشرين الأوائل إلى الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس.

لا تعكس أرقام الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة الصورة كاملةً هنا. فهي لا تشمل تدفّقات المساعدات الضخمة بين الحكومات، الآتية من الخليج، وقد صارت مرئيّةً في السنوات الأخيرة. كذلك، هي لا تتضمّن بالضرورة إستثمارات المحفظة الإستثماريّة التي تنفّذها الشركات الخليجيّة و«صناديق الثروة السياديّة» في أسواق الأسهم الإقليميّة. إلا أنّ هذه الأرقام - بما يستدعي ضرورةً أكبر لإعتماد مقاربةٍ أبعد من القوميّة المنهجيّة ربما - تميل إلى التقليل من أهميّة الطرق التي سلكتها رؤوس أموالٍ عربيّةٍ أخرى، لاسيّما تلك الآتية من مجموعات النزوح أو الشتات (كحال المجتمع الفلسطينيّ)، حتّى صارت إلى حدٍّ كبيرٍ متمركزةً في الخليج. لدلالتها الهامّة، يجب النظر إلى مجتمعات الشتات هذه كجزءٍ من رأس المال الخليجيّ - الخليج يبقى مقرّ قاعدة تراكمها الرئيسيّة؛ وفي بعض الحالات، حصلت هذه المجموعات على المواطَنة الخليجيّة (على غرار آل الحريري).

يمكننا رؤية تبعات تدويل رأس المال الخليجيّ على إمتداد المنطقة العربيّة في قطاعاتٍ لا تحصى، لاسيّما تلك المرتبطة بالعقارات، وتنمية البنيّة التحتيّة المدينيّة، والمصارف والإدارة الماليّة، والبيع بالتجزئة، واللوجستيّات، والإتصالات ووسائل الإعلام. في مصر مثلًا، يُظهِر التحليل المرتكز في قطاع الأعمال للشركات الرئيسيّة المنخرطة في مجال العقارات، والقطاع المصرفيّ والماليّ، وقطاعات الأعمال الزراعيّة، هيمنةً وازنةً للشركات المتمركزة في الخليج أو الشركات المشتركة المصريّة-الخليجيّة. في الحالة الفلسطينيّة، تظهر هذه الإتّجاهات بشكلٍ أكثر صراحةً - اليوم، تسيطر هياكل الملكيّة المتشابكة ذات الصلة بالمجموعات الفلسطينية/المتمركزة في الخليج بشكلٍ مباشرٍ على 15 مصرفًا من أصل 17 مصرفًا عاملًا في أراضي السلطة الفلسطينيّة. مثلًا، مشروع «مدينة

الروابي» الواقعة قرب رام الله، والبالغة قيمته مليار دولارٍ أميركيٍّ، هو مشروعٌ مشتركٌ ما بين آل المصري وشركة عقاراتٍ عقاريّةٍ قطريّةٍ، وهو أضخم مشروعٍ في تاريخ القطاع الخاصّ في الأراضي الفلسطينيّة، بحيث يشكّل دليلًا صاعقًا على هذه الإتّجاهات. ويمكن إيجاد علاقات مِلكيّةٍ مماثلةٍ تربط بين الشركات المتمركزة في الخليج ورؤوس الأموال العربيّة الأخرى في الأردن، ولبنان، وبشكلٍ متزايدٍ في بلدان المغرب العربي (Hanieh 2013).[6]

تؤكّد هذه الإتّجاهات أهمية المنظار العابر للنطاقات في فهمنا للعالم العربي. فهي تكشف مثلًا طُرُق التشابك المتزايد بين الطبقات القوميّة وبنية الدولة في العالم العربي وبين تلك القائمة في دول الخليج. تخطّي القوميّة المنهجيّة يعني فهم كيف تترابط آليّات تشكّل الطبقات/الدولة على الصعيدَيْن الوطني والإقليمي، مع هرميّاتٍ إقليميّةٍ أُدخِلت إلى ـ وتشكِّل ـ الآليّات على النطاق الوطني. من هنا، لم تَزِد آليّات الإصلاح النيوليبراليّة أوجه اللامساواة داخل الحدود الوطنيّة فحسب؛ بل هي عملت أيضًا على تعزيز مكانة المجموعات المتمركزة في الخليج داخل العالم العربيّ، بما يزيد حدّة الهرميّات داخل المنطقة ككلّ.

لم تشهد الفترة الأخيرة على أهميّة هذه التسلسلات الهرميّة المستمرة داخل المنطقة فحسب، بل أيضًا على إتّساع رقعتها. التقديرات الأحدث التي أصدرها معهد التمويل الدولي (معهد التمويل الدولي 2014، 32)، تشير إلى زيادة صافي الأصول الأجنبيّة (إجمالي الأصول الأجنبيّة ناقص الدين الخارجيّ) لدول مجلس التعاون الخليجي من 878 مليار دولارٍ أميركيٍّ في العام 2006 إلى 2.27 ترليون دولارٍ أميركيٍّ متوقّعة بحلول نهاية العام 2014. تُقارَن هذه الزيادة مع تراجع صافي الأصول الأجنبيّة في مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، وتونس، والمغرب، من فائضٍ بلغ 11 مليار دولارٍ في العام 2006 إلى عجزٍ يُتوقّع أنّ يكون حجمه 46.7 مليار دولارٍ بحلول نهاية العام 2014 (معهد التمويل الدولي 2014، 34). يمكن تمييز إتّجاهاتٍ مماثلةٍ في أرصدة الحسابات الجارية. ففي العام 2014، قُدِّر إجمالي الفائض في الحساب الجاري لستّ دولٍ في مجلس التعاون الخليجي بما دون 300 مليار دولارٍ بقليل (نسبة 17 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في تلك الدول)، أيّ أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه في العام 2009 (معهد التمويل الدولي 2014، 31). خلال الفترة ذاتها، سجّل رصيد الحساب الجاري في مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، وتونس، والمغرب، عجزًا إجماليًّا قُدِّر بقيمة 25.9 مليار دولار في العام 2014 (4.6- بالمئة من إجمالي الناتج المحليّ)، بالمقارنة مع عجزٍ بلغت قيمته 18.8 مليار دولار في العام 2009 (4.3- بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) (معهد التمويل الدولي 2014، 31).

مرةً أخرى، نرى هنا الإتّجاهات المتعاضدة ذات الصلة باللامساواة المتزايدة والثروة المتنامية.[7] داخل مجلس التعاون الخليجي، إزدادت الثروة المملوكة من جهةٍ خاصّةٍ بنسبة 17.5 بالمئة في كلّ عامٍ من 2010 إلى 2014، مع تضاعف إجمالي القيمة بالدولار من 1.1 ترليون إلى 2.2

ترليون خلال تلك الفترة (Strategy& 2015, 3). هذه الزيادة البالغة قيمتها 1.1 ترليون دولارٍ في الثروات الخاصّة داخل مجلس التعاون الخليجي - تجب الإشارة هنا إلى أنّها لا تشمل الأصول «غير السائلة» كالعقارات، أسهم الأعمال، أو الأغراض القابلة للتجميع مثل الأعمال الفنيّة - أتت إلى حدٍّ كبيرٍ بفِعل إزدهار أسواق الأسهم وإرتفاع أسعار النفط (Strategy& 2015, 4-9). ومن الهام الإشارة إلى أنّ العدد المطلق للعائلات الخليجيّة التي تُعتبَر «ثريّةً» كان أيضًا يرتفع خلال تلك الفترة، ويُعتقَد أنّ هذا العدد يشمل حاليًّا ما يصل إلى 1.6 مليون أسرةٍ على إمتداد المنطقة (Strategy& 2015, 7). من أصل هذا الرقم، تشير التقديرات إلى أنّ ما بين 4400 و5100 عائلةٍ خليجيّةٍ تمتلك كلٌّ منها أصولًا سائلةً تفوق قيمتها 500 مليون دولار- إجمالي الأصول المجمّعة قيمته 700 مليار دولار (Strategy& 2015, 8). وتُعَدّ نسبة «الأسر المليونيرة» في الخليج مؤشّرًا يؤكّد هذه الإتّجاهات. فيشير تقريرٌ صادرٌ عن مجموعة بوسطن للإستشارات في العام 2014 إلى أنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي إحتلّت 6 من أصل 12 رقعة التي تضم أعلى نسبة أسر مليونيرة على الصعيد العالمي في العام 2013؛ وإحتلّت قطر الصغيرة في الحجم المرتبة الأولى في العالم بمعدل 17.5 بالمئة من الأسر (بإرتفاعٍ عن معدل 14.3 بالمئة الذي سجّلته في العام 2012). هنا، بالطبع، تبدو الملاحظة الواردة أعلاه حول الإغفال الإحصائيّ لليد العاملة في الخليج شديدة الدقّة.

تُظهر هذه الأرقام أنّ فهمنا لتأثير الأزمة - بأيّ شكلٍ أتى - يحتاج إلى تمييزٍ يلحظ الفوارق على إمتداد المنطقة. فمثلًا، الأزمة الغذائيّة العالميّة في العامَين 2007-2008، والأزمة الماليّة العالميّة التي أعقبتها في العامَين 2008-2009، ضربتا العديد من البلدان العربيّة في شمال أفريقيا ومناطق حوض البحر المتوسّط بشكلٍ أكثر حدّةٍ من حالها في الخليج؛ ويعود ذلك بشكلٍ كبيرٍ إلى الطرق المختلفة التي إعتمدتها هاتان المنطقتان للإندماج في الإقتصاد العالمي، فضلاً عن البنى الاجتماعيّة الخاصّة التي ميّزت المجتمعات في هاتيْن المنطقتيْن.[8] كذلك، وكما تشير إليه الأرقام السابق ذكرها، فإنّ الأزمات السياسيّة والاجتماعيّة التي أعقبت العام 2011 أدّت إلى إتساع رقعة الهرميّات الإقليميّة لا إلى تحسينها. وتبقى واجبةً مراقبة الأثر الممكن لإنخفاض أسعار النفط العالميّة مؤخّرًا على هذا التمييز العالمي، لكنّ إستمرار التراجع المتوقّع في المناطق الرئيسيّة من إقتصاد العالم، خاصّةً في أوروبا، يعني أنّ اللامساواة على المستوى الإقليمي تبقى سمةً حيويّةً في تفسير الظروف المعاصرة.

إشكاليّات البحث المستقبليّة

سأنهي هذا العرض بتقديم بعض الملاحظات الأخيرة حول ما قد يستتبع هذا التحليل للامساواة والإختلاف في العالم العربي على مستوى الأبحاث مستقبلًا في مجال العلوم الاجتماعيّة في المنطقة.

برأيي، يسلّط النقاش الوارد أعلاه الضوء على أهميّة إعادة تضمين الحقل المعجمي الخاص بالعلوم

الاجتماعيّة العربيّة الفئات النظريّة المرتبطة بالطبقات والرأسماليّة. جوهريًّا، مفهوم الطبقات يرصد بشكلٍ أساسيٍّ (ويساعد على فهم) الإختلافات في القوة الاجتماعيّة، والإقتصاديّة، والسياسيّة؛ وبهذا المعنى، هو يمثّل بابًا ضروريًّا للتفكير في طبيعة اللامساواة وأسبابها في العالم العربي. فالذهاب إلى أبعد من الفرضيّات المرتبطة بالمقاربات ذات المنفعة المتبادلة والمحصّلة الإيجابيّة التي تطال تطوير رأس المال يعني إدخال فهمٍ للعلاقات الصراعيّة والإستغلاليّة بطبيعتها التي تشكّل أساسًا في عمليّات الأسواق. في هذا الصدد، يتمثّل أحد التحديّات الهامّة التي تواجهها أبحاث العلوم الاجتماعيّة في رصد طبيعة الرأسماليّة في المنطقة، وكيفيّة تشكُّل العلاقات الطبقيّة، وإستمرار تغيّرها.

ولكن، في أثناء فعلنا ذلك، علينا أن نتجنّب الفهم التجريديّ والإقتصادويّ البحت لما نعنيه بكلمة طبقة. فالعموميّة والإختلاف يشكّلان بعضيهما في العلاقات القائمة بين مختلف أشكال الظلم الإجتماعيّ. يعني ذلك أنّ مسائل مثل النوع الإجتماعيّ (الجندر)، والعمر، والأصل الوطني والإثنيّ، والمواطنة، وغيرها، تشكّل جزءًا ممّا يكوّن الطبقة كعلاقةٍ إجتماعيّةٍ ملموسة. بهذا المعنى، لا تكون الطبقة فئةً تجريديّةً خاليةً من الخصوصيّة والإختلاف - الإختلاف ضروريٌّ في كيفيّة فهمنا لها. ووفقًا لما أشار إليه ديفيد ماك نالي مؤخّرًا، بالإستناد إلى رؤية المنظّر الكندي هيماني بانرجي، ينبغي بنا أن نتفادى إعتماد مقاربةٍ تنظر إلى «مختلف أشكال الظلم الإجتماعيّ كعلاقاتٍ إجتماعيّةٍ منفصلةٍ ومستقلّةٍ . . . بدلًا من إعتبارها 'علاقاتٍ وأشكالٍ إجتماعيّةٍ تتولّد الواحدة منها من الأخرى وعبرها" (McNally 2015, 143). من وجهة النظر هذه، يتم التركيز على فهم كيفيّة قيام هذه العلاقات وتغيّرها، والأهم من ذلك، فهم هذه العلاقات كجزءٍ ممّا يشكّل فعليًّا الفئات (مثل الطبقة) التي يمكننا من خلالها النظر إلى العالم.

يعني ذلك، مثلًا، أنّه من غير المجدي الحديث عن الطبقة من دون الإعتراف بأنّها أيضًا مجندرةٌ منذ تشكّلها. ويُعَدّ مسار الجندرة هذا جزءًا من ماهيّة الطبقة - لا يمكن إدراك هذا المفهوم الأخير بالكامل من دون إدراج هذه العلاقة في نظريّاتها.[9] يظهر ذلك بوضوحٍ شديدٍ في بعض الإحصائيات التي نوقشت أعلاه. فالطبقة في العالم العربي تخضع للجندرة بطريقةٍ خاصّةٍ جدًا - تهميش المرأة ضمن مشاركتها في اليد العاملة، وإقصاء الخرّيجات الجامعيّات، وتأنيث بعض قطاعات العمل (مثل قطاعات الملابس في المغرب وتونس، والزراعة في جزءٍ كبيرٍ من المنطقة)، إلخ. كما يشتمل ذلك على مروحةٍ من أشكال علاقات العمل المختلفة (التي نراها ربما بشكلٍ أبرز في القطاع غير النظاميّ). كذلك، تتشكّل الطبقة من خلال حركات الناس العميقة عبر الحدود وداخلها - وهي بالتالي مطبوعةٌ بإختلافات الوضعيّة والجنسيّة (مثلما يؤكّد النقاش الدائر حول دول الخليج). وفي جميع هذه الحالات، يُعتبر تقدير الإختلافات أساسيًّا لفهم تكوين الطبقة. ومن الممكن إضافة المزيد من هذه الأمثلة؛ أمّا النقطة المحوريّة فضرورة رسم هذه الإختلافات بشكلٍ متزامنٍ وملموسٍ إذا

أردنا إلتقاط الصورة الكاملة لتكوّن الطبقة.

وقد ذهبتُ في هذه الورقة إلى أبعد بالتشديد على الحاجة إلى تحدّي المقاربات المنهجيّة القوميّة التي تعتبر الدول-الأمم الإطار التحليلي الأفضل لدراسة المسارات الاجتماعيّة. يعني ذلك، بالنسبة إلى دراسات العالم العربيّ، تخطّي النماذج الأكاديميّة المعياريّة التي تنظّم الدول ببساطةٍ تبعًا للنماذج المثاليّة مثلما عرّفها ويبر: أيّ، «الملكيّات الإستبداديّة»، و«الجمهوريّات الإستبداديّة»، و«الدول الريعيّة»، و«الإستثناءات الديموقراطيّة»، وغيرها، التي يمكن النظر إليها كتكويناتٍ إجتماعيّةٍ منفصلةٍ ومتميّزة. المشكلة مع أنواع هذه النماذج تكمن في كونها تتعامل مع التشكّلات الاجتماعيّة الوطنيّة بإعتبارها حزمةً منفصلةً من العلاقات الاجتماعيّة المتقوقعة بشكلٍ واضحٍ داخل الحدود الوطنيّة، وتخضع فقط للتأثير من الخارج بطريقةٍ ظاهريّة.[01] بدلًا من ذلك، علينا أن ننظر إلى المنطقة ككلٍّ موحّد - أكثر من مجرّد مجموع أجزائها (القوميّة) - تظهر خصائصه على النطاق المحلي ومن خلاله.

ركّزت هذه الورقة على جانبٍ هام من هذه الكليّة الإقليميّة - الهرميّات المتزايدة على نطاقٍ إقليمي، المندرجة في صلب موقف دول الخليج. مقاربة المنطقة من موقع المراقبة هذا يخبرنا عن أسباب اللامساواة والإختلاف وخصائصهما في العالم العربي أكثر بكثيرٍ ممّا تراه عدسة المنهجيّة القوميّة. فيمكننا مثلًا أن نرى كيف أثّر تدويل رأس المال الخليجيّ على المسارات النيوليبراليّة وبلورها. اللامساواة الناتجة عن ذلك لم تزد من حدّة الثروة والقوّة على الصعيد الوطني فحسب، بل عزّزت أيضًا مكانة دول الخليج داخل المنظومة الإقليميّة. بالتالي، فإنّ الثروة الوفيرة الموجودة في جزءٍ من المنطقة ترتبط بشكلٍ وثيقٍ بتخلُّف النموّ في الجزء الآخر - ينبغي النظر إلى هذه اللامساواة بإعتبارها مسارًا أحاديًّا ومترابطًا يظهر بطُرُقٍ مختلفةٍ على كافة النطاقات المكانيّة. في الوقت عينه، فإنّ توجيه رأس المال المتمركز في الخليج نحو الداخل (أكان الخليج «بحدّ ذاته» مصدره، أو تأتّى عن مجموعات الشتات المتمركزة فيه) أصبح جزءًا من تكوين الهياكل الطبقيّة الوطنيّة. ومن الهام ملاحظة أنّ خصائص تشكيل الطبقات والدولة في الخليج - ليس أقلّها إعتماده الطاغي على اليد العاملة المهاجرة المؤقّتة وموقعه المحوريّ في الإقتصاد العالمي بفعل النفط - أتت كعوامل تسييرٍ رئيسيّة لهذه الهرميّات. وقد أدّت هذه الخصائص إلى تجارب متفاوتة مع الأزمات، وينبغي تاليًا أن تُقرأ، من وجهة النظر هذه، كعلاقةٍ داخليّةٍ في كافة دول المنطقة - لا كمجرّد سِماتٍ موقعها الخليج نفسه.

لا يصحّ ذلك فقط على الصعيد الإقتصاديّ. فالتداخل المتزايد بين الصعيدَيْن الإقليمي والوطني ينعكس أيضًا عبر البروز الخاصّ للدور السياسيّ الذي تؤدّيه دول الخليج بشكلٍ خاصّ في العالم العربي. ويظهر لذلك وجهان. من جهة، تظهر الطرق التي إعتمدتها بعض دول الخليج، لاسيّما المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، لتصبح لاعبًا بارزًا في المنطقة، عبر محاولاتها إعادة

تكوين بنى الدولة الخاصّة بالأنظمة الحاكمة سابقًا (كما هي الحال في مصر مثلًا). ومن جهةٍ أخرى، تظهر طريقة إنتقال تناقضات دول الخليج (خاصّةً بين المملكة العربيّة السعوديّة/الإمارات العربيّة المتّحدة من جهة، وقطر من جهةٍ أخرى) إلى داخل المجال الإقليمي وعبره. بالفعل، نقْلُ التناقض هذا يأتي كتأكيدٍ إضافيٍّ على كيفيّة إندماج ديناميّات النطاق الإقليمي في شكل بنى الدولة الإقليميّة.

ماذا يستتبع الإلتفات إلى النطاق الإقليمي على مستوى الأبحاث في العلوم الاجتماعيّة العربيّة مستقبلًا؟ كما ذُكِر آنفًا، هناك العديد من السِمات الأخرى لهذه الكليّة الإقليميّة التي تتطلّب المزيد من الإستكشاف. سبق أنّ أوردت المعلومة المحوريّة التي تفيد بأنّ النطاق الإقليمي واقعٌ عند عقدةٍ حرجةٍ في الإقتصاد العالمي بحدّ ذاته. وهي سِمةٌ تستدعي المزيد من البحث، لاسيّما في كيفيّة قيام المنافسات الجيوسياسيّة العالميّة بإعادة صياغة علاقات الشرق الأوسط بمناطق أخرى على إمتداد العالم. ضمن العالم العربي الأوسع، تبرز أهميّة مراقبة تغيُّر العلاقات مع التكتّل الأوروبي وتكتّل أميركا الشماليّة عن كثبٍ، في سياق ما بعد العام 2011. فتجدر الإشارة، مثلًا، إلى أنّ أحد أبرز إهتمامات السياسات الأوروبيّة والأميركيّة الشماليّة على حدٍّ سواء في المنطقة، يتركّز حول تعزيز تكاملٍ إقليميٍّ أشدّ متانةً، في مستوياتٍ تتضمّن شبكات البنى التحتيّة، والطاقة، والخدمات اللوجستيّة. ففي حالة كلٍّ من أوروبا وأميركا الشماليّة، ترتبط هذه المساعي إرتباطًا وثيقًا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل (عبر إتفاقيّات الشراكة الأورومتوسطيّة من جانب الإتحاد الأوروبيّ، وبرامج مثل «إتفاقية المناطق الصناعيّة المؤهّلة» (QIZ) و«مبادرة الشراكة الأميركيّة للتجارة والإستثمار في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENA TIP) من جانب أميركا الشماليّة). كما توجد مروحةٌ واسعةٌ من الجهات غير العربيّة الفاعلة التي ينبغي دمجها في فهم آليّة عمل النطاق الإقليمي، ومنها، ولعلّ أهمّها، إيران وتركيا. إنّ تطوّر هذه المسارات سيظهر بالتأكيد أثرها العميق في الخصائص المستقبليّة للمسارات الإقليميّة الموصوفة أعلاه. أخيرًا، يأتي الربط بين مسائل الطبقة والقوميّة المنهجيّة ليجسّد أهميّة إعادة النظر في العلاقة المتأصّلة القائمة بين المسارات الإقتصاديّة والأشكال السياسيّة. غالبًا، - في كِلا الوسطَين الأكاديمي والتنمويّ - يُنظَر إلى علم السياسة وعلم الإقتصاد كمجالَيْن منفصلَيْن. يمكننا رصد ذلك اليوم في العديد من النقاشات السياسيّة المعاصرة في المنطقة، إذ ينكبّ فيها التركيز على محاولات بناء هياكل ديمقراطيّةٍ ليبيراليّةٍ ونماذج دستوريّةٍ جديدةٍ، مع الإبقاء على أنماط السياسات الإقتصاديّة ذاتها التي سبقت العامين 2011 و2012.[11] ضمن هذه المقاربة، يُنظَر إلى الأسواق المحرّرة على أنّها لا-سياسيّة ومنفصلةٌ عن مسألة السلطة السياسيّة.

في المقابل، أتّفقُ مع العديد من الباحثين الذين يجادلون بأنّنا نحتاج أن ننظر إلى الشأنَيْن السياسيّ والإقتصاديّ كمنصهرَيْن: الأشكال السياسيّة تعكس القوّة الإقتصاديّة وتتوسّط لها (Abdelrahman 2012). ما يشرح سبب الإرتباط التاريخيّ الوثيق بين الإستبداد والإصلاح النيوليبرالي في المنطقة. ويكتسي الرابط بين السياسة والإقتصاد أهميّةً خاصّةً راهنًا كونه يشير إلى الوصل الضروريّ بين السعي الحثيث لمعالجة التفاوت الإجتماعيّ والإقتصاديّ وبين

تلك المستهدفة بالإصلاح السياسيّ. من دون وضع حدٍّ للتفاوت الشاسع في القوّة الاجتماعيّة والإقتصاديّة - على الصعيديْن الوطني والإقليمي - ومصالح الطبقات (وطنيًّا، وإقليميًّا، وعالميًّا) التي إستفادت منه، سيبقى الأمل ضعيفًا في تحسين **السياسة** في العالم العربي.

*** هذا المقال نسخة معرّبة للمقال المكتوب باللغة الإنجليزية.**

الملاحظات

[1] ترتكز هذه الورقة على كلمة الكاتب الإفتتاحيّة في المؤتمر الثاني الذي عقده «المجلس العربيّ للعلوم الاجتماعيّة» في بيروت ما بين 13 و15 آذار/مارس 2015. جزيل الشكر إلى ستناي شامي، وساري حنفي، وفريق عمل «المجلس العربيّ للعلوم الاجتماعيّة» لتنظيمهم هذا الحدث البارز. كذلك، يودّ الكاتب أن يتوجّه بالشكر إلى مها عبد الرحمن، وعمر ضاحي، ورفيف زيادة للنقد والمراجعة المفيدَين لهذه الورقة. الإشعارات المعتادة تُطبَّق هنا.

[2] يمكن الإطلاع على نقاش موسّع وكامل لهذه السياسات في الفصل الثاني.

[3] القسم التالي مستمدٌّ من (Hanieh 2013, 71-73)؛ الرجاء مراجعة هذا المصدر للإطّلاع على المراجع الإحصائيّة غير المنشورة في آخر الورقة.

[4] كذلك، تشير هذه الإتّجاهات إلى المشاكل التي تشوب المقاييس المعياريّة للتنمية الإقتصاديّة، التي غالبًا ما تميل إلى التركيز على النموّ الإجمالي في مؤشّرات الناتج المحلي الإجمالي من دون أن تهتم بنتائج توزّع هذا النموّ. وهناك أيضًا مشاكل في مقاييس اللامساواة، مثل مُعامِل «جيني»، التي لا تعالج مصاريف ومداخيل البيوت الأغنى بشكلٍ ملائم. في تعليقه على مشاكل هذه المقاييس، لفت «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ» إلى أنّ إحصاءات الميزانيّات الأُسريّة «يجب أن تستثني نسبة 5 بالمئة من أصحاب الدخل الأعلى، ما يشكّل إفتراضًا معقولًا نظرًا لإحجام أغنياء المنطقة عن مشاركة المعلومات حول أسلوب حياتهم المترف علانيّةً. إذا كان هذا الإفتراض صحيحًا بالفعل، فقد تم التعامل مع قيمة مُعامِل ‘جيني’ الحقيقيّة بأقلّ ممّا هي» («برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ» 2012، 26-27).

http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/UNDP-ADCR_En-2012.pdf

[5] واحدةٌ من المشاكل التي تشوب القوميّة المنهجيّة تكمن في نظرتها إلى الواقع من زاوية «العلاقات الخارجيّة»، حسبما وضّح الفيلسوف بيرتل أولمان. في هذه المقاربة - التي تعكس نوعًا من فهمٍ للعالم قائمٍ على المنطق العام -، يُنظر إلى الواقع كمجموعة «أشياءٍ منفصلةٍ منطقيًّا وقابلةٍ للفصل بسهولةٍ . . . يمكنها أن

تدخل في علاقاتٍ مع أشياءٍ أخرى، كما يمكنها أن تبقى مستقلّةً عنها. تُعزَل عن بعضها في لحظة تصوّرها، فيُنظر إلى أشياءٍ كهذه بصفتها ساكنة وغير متحوّلةٍ إلى أنّ يأتيها عنصرٌ خارجيٌّ ويعكّر «صفوّها» ويغيّرها بطريقةٍ أو بأخرى» (Ollman and Badeen 2015,3). بكلماتٍ أخرى، وتبعًا لهذه الرؤية، يتشكّل العالم حولنا من ظواهر منفصلةٍ ومضبوطةٍ بذاتها تتصل الواحدة بالأخرى خارجيًّا. يقع التغيير كنتيجةٍ لأثر واحدةٍ من هذه الظواهر المتمايزة على الأخرى. تمكن مراجعة العدد الصادر مؤخّرًا من Class & Capital، شباط/فبراير 2015، مجلّد 39، للإطّلاع على النقاش الكامل لمقاربة أولمن البديلة حول «العلاقات الداخليّة».

[6] يقدّم الكتاب نقاشًا إمبريقيًا لهذه الحالات.

[7] أكثر من ذلك، تستخدم هذه الإتّجاهات عند الإشارة إلى المشاكل حججًا تفيد بأنّ التكامل الإقتصاديّ الوثيق على طول الخطوط النيوليبراليّة قد يؤدّي إلى تقليص فجوة الفوارق وتراجعها بين البلدان. هذه الحجج، المستندة على نموذج «الإوز الطائر» المشكوك فيه في شرق آسيا، تقوم، مجدّدًا، على فرضيّات المحصّلة الإيجابيّة المتناغمة حول كيفيّة عمل الأسواق. للحصول على مثالٍ عن شكلٍ حديثٍ يعتمده باحثون عرب لهذه الحجّة، تُرجى مراجعة «الإسكوا 2014». كما يمكن إيجاد حججٍ مماثلةٍ في «مبادرة المشرق الجديد» (أنظر/ي http://beta.cmimarseille.org).

[8] في ما يتعلّق بالأزمة الغذائيّة مثلًا، أشارت «اللجنة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا» (الإسكوا) إلى أنّ ارتفاع أسعار الأغذية: «قد أدّى إلى زيادةٍ كبيرةٍ في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خطّ الفقر... من 8 بالمئة إلى 13 بالمئة في لبنان، ومن 20 بالمئة إلى 34 بالمئة في مصر، ومن 34 بالمئة إلى 54 بالمئة في اليمن... بالنتيجة، يعاني أكثر من نصف مليون طفل في اليمن وحده وأكثر من مليون طفل في الصومال من خطر المجاعة» (الإسكوا 2014، 67). للإطّلاع على أزمة 2008-2009، تمكن مراجعة هنيّة (2013).

[9] لتوخّي الوضوح، لا يُراد من هذه الحجة إختزال فئاتٍ مثل الجندر، والأصل القومي، وغيرها، بالعلاقات الطبقيّة. ففي المقال المذكور، يعلّق ماك نالي قائلًا: «ما من علاقةٍ إجتماعيّةٍ مرتبطة بالعرق تكون غير متّصلةٍ داخليًّا بالجنس والجندر، والطبقة، وبالتالي، فهي تتكوّن ضمن هذه العلاقات ومن خلالها. وللتأكّد من ذلك، يمكن تمييز هذه الأشكال الاجتماعيّة المختلفة تحليليًّا، تبعًا لإختلافها في التجربة؛ ولكنّ، يجب ألّا يوقعنا ذلك في خطأ تخيُّل وجودها بالفعل كـ«أشياءٍ» منفصلةٍ، تدخل في علاقاتٍ خارجيّةٍ مع بعضها البعض» (McNally 2015, 143).

[10] كذلك، هي غالبًا ما تُعيد إنتاج أطر العمل المركزيّة الأوروبيّة التي تسعى إلى إيجاد تفسيراتٍ لشكل الدولة العربيّة من خلال سِماتٍ جوهريّةٍ مزعومةٍ للمجتمع العربيّ (أكانت دينيّةً، ثقافيّةً، أو في طبيعة الحكّام الأفراد).

[11] في الواقع، من المُجدي في هذا الصدد النظر في كيفية إستمرار الحكومات والمؤسسات الغربيّة في التوجيه نحو ما يسمّى بـ «الدول الإنتقاليّة» - تركيزٌ ضيّق الأفق على القضايا السياسيّة - المشمولة بمواضيع مثل «الصوت»، و«المساءلة»، و«الحوكمة» -، فيما تدافع عن تجذير الإصلاحات الإقتصاديّة النيوليبراليّة (Hanieh 2015).

ببليوغرافيا

Abdelrahman, Maha. 2012. "A Hierarchy of Struggles? The 'Economic' and the 'Political' in Egypt's Revolution." *Review of African Political Economy* 39: 614–628.

Achcar, Gilbert. 2013. *The People Want*. Saqi Books: London.

ANIMA. 2009. "Foreign Direct Investment Towards the Med Countries in 2008: Facing the Crisis." *Anima Investment Network Study 3*. Available at http://www.animaweb.org.

Bush, Ray, ed. 2002. *Counter-Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform*. London: Zed Books.

ESCWA. 2013. *The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking Beyond 2015*. Accessed January 21, 2017. http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/MDGS%20publications/Arab_MDGR_2013_English.pdf

ESCWA. *Arab Integration: A 21st Century Development Imperative*. 2014. Accessed January 21, 2017. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_oes_13_3_e.pdf

GLMM. *GCC Total Population and Percentage of Nationals and Non-nationals in GCC Countries Latest National Statistics 2010-2015*. Dubai: Gulf Research Center. 2014a. http://gulfmigration.eu/total-population-and-percentage-of-nationals-and-non-nationals-in-gcc-countries-latest-national-statistics-2010-2015/

GLMM. *Percentage of Nationals and non-Nationals in Employed Population in GCC Countries*. Dubai: Gulf Research Center. 2014b. Accessed January 21, 2017. http://gulfmigration.eu/percentage-of-nationals-and-non-nationals-in-employed-population-in-gcc-countries-national-statistics-latest-year-or-period-available/

Hanieh, Adam. 2011. *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*. New York: Palgrave-Macmillan.

Hanieh, Adam. 2013. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago: Haymarket Books.

Hanieh, Adam. 2015. "Shifting Priorities or Business as Usual? Continuity and Change in the post-2011 IMF and World Bank Engagement with Tunisia, Morocco and Egypt." *British Journal of Middle Eastern Studies* 41: 119–134.

Harvey, David. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press.

IIF. 2014. *MENA Region: Recovery Buffeted by Geopolitical Risks*. Washington: IIF Accessed January 21, 2017. https://www.iif.com/file/6125/download?token=cDlW7C1X

ILO. *Global Employment Trends for Youth: 2011 Update*. Geneva: ILO. 2011. Accessed January 21, 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_elm/---trends/documents/publication/wcms_165455.pdf

IMF. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, World Economic and Financial Surveys*. Washington, DC: IMF. 2011. Accessed January 21, 2017. www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/pdf/mreo0411.pdf

Khalaf, Abdulhadi. 2014. "The Politics of Migration." In *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf*, edited by Abdulhadi Khalaf, Omar AlShehabi, and Adam Hanieh, 39–56. London: Pluto Press.

Longva, Anh Nga. 1997. *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion and Society in Kuwait*. Boulder, CO: Westview Press.

Louër, Laurence. 2008. "The Political Impact of Labor: Migration in Bahrain." *City and Society* 20: 32–53.

McNally, David. 2015. "The Dialectics of Unity and Difference in the Constitution of Wage-labour: on Internal Relations and Working-class Formation." *Capital & Class* 39:131–146.

Ollman, Bertell, and Dennis Badeen. 2015. "Preface to the special issue: Dialectics and the Gordian knot." *Capital & Class* 39, 1: 3–5.

Saif, Ibrahim, and Thoraya El-Rayyes. 2010. "Labour Markets Performance and Migration Flows in Jordan." In *Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects Vol 3.* European Commission Occasional Paper 60.

Strategy&. 2015. *GCC Private Banking Study 2015: Seizing the Opportunities.* Dubai: Strategy&. Accessed January 21, 2017. http://www.strategyand.pwc.com/media/file/GCC-private-banking-study-2015.pdf

UNDP. 2009. *Arab Human Development Report, The Challenge to Human Security.* New York: UNDP.

UNDP. 2011. *Arab Development Challenges Report 2011*. Cairo: UNDP.

Wahba, Jackline. 2010. "Labour Markets Performance and Migration Flows in Egypt." In *Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab*

Mediterranean Countries: Determinants and Effects. Vol 3. European Commission Occasional Paper 60.
Wimmer, Andreas and Nina Glick Schiller. 2002. "Methodological nationalism and beyond: nation–state building, migration and the social sciences." *Global Networks* 2, 4: 301–334.
World Bank. 2006. *Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank.
World Bank. 2009. *From Privilege to Competition Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.: World Bank.
Zurayk, Rami. 2011. *Food, Farming and Freedom: Sowing the Arab Spring.* Charlottesville, VA: Just World Books.

فهم الحركات الاجتماعيّة في النظام الإقتصادي السياسي العالمي من منظورٍ عابرٍ للحدود القوميّة

- مها عبد الرحمن -

في نقاش ورقة آدم هنيّة بعنوان
«تفسير اللامساواة والفوارق بواسطة عدسة إقليميّة»

مقدمة

تعرض ورقةُ آدم هنية تحليلًا يبيّن كيف تمثّل قوى النظام الإقتصادي السياسي العالمي وسياساته من ناحيةٍ والأشكال المختلفة من اللامساواة من ناحيةٍ أخرى وجهَين لعملةٍ واحدة. وبينما أتّفق مع هنية في تصوّره، فإن مداخلتي هنا تعمد إلى الإشتباك مع هذا الطرح بشكلٍ يرى هذه العلاقة أكثر تعقيدًا، وأبعد من رؤيتها كظاهرةٍ حديّة الطرفَين، فهي عمليّةٌ مستمرةٌ ومتعدّدة الأوجه. تتطوّر هذه العمليّة حين يبادر النظام النيوليبرالي العالمي إلى تشكيل وفرض سياساتٍ يسمّيها دايفيد هارفي (2003) سياسات التراكم عبر نزع الملكيّة (accumulation by dispossession). بدورها، تؤدّي هذه السياسات إلى إفقار السواد الأعظم من سكّان العالم وتهميشهم، وترسيخ أشكالٍ مختلفةٍ وأنماطٍ عدّةٍ من اللامساواة على الصُعُد القوميّة والإقليميّة والعالميّة. وينتج بالضرورة عن عمليات التهميش هذه ظهور حركاتٍ إحتجاجيّةٍ واسعةٍ، وُقودها غضب الملايين وسخطهم على النظام العالمي وممثّليه المحليّين في حكوماتٍ قوميّةٍ تنفّذ هذه السياسات. هنا، تسارع مؤسّسات النظام إلى إطلاق محاولاتٍ لقمع الحركات الإحتجاجيّة، والحدّ بأي ثمنٍ من تحوّلها إلى حركاتٍ ثوريّةٍ أو مشاريع بديلةٍ مضادّةٍ للهيمنة. حين تفشل محاولات القمع هذه، وهي كثيرًا ما تفشل، حتى في ظلّ إستخدام أعلى درجات

مها عبد الرحمن مُحاضِرة في دراسات التنمية وسياسات الشرق الأوسط في جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة.

العنف، فإن أجهزة النظام وأطرافه سريعًا ما تقوم بدعم تحالفاتٍ بين قوى الثورة المضادّة وتمويلها، لإجهاض أي سعي راديكالي لتغيير علاقات الإنتاج والتوزيع.

ومثلما أوضح آدم في ورقته، كثيرًا ما يلجأ العديد من المحلّلين إلى دراسة أشكال اللامساواة وخصائصها من المنظور الضيّق لـ«المنهجيّة القوميّة»، حيث حدود الدولة القوميّة ومؤسّساتها هي المفتاح الوحيد لفهم عمليات خلق أنماط اللامساواة. هنا، ومع التأكيد على أهميّة موقع الدولة القوميّة ومركزيّتها في أي تحليلٍ سياسي وإجتماعي، فإنّ التغيّرات في أنماط الإنتاج في مرحلة الرأسماليّة المتأخّرة ركّزت الكثير من الصلاحيّات والقدرة على إتّخاذ القرارات التي تمس بمقادير حياة ملايين المواطنين - قوانين عمل ومخصّصات الإنفاق الإجتماعي وقواعد التجارة العالميّة - بين أيدي رأس المال العالمي والمؤسّسات العالميّة التي تنظّمه وتخدم مصالحه. ما أثّر بالضرورة في قدرة الدولة القوميّة على إتخاذ قراراتٍ سياديّةٍ خاصّةً على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، بشكلٍ منعزلٍ أو مستقل عن النظام العالمي ومؤسّساته.

وعليه، ما عاد ممكنًا في العقود القليلة الماضية التحدّث عن مشاكل وأزماتٍ إجتماعيّةٍ وإقتصاديّةٍ بصيغة الظواهر التي تقتصر على دولٍ أو مناطق في العالم، مثلما أفادنا الخطاب التنموي منذ منتصف القرن العشرين. فقد هَدَفَ هذا الخطاب إلى تصوير مشاكل التنمية، من فقرٍ وبطالةٍ وغيرها، كظواهر إجتماعيّة وإقتصاديّة تبقى حكرًا على مناطق بعينها وسماتٍ خاصّةٍ بهذه المناطق. تارةً يُحكى عن العالم الثالث، وطورًا عن الدول النامية، وأخيرًا عن دول الجنوب العالمي. يسهّل هذا التحليل تجاهل الدور المعقّد للطبقة كأداةٍ في تشكيل علاقات القوّة وفي فهمها، خاصّةً في ما يتعلّق بتطوّر طبقاتٍ محليّة وعلاقتها برأس المال الإقليمي والعالمي. ومن منطلقٍ يسعى إلى تحليلٍ يكون أكثّر دقّةً لعمليّات خلق أنماط اللامساواة، يتوجّب علينا أن نقارب الدولة القوميّة كجزءٍ من منظومةٍ رأسماليّةٍ عالميّة.

تركّز هذه الورقة على محاولة فهم الحركات الاجتماعيّة - التي يفرزها هذا النظام العالمي ذاته - من منظورٍ عابرٍ للحدود القوميّة، على مستوى خصائصها كما التحديات التي تواجهها في معاركها المستمرة.

الحركات الاجتماعيّة في ظلّ تغيّرات النظام الرأسمالي العالمي

شهدنا في العقدين الأخيرين، وتحديدًا منذ نهايات القرن العشرين، صعود العديد من الحركات الاجتماعيّة: من حركة مناهضة العولمة (Anti-Globalization Movement) وحركات «إحتلال» (Occupy) إلى ثورات «الربيع العربي»، ومن حركاتٍ مناهِضةٍ لسياسات التقشّف في

جنوب أوروبا إلى حملات مناهَضة الفساد في تايلاند وأوغاندا والهند. كان حضور هذه الحركات طاغيًا في شوارع العالم، وميادينه، ومصانعه، وقراه، على حدٍّ سواء. ويتشكّل قوام هذه الحركات من ملايين العمّال، وصغار المزارعين، والطلبة، والموظّفين العاطلين عن العمل، كما أصحاب الرواتب، وأصحاب الأعمال الصغيرة أيضًا. بإختصار، قام الحراك الإجتماعي والحشد الجماهيري الواسع في هذه الحركات على أكتاف الطبقات العاملة - بالجمع، وليس المفرد - والمهمّشين في الريف والمدن، كردّ فعلٍ على التغيّرات العنيفة في النظام الإقتصادي، الناتجة عن هيمنة الإيدولوجيا النيوليبراليّة. وبينما إنصرف العديد من سرديّات «الربيع العربي» إلى التركيز على إرتفاع نسبة البطالة، خاصّةً بين حملة الشهادات العليا والنساء، كعنصرٍ أساسي التأثير في إندلاع الثورات العربيّة، فإن التركيز على هذا العنصر وحده يصرفنا غالبًا عن إجراء دراسةٍ متعمّقةٍ لتدهور ظروف الطبقات العاملة نتيجة سياساتٍ إقتصاديّةٍ عالميّةٍ.

مع تعاظم سطوة رأس المال على عمليّة الإنتاج المستمر منذ العقود الأخيرة في القرن الماضي، وبعد ظهور أنماط إنتاجٍ قائمةٍ على التقسيم الجغرافي للإنتاج ومرونته، وَجدت عدّة حكوماتٍ عربيّةٍ نفسها في موقفٍ يضطرها إلى إتّخاذ قراراتٍ إقتصاديّةٍ وبيئيّةٍ وإجتماعيّةٍ تجعل أسواق عمالتها أكثر تنافسيّةً وجاذبيّةً للإستثمارات الأجنبيّة، على حساب حماية الطبقات العاملة. وإذا أخذنا مصر كمثالٍ، نرى بوضوح توجّه الحكومات المتعاقبة في فترة حكم حسني مبارك، وخاصّةً حكومة «رجال الأعمال» المعيّنة في العام 2004، نحو إجراء العديد من «الإصلاحات» التي يبقى هدفها الأوحد جذب رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبيّة. وقد تجلّت هذه الإصلاحات في موجةٍ عنيفةٍ من الخصخصة أصابت مصانع القطاع العامّ وشركاته. وإذ شهدت سنة 2003 بيع 9 شركاتٍ عامّةٍ للقطاع الخا بقيمة 17.5 مليون دولار، فقد نجحت حكومة أحمد نظيف ببيع 59 شركةً بقيمة 2.6 بليون دولارٍ في فترة 2005-2006 (Rutherford 2008). كما ذهبت تلك الإصلاحات في أحيانٍ أخرى إلى إغلاق الكثير من الوحدات الإنتاجيّة تحت ستار الإفلاس، وصياغة قوانين عمل شديدة الإجحاف بحقّ العاملين في المصانع والشركات، وفرضها. ويُعدّ قانون العمل رقم 12 الصادر في العام 2003 نموذجًا جليًّا يدلّ على سياسات الحكومة وتوجّهات النظام. فقد وسّع قدرة أصحاب العمل على فصل العمّال وتغيير طبيعة العقود، بحريّةٍ غير مسبوقة. كما سهّل تعيين العمالة بعقودٍ قصيرةٍ محدودة الأمد، ما أدّى بدوره إلى حرمانهم من حقوقهم في الضمانات الاجتماعيّة ومعاشات التقاعد. في ظلّ هذه التطوّرات، أصبح من المعتاد - طبقًا لرواياتٍ عدّةٍ، وإن لم يتم توثيقها - أن يطالب أرباب العمل الموظّفين والعاملين الجدد بتوقيع طلب إستقالةٍ غير مؤرّخٍ في يوم توقيعهم عقد العمل، لضمان قدرة صاحب العمل على فصل العمّال في أي وقتٍ شاء ومن دون أي تعويض. في مشهدٍ آخر، نرى كيف يرتبط معظم الشركات في مصر (91 بالمئة منها) بعمالةٍ لا تزيد بمجملها عن 5 موظّفين، لتفادي الشروط القانونيّة التي تلزم الشركات بتوفير المزيد من التأمينات والضمانات عند توظيفها أكثر من 5 أفراد (عبد الفضيل 2011، 22).

وقد ترتّب على مثل هذه الإجراءات والقوانين تدهور أوضاع العمالة في مصر إلى حدّ وصف «البنك الدولي" (بتقديراته المحافِظة) نسبتَي 21 بالمئة من العمّال و44 بالمئة من العاملات بالعمالة الهشّة (vulnerable labor) (البنك الدولي 2004). تركّز هذه الإحصاءات غالبًا على القطاعات الرسميّة، ولا تأخذ في الإعتبار حقيقة أنّ أغلبيّة العاملين في مصر وبقيّة دول العالم النامي تتركّز في القطاعات غير الرسميّة التي تتّسم عادةً بإنعدام الضمانات الاجتماعيّة. وقد أدّى إمتداد ظروف العمل غير الثابت وإنعدام الأمان في القطاعات الرسميّة وغير الرسميّة إلى ظهور تساؤلاتٍ حول جدوى هذه التعريفات التقليديّة، وضرورة إستبدالها بمفاهيم جديدة مثل«الممارسات غير الرسميّة» في جميع القطاعات. والجدير بالذكر هنا أنّ هذه السياسات والتغيّرات ليست حكرًا على دولٍ ومناطق بعينها، إذ شهدت السنوات الماضية ظهور أنماطٍ مختلفةٍ من العمالة غير الثابتة (precarious labor) في دول العالم الصناعي. ففي المملكة المتّحدة مثلًا، تصاعدت ظاهرة عقود العمل بصفر ساعات عمل (zero hour contracts)، التي لا تحرم العمّال من حقوقهم العاديّة فحسب بل أيضًا من حقّهم بمعرفة عدد ساعات العمل والدخل المترتّب عليها عند قبولهم بهذه العقود.

ولم تقتصر هذه التغيّرات على العمالة المدينيّة فحسب، وإنما إمتدت أيضًا لتشمل أسواق العمل الزراعيّة، التي شهدت منذ بداية القرن طغيان مصالح الشركات الكبرى على الحقوق التاريخيّة لصغار المزارعين. فتردّت ظروفهم الاجتماعيّة، في ظلّ حركات الطرد الواسعة. وكما بيّنت لنا ورقة آدم، فإنّ المغرب وتونس يقدّمان في منطقتنا العربيّة مثلين عن إنخفاض نسبة السكّان القاطنين في الريف بما يقارب 20 بالمئة بين عامَي 1997 و2010. وترتّب على ذلك قيام حركاتٍ إجتماعيّةٍ شبيهةٍ بنضال المزارعين في الهند والمكسيك وسواهما.

في ظلّ إستشرافٍ للمستقبل قائمٍ على الإفقار والتهميش في أسواق العمل، ومع إنهيار أسطورة التعليم العالي المجاني، رأينا كيف شكّل الطلّاب جزءًا أصيلًا من الحركات الاجتماعيّة في الدول العربيّة. نكرّر هنا أنّ سياسات خصخصة التعليم العالي هي ظاهرةٌ عالميّةٌ وكذلك ردّ فعل الطلّاب ضدها، مثلما رأينا في ألمانيا والمملكة المتّحدة وتشيلي - التي شهدت في العام 2015 إنتصارًا نادرًا على السياسات النيوليبراليّة الجديدة بعد سنواتٍ من نضال الطلّاب ضد خصخصة التعليم العالي.

وتبقى علاقات النوع الإجتماعي (gender relations) عنصرًا غائبًا في فهمنا لسياسات النيوليبراليّة العالميّة وتأثيرها على علاقات الإنتاج والملكيّة، وإنّ سُجّلت محاولاتٌ عديدةٌ لسدّ هذه الفجوة في التحليل. فيحضر مثلًا الكثير من الدراسات التي تركّز على معاناة النساء - وخاصّة المعيلات منهنّ - تحت سياسات الإفقار. كما نجد محاولاتٍ لفهم دور النساء في دعم النظام العالمي، وسياسة خفض الإنفاق الإجتماعي التي تقع دائمًا على أكتافهنّ وتحمّلهنّ أعباءً إضافيّةً في الرعاية والعمل ضمن مجالَي الأسرة والمجتمع. إلى ذلك، سعت دراساتٌ إلى فهم أثر السياسات

ذاتها على الرجال، في ظلّ تنامي ظواهر إجتماعيّة مثل أزمة الذكورة (masculinity crisis). إذ تؤدّي إعادة هيكلة أسواق العمل إلى إرتفاع نسب البطالة خاصّةً بين الشباب، فيترافق ذلك مع تبادلٍ في الأدوار التقليديّة للذكور والإناث داخل الأسرة وفي المجتمع. ولكن، تبقى هذه المحاولات محدودةً عند الخوض في تحليلٍ أوسع، يرصد هذه التغيّرات وتأثيراتها كجزءٍ من عمليّةٍ ممتدّةٍ في خلق علاقات القوّة والنوع الإجتماعي وإعادة إنتاجها.

من أفدح أشكال القصور في إشتباكنا مع هذا التحليل يجسّده غياب دراساتٍ متعمّقةٍ ترصد علاقات النوع الإجتماعي داخل الحركات الاجتماعيّة في مناطق العالم المختلفة وتحلّلها. فنرى محاولاتٍ عدّةً لدراسة الحركات النسويّة تحديدًا، في إطار عمل الشبكات العابرة للحدود (transnational networks) أو الحركات النسويّة المحليّة والجمعيّات الأهليّة العاملة على تقديم الدعم القانوني والمادي للنساء. لكنّ دراسة علاقات النوع الإجتماعي داخل الحركات التي لا تتخصّص بالعمل على قضايا المرأة ـ كالحركات العمّاليّة والطلّابيّة والنقابيّة ـ تبقى محدودةً للغاية.

وعلى الرغم من تصدّر العاملات والفلّاحات والموظّفات وغيرهنّ لهذه الحركات وحضورهنّ الكثيف في قلب فعاليّاتها بما في ذلك «الربيع العربي»، ما زالت سرديّاتنا عن هذه الحركات منقوصةً، إذ يغيب عنها رصد تفاصيل علاقات النوع الإجتماعي داخلها وتحليلها، والأهمّ من ذلك، دراسة تأثيرها في علاقات القوّة على المدى الطويل. فرأينا مثلًا الدور الذى أدّته عاملات المحلّة الكبرى في مصر في إطلاق شرارة إضراب العام 2006 بهتافهن الشهير: «الرجالة فين... الستات أهُمّ»، والدور الذي أدّته الفلّاحات في حركاتٍ عديدةٍ شهدتها الدول العربيّة ضد مواجهة طغيان مصالح الشركات الكبرى. ومع ذلك، ما زالت غائبةً تمامًا عن سرديّاتنا تفاصيل كلّ دورٍ، وتطوّره، وردّ الفعل عليه داخل هذه الحركات وخلال تطوّرها، إنّ في مجالات العمل اليومي، أو في حياة الأسرة، أو ضمن الأشكال التنظيميّة الأخرى.

خصائص الحركات الاجتماعيّة في ظلّ النظام الرأسمالي العالمي

تشاركت الحركات الاجتماعيّة في ظلّ النظام الرأسمالي العالمي سماتٍ وخصائصَ جعلت لها طابعًا وهويَّةً خاصَّةً، ميّزتها عن الكثير من الحركات الاجتماعيّة التى سادت مراحل مختلفةٍ من القرن العشرين. ولعلّ أهمّ هذه الخصائص تبنّي التنظيم الأفقي غير الهرمي، وغياب دور القائد الفرد، وإستبدال هذه السمات بنماذج جديدةٍ قائمةٍ على التنسيق والتشاركيّة، يؤدّي فيها الأعضاء أدوارًا متساويةً في تنظيم الفعاليّات وتنسيقها، من تظاهراتٍ وإضراباتٍ وصياغة بياناتٍ وجمع توقيعات. وتمرّ آليّة إتخاذ القرارات عبر السعي إلى خلق إجماعٍ بين الآراء المختلفة، وليس من خلال أجهزةٍ مركزيّةٍ وزعامةٍ فرديّة. كما تتّسم هذه الحركات بالعمل خارج نطاق مؤسّسات المعارَضة

التقليديّة، من أحزابٍ سياسيّةٍ ونقاباتٍ رسميّةٍ وغيرها من المنظّمات البيروقراطيّة. وغالباً ما أتى خيار العمل هذا بعيدًا عن المؤسّسات الرسميّة، نتيجة الترهّل والجمود اللذين أصاباها حتى في دول العالم الصناعي الديموقراطي. وقد أصابا قدرتها على الحشد بوتيرةٍ متزايدةٍ، مثلما يتضّح من إنخفاض مستويات التصويت في الإنتخابات البرلمانيّة وإنخفاض عضويّة النقابات العماليّة. ويزداد الوضع سوءًا في الكثير من دول العالم النامي، حيث أدّى إحكام القبضة الأمنيّة على هذه المؤسّسات الصوريّة وإختراقها - في كثيرٍ من الأحيان - إلى فشلها في تمثيل مصالح القطاعات التى وُجِدَت للدفاع عنها. وهناك طبعًا إستثناءاتٌ ضمن السمات السابقة الذكر، لاسيما على مستوى النقطة الأخيرة، إذ عملت بعض الحركات الاجتماعيّة، مثل «حركة مناهضة العولمة»، إلى جانب نقاباتٍ عماليّة ومهنيّةٍ بل وأحزاب سياسيّة، ونسّقت معها، حتى أنّ بعضها تحوّل في مرحلةٍ أو أخرى إلى أشكالٍ إئتلافيّةٍ أكثر مركزيّةٍ، كما هي الحال مع «سيريزا» في اليونان و«بوديموس» في إسبانيا. ولا يمكن في منطقتنا العربيّة تجاهل الدور الرئيسي الذى أدّاه «الإتّحاد العام التونسي للشغل» في الحشد للثورة والإحتجاجات التي سبقتها على مرّ العقود.

لهذه الخصائص التنسيقيّة الكثير من المميّزات التي تفيد عمليّة إطلاق حراكٍ واسعٍ بين قطاعاتٍ مختلفةٍ من الناس. فقدرة هذه الحركات على التشبيك الأفقي وخلق مظلّاتٍ مختلفةٍ للعمل والحشد بعيدًا عن جهةٍ مركزيّةٍ موحّدةٍ، أتاحت فرصةً لمراوغة الأجهزة الأمنيّة، وإعادة فتح مجالاتٍ جديدةٍ للعمل عند تضييق الخناق على البعض، وإمكانية البقاء والإستمرار في ظلّ أنظمةٍ قمعيّةٍ وعسكرة النظام العالمي. كما تُسجّل لهذه الأشكال البديلة من الحركات الاجتماعيّة قدرتها على حشد الملايين من الناس الذين عزفوا لسنواتٍ وعقودٍ طويلةٍ عن الإنخراط في العمل العامّ، إما يأسًا من قدرة الأشكال التقليديّة للمعارَضة السياسيّة على تمثيل مصالحهم أو تخوّفًا من إستهداف الأجهزة الأمنيّة السهل لهم.

تأمين اللامساواة في ظلّ النظام الرأسمالي العالمي

مع تصاعد الحركات الاجتماعيّة المناهِضة لتزايد سياسات الإفقار في كثيرٍ من دول العالم، رأينا جليًّا تعاظم دور المؤسّسات الأمنيّة في محاولة قمع هذه الحركات والحدّ من قدرتها على الحشد والتطوّر إلى مشاريع بديلة. ولا يمكن أن ننسى هنا دور الشرطة الرئيسي في إندلاع شرارة الثورة في تونس، ثم في مصر حيث بدأت أحداث 25 يناير/كانون الثاني 2011 كمسيرةٍ إحتجاجيّةٍ على التجاوزات المهنيّة التي يُقدم عليها الجهاز الأمني تحت حكم حسني مبارك. وجاء إختيار الناشطين ليوم «عيد الشرطة» الرسمي موعدًا لهذه المسيرة ليكمّل الصيحات المطالبة بإقالة وزير الداخليّة آنذاك حبيب العادلي التي ظهرت منذ العام 2005، وليتّسق مع الحملات المناهِضة للتعذيب التي برهنت قدرةً حشديّةً واسعةً، خاصّةً على شبكات التواصل الإجتماعي. ويجب هنا التأكيد على أنّ الأجهزة الأمنيّة

في الحقبة السابقة للثورات العربيّة كانت تُستخدَم كأداةٍ لقمع المعارضة السياسيّة فحسب، وفي المقابل، تمّ توظيفها بشكلٍ أوسع في حماية الطبقات الحاكمة وشبكة مصالحها الضيّقة والقائمة على إستبعاد الملايين. ولم تكن مصادفة أبدًا أن تُرفَع ميزانيّة وزارة الداخليّة في مصر لتزيد عن ميزانيّة وزارتَي الصحّة والتعليم مجتمعتَين، بالتزامن مع موجة "الإصلاحات» الإقتصاديّة التي شملت خصخصة المصانع والشركات، وتحرير إيجارات الأراضي الزراعيّة، وهيكلة الضرائب لصالح الأغنياء (Seif el-Dawla 2009). ولم تكن زيادة مخصّصات الشرطة التغيير الوحيد الذي طال الجهاز الأمني في مصر في تلك المرحلة، بل تمّ كذلك منح وزارة الداخليّة المزيد من الصلاحيّات تحت قانون الطوارئ وغضّ النظر عن تعاظم مساحة التعذيب في السجون وأقسام الشرطة والشوارع. تلك كانت الطامة التي ساعدت على حشد الناشطين وغير الناشطين سياسيًّا ضدّ النظام، وقضيّة خالد سعيد هي أبلغ مثالٍ عن ذلك.

كمحلّلين للشأن السياسي في العالم العربي، يُعتبر من ضيق النظر تقديم دور الأجهزة الأمنيّة في العقود الماضية كظاهرةٍ مقتصَرةٍ على الحكومات القمعيّة في بعض الدول العربيّة أو النامية. فقد صاحب صعود هذا الدور تزايد منظومة الإصلاحات النيوليبراليّة في كثيرٍ من مناطق العالم، بما فيها دول الغرب «الديموقراطي". تتعدّد الأمثلة على ذلك، وتشمل تعديل قوانين، مثل إجراءات الوقاية من الضرر والإزعاج (Injunctions for the Prevention of Nuisance and Annoyance) في المملكة المتّحدة، والتعليمات حول السلوك المحظور (Prohibited Behavior Order) الصادرة في إستراليا. فهذه الأخيرة تسهّل على أجهزة الأمن مطاردة جماعاتٍ محدّدةٍ من السكّان، كالعاطلين عن العمل، والمهاجرين، والمشرّدين. في المقابل، تعمل الأجهزة على حماية الأغنياء، ومصالحهم الإقتصاديّة، وأنماط إستهلاكهم في أحيائهم الراقية ومجتمعاتهم العمرانية المسوّرة.

التحديات التي تواجه الحركات الاجتماعيّة

حتى هنا، عالجت هذه الورقة أهميّة فهم الحركات الاجتماعيّة وصعودها بشكلٍ متوازٍ مع تنامي أشكال اللامساواة كجزءٍ من ظاهرةٍ عالميّةٍ عابرةٍ للحدود القوميّة ومتشابِهة في سماتها، بغض النظر عن خصائصها المحليّة. في المتبقّي منها، ستسعى الورقة إلى فهم التحديات التي تواجه هذه الحركات في السعي إلى طرح تصوّرٍ بديلٍ للنظام العالمي المهيمن.

ومثلما أشارت المقدّمة، يُعتبَر فهم الحركات الاجتماعيّة كردّ فعلٍ على تعاظم اللامساواة جزءًا من عمليّةٍ مستمرّةٍ تسعى فيها مؤسّسات النظام العالمي وأذرعه الممتدّة في الدول القوميّة إلى وأد أي حراكٍ ثوري قد تقوده هذه الحركات باتجاه إعادة تشكيل أنماط الملكيّة وعلاقات القوّة. عند ظهور بوادر حركاتٍ مضادّة للهيمنة، تتكاتف مؤسّسات النظام سريعًا للحشد، ماليًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، في

خلق ثورات مضادّةٍ وظيفتها إحباط هذه الحركات. ولعلّ حال الثورات العربيّة - خاصّةً في مصر - تقدّم نموذجًا عن قدرة رؤوس الأموال الخليجيّة على دعم نظامٍ عسكري قادرٍ بدوره على إحباط جميع مطالب الثورة، من حريّةٍ وعدالةٍ إجتماعيّةٍ، والحدّ من إمتدادها خارج حدودها الجغرافيّة.

وفي هذا السياق، يمكننا التركيز على مستويين محدّدين من التحديات:

1) على المستوى الأول، تواجه هذه الحركات - التي تميّزت بقدرتها على الحشد الجماهيري الواسع - تحدٍّ يتمثّل بالتصدّي لمؤسّسات الدولة وأجهزتها التقليديّة. والحديث هنا لا يطال فقط الأجهزة الأمنيّة، وإنما ينسحب أيضًا على الأشكال التقليديّة من المؤسّسات المختلفة، من أحزابٍ وأجهزةٍ تشريعيّةٍ وتنفيذيّةٍ، التي تجتهد لتحبط الحركات الإعتراضيّة وتفرض آلياتٍ نمطيّةٍ في إدارة العملية السياسيّة. المثال الأوضح عن ذلك هو حصر مسار التغيير الذي يطالب به العديد من الحركات الاجتماعيّة في إطار الإنتخابات البرلمانيّة الضيّق. فهذه الأخيرة تتطلب مهاراتٍ وقدراتٍ على الحشد والتنظيم من نوعٍ محدّدٍ لا يمتلكه عادةً الناشطون والمنخرطون في الأشكال البديلة من الحركات الاجتماعيّة، الذين لطالما أكّدوا على ضرورة العمل المستقلّ عن الأحزاب السياسيّة والأشكال التقليدية للمعارَضة السياسيّة. فيصبح السؤال هنا: كيف يمكن لأعضاء هذه الحركات وجمهورها التنافس وفقًا لقواعد لم يحترفوها أو يتقنوا التعامل بها خلال تاريخهم النضالي؟ وقد أظهرت حالة مصر عجز الكثير من العناصر الثوريّة على التنافس في الإنتخابات التالية لسقوط مبارك، والتي أُديرت بشكلٍ يتيح للاعبين آخرين ومحدّدين السيطرة على الحكم وأجهزة الدولة. حتّى لو تمكّنت حركاتٌ إجتماعيّةٌ من تشكيل أحزابٍ ثوريّةٍ والوصول إلى الحكم بفعل حركاتٍ إجتماعيّةٍ واسعةٍ، فهي ستواجه تحديات الإشتباك مع المؤسّسات الإقتصاديّة السياسيّة العالميّة والإقليمية، والقدرة على التفاوض معها لصالح الجماهير. هنا، يشكّل حزب «سيريزا» اليوناني في معركته ضد سياسات التقشّف مثالًا نموذجيّاً دالًّا على ذلك.

2) على المستوى الثاني، يتجلّى تحدٍّ من نوعٍ آخر، يطال قدرة الحركات الاجتماعيّة على تقديم نموذجٍ حقيقي للعمل السياسي والإجتماعي على أسسٍ ديمقراطيّةٍ تشاركيّة. كما ذكرنا سابقًا، فإنّ واحدةً من سمات هذه الحركات يجسّدها الإنشغالُ بالتأكيد على ضرورة إيجاد بدائل للنظام القائم، ليس فقط في مجال البرامج والأفكار، ولكن أساسًا في أشكال التنظيم وإدارة النشاطات. ينبع ذلك من الإيمان العميق المتشارك بين الكثير من ناشطي هذه الحركات بأنّ مفهوم السياسة والديمقراطيّة لا يجب أن يتمّ حصره بمؤسّساتٍ بعينها أو يُعمَل به فقط لصالح فئاتٍ بعينها، وأنّ الهدف الأول من نشاطهم هو خلق ساحاتٍ جديدةٍ للعمل. وبالفعل، تميّز الكثير من الحركات، كـ«حركة مناهضة العولمة» و«إحتلال» كما «حركة كفاية» ومثيلاتها في العالم العربي، بأشكالٍ جديدةٍ عمدت إلى تأكيد أهميّة اللامركزيّة، والتركيز على مشاركة الأعضاء، عوضًا عن بناء العلاقات الهرميّة التقليديّة التي تعمد أولًا وأخرًا إلى تأمين عمليّة إتخاذ القرار. وقد نجح الكثير من هذه الحركات بخلق

أشكالٍ مبدعةٍ من العمل الجماعي، يتوفّر لنا توثيقٌ قيّمٌ لخبرات الكثيرين ممّن شاركوا فيها.

ولكن، يبقى السؤال هنا معلّقًا حول مستقبل هذه الحركات، ليس فقط لجهة الإستمرار والتطوّر تحت ظلّ النظام العالمي، وإنما أيضًا لجهة قدرتها على خلق آلياتٍ لتفتيت - إن لم يكن القضاء على - علاقات القوّة داخلها، وتقديمها نموذجًا مستدامًا عن العمل الديمقراطي. ولعلّ علاقات النوع الإجتماعي تبقى أكثر أشكال علاقات القوّة إستعصاءً على التغيير والمساءلة. فيصاغ السؤال كالتالي: ماذا قدّمت هذه الحركات، بعد «الحدث»، على مستوى تشكيل علاقات النوع الإجتماعي مثلًا؟ هل تمّت إعادة تشكيل هذه العلاقات، أم أنّ الأمور سرعان ما عادت إلى سابق عهدها في ظلّ ظروفٍ أقلّ ثوريّةً؟ ففي النهاية، تكمن المعضلة في قدرة هذه الحركات على مواجهة اللامساواة في المجتمع ككلٍّ من دون تخطّي المطالبين بهذا التغيير والعاملين عليه لأشكال اللامساواة داخل عوالمهم الصغيرة.

المراجع

عبد الفضيل، محمود. 2011. **رأسمالية المحاسيب: دراسة في الإقتصاد الإجتماعي**. مصر: دار العين للنشر.

Harvey, David. 2003. *The New Imperialism*. Oxford: Oxford University Press.

Rutherford, Bruce. 2008. *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton: Princeton University Press.

Seif el-Dawla, Aida. 2009. "Torture: A State Policy." In *Egypt's The Movement of Change,* edited by Rabab El-Mahdi and Philippe Marfleet.

World Bank. 2004. *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New A New Social Contract*. Washington, D.C.: World Bank.

الأقلمة والإنتاج والأيديولوجيا في الإقتصاد العالمي

- عمر ضاحي -

في نقاش ورقة آدم هنيّة بعنوان
«تفسير اللامساواة والفوارق بواسطة عدسة إقليميّة»

في سياق نقاش ورقة آدم هنية، أودّ أنّ أطرح نقطتَين إستوحيتهما منها: الأولى تأتي على مستوى الإنتاج، والثانية على مستوى الإيديولوجيا والفكر الإقتصاديَّين. تتعلّق النقطة الأولى بسيرورتَيْن قائمتَيْن في الإقتصاد العالمي، سأبدأ من أوّلهما، وهي سيرورة عمليّة الأقلمة والإنتاج. فقد شكّلت الصلات الإقتصاديّة المتزايدة بين بلدان الجنوب العالمي السمة البارزة للإقتصاد العالمي على إمتداد 25 سنةً ماضية. وكما أشارت منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة (2005)، بدا ذلك لافتًا بشكلٍ خاص كونه حصل في سياق تحرير السياسة والتجارة بين الشمال والجنوب. فقد نَمَت التجارة بين بلدان الجنوب على مستوى المنتجات الصناعيّة بمعدّلٍ سنوي نسبته 18.3 بالمئة خلال المرحلة الممتدّة بين العامين 1970 و2003. وتبلغ هذه النسبة ضعفَي إجمالي الصادرات العالميّة وإجمالي التجارة بين بلدان الشمال. ففي العام 2003، شكّلت المنتوجات الصناعيّة ثلثَي الصادرات التجاريّة بين بلدان الجنوب، بالمقارنة مع نسبة 25 بالمئة التي سُجّلت في العام 1965 (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، 2005). وعلى نحوٍ مشابهٍ، إزدادت نسبة الجنوب في صادرات المنتجات الصناعيّة العالميّة من 5 بالمئة في العام 1978 إلى 36 بالمئة في العام 2005، بينما إرتفعت نسبة صادرات المنتجات الصناعيّة بين بلدان الجنوب من 2 بالمئة فقط سنة 1978 إلى 16 بالمئة في العام 2005 (قاعدة البيانات الإحصائيّة لتجارة السلع الأساسيّة 2014).

بموازاة ذلك، إزداد بشكلٍ ملحوظٍ عدد الإتفاقيّات التجاريّة الحرّة منذ تسعينيّات القرن الماضي. فقد صيغت 197 إتفاقيّةً تجاريّةً تفضيليّةً على الأقلّ بين العامين 1990 و2010 (شكّلت نسبة 32 بالمئة

عمر ضاحي أستاذ مشارك في الإقتصاد في كلية هامبشير في الولايات المتحدة.

من التجارة العالميّة)، متجاوزةً العدد الكلي للإتفاقيّات التجاريّة التفضيليّة الموقّعة خلال خمسين سنةٍ خلت، علمًا أنّ عددها 23 (ميدفيديف، 2010؛ منظّمة التجارة العالميّة، 2011). بالتزامن مع ذلك، تمّ توقيع عددٍ متزايدٍ من هذه الإتفاقيّات بين الدول النامية، حتّى وصل العدد إلى 110 خلال الفترة ذاتها (بالمقارنة مع 87 إتفاقيّة تجاريّة تفضيليّة بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، و9 بين بلدان الشمال).

كذلك، نلاحظ توجّهًا مشابهًا في الصلات الماليّة بين البلدان النامية. فقد إزدادت تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية بشكلٍ ملحوظٍ، ووصلت قيمتها إلى 482 بليون دولار، وشكّلت نسبةً تفوق 35 بالمئة من التدفّقات العالميّة في العام 2012، في زيادةٍ هامّةٍ بالمقارنة مع مستوى العام 1990 الذي سجّل نسبةً تقلّ عن 5 بالمئة. والعامل المؤثّر في ذلك هو حقيقة أنّ الصين سبقت اليابان للمرة الأولى على مستوى تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الموجّهة نحو الخارج. مع ذلك، فقد جذبت البلدان النامية نسبة 58 بالمئة من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العام 2012، ووصلت قيمتها إلى 790 بليون دولار، ما يُعتبر إزديادًا ملحوظًا عن مستوى العام 1990 الذي سجّل قيمة 35 بليونًا، وكان يشكّل نسبةً لا تتجاوز 17 بالمئة من التدفّقات العالميّة آنذاك (UNCTAD 2013). في العام 2012، أربعٌ من الدول الخمس التي إحتلّت المرتبة الأولى في تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر كانت دولًا ناميةً، كما حضرت سبع دولٍ ناميةٍ بين لائحة المستثمرين العشرين الأوائل في العالم (UNCTAD 2013).

قاربت منظّمات التنمية العالميّة جميع التغيّرات المذكورة كتطوّرٍ إيجابي. ويشكّل تقرير التنمية البشريّة للعام 2013، وعنوانه: «صعود الجنوب: التقدّم البشري في عالمٍ متنوّعٍ»، مثالًا بين أمثلةٍ كثيرةٍ عن الإحتفاء العالميّ بهذه التوجّهات، إذ أفاد التقرير بأنّ النهوض في الجنوب والصلات الجنوبيّة-الجنوبيّة تضمّن تحسّناتٍ جوهريّةٍ في التنمية البشريّة في أنحاء الجنوب العالميّ.

ذاك هو الجانب الجيّد في التغيّرات، من منظورٍ تنموي. ولكنّ، في المقابل، تهيمن حفنةٌ من الدول يقلّ عددها عن ثلاثين دولة على نسبةٍ من التجارة الدوليّة للمنتجات الصناعيّة تقارب 80 بالمئة أو تتجاوزها. وليس من المفاجئ أنّ تتركّز النسبة الأعلى من تجارة المنتجات الصناعيّة بين بلدان الجنوب في شرق آسيا وجنوب شرقها (تتخطى 60 بالمئة)، تليها عن بُعد أميركا اللاتينيّة، ثم أفريقيا على مستوى جنوبي الصحراء والمنطقة الأفريقيّة الشماليّة من الشرق الأوسط.

يقود ذلك إلى ملاحظتَين هامّتَين:

- في الجنوب الناهض، تنهض بعض البلدان بشكلٍ أسرع من بلدانٍ أخرى.
- والأهمّ من ذلك، تنهض بلدانٌ في الجنوب على حساب بعض بلدان الجنوب الأخرى.

إن السيرورة الثانية في الإقتصاد العالمي التي أودّ التركيز عليها ضمن النقطة الأولى من نقاشي

لورقة آدم هنية، تستحضر ظاهرةً ماثلةً إلى جانب صعود التكامل الإقليمي داخل الجنوب العالمي، سمّاها الإقتصادي داني رودريك: «إيقاف التصنيع السابق لأوانه» في الكثير من بلدان الجنوب العالمي، ومن بينها المنطقة العربيّة. يشير إيقاف التصنيع في كثيرٍ من البلدان المتقدّمة إلى تدهور قطاع الصناعة بالترافق مع صعود قطاع الخدمات. منذ الثورة الصناعيّة، إستمرّ التصنيع كمفتاحٍ للنمو الإقتصادي السريع. فالبلدان التي لحقت بركب بريطانيا وتجاوزتها في نهاية المطاف، مثل ألمانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة واليابان، أنجزت ذلك عبر بناء صناعاتها التحويليّة. وبعد الحرب العالميّة الثانية، ظهرت موجتان من التقارب الإقتصاديّ السريع: واحدةٌ في الطرف الأوروبي خلال الخمسينيّات والستينيّات، وأخرى في شرق آسيا منذ الستينيّات. لكن التصنيع اليوم ليس كحاله حينها، بل صار أكثر حاجةٍ إلى رأس المال والمهارة، مع تراجع فرص إستيعاب كميّاتٍ كبيرةٍ من العمّال.

صحيحٌ أنّ سلاسل التوريد العالميّة سهّلت الدخول في التصنيع، لكنّها إلى ذلك خفّضت المكاسب من زاوية القيمة المضافة التي تتولّد وتبقى في البلد نفسه. ويُحتَمَل أن يواجه الكثير من الصناعات التقليديّة، كالنسيج والفولاذ، أسواقًا عالميّةً متقلّصةً، فاقدًا القدرة على أن يبيع بقدر ما ينتج. إنّ جانبًا سلبيًّا في نجاح الصين تظهره حال بلدانٍ كثيرةٍ ومتنوّعة تواجه صعوبةً أكبر في تصريف منتجات التصنيع. نتيجة ذلك، إزداد إعتماد الدول النامية على الخدمات لكن بمستويات دخلٍ أدنى بكثير ممّا وفّره النموذج في البلدان الغنيّة. وهي الظاهرة التي سمّاها رودريك «إيقاف التصنيع السابق لأوانه»، وقدّم مَثَلَي البرازيل والهند للدلالة عليها، باقتصاديهما الناجحَين نسبيًّا خلال العقد الأخير. ففي البرازيل، بالكاد إزدادت حصّة التصنيع في التوظيف الإجمالي بين العامَين 1950 و1980، إذ إرتفعت نسبتها من 12 بالمئة إلى 15 بالمئة. ومنذ أواخر الثمانينيّات، بدأت البرازيل بوقف التصنيع، في سيرورةٍ ساهم النمو القليل في إيقافها أو عكسها. في الهند، إنخفض التوظيف الناجم عن التصنيع إلى نسبةٍ متدنّية سجّلت 13 بالمئة في العام 2002، وإستمر بالتدهور منذ ذلك الحين (Rodrik 2015). على الجبهة الإقتصاديّة، من الواضح أنّ إيقاف التصنيع بشكلٍ سابقٍ لأوانه يعرقل النمو ويؤخّر مواكبة الإقتصادات المتقدّمة. هل يستطيع إقتصاد الخدمات والمعلومات أن يؤدّي دور التصنيع؟ لا. هناك أمران يجعلان الخدمات مختلفةً عن التصنيع. بينما بعض قطاعات الخدمات قابلة للتبادل التجاري، فإن هذه القطاعات بشكلٍ عامّ تتطلب عمّالًا يتمتّعون بمهاراتٍ معيّنةٍ، وتوظّف نسبةً محدودةً من العمّال العاديّين. ما يعني أنّ نسبة التوظيف فيها ضئيلة. إن القطاعات المصرفيّة والماليّة وقطاعات التمويل والتأمين وخدمات العمل الأخرى، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات، هي بمجملها أنشطةٌ ذات إنتاجيّةٍ عاليةٍ، لكنها لا تستوعب إلّا جزءًا محدودًا من عدد ساعات العمل الكليّة ومن العمالة بشكلٍ عامّ.

لذلك، لم تكن تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات سائقًا رئيسيًّا للنمو الإقتصادي، على الرغم من النجاح الذي حصدته. وفي العام 2015، بعد عقدَين من نمو تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات، يشكّل القطاع اللارسمي نسبة 90 بالمئة من إقتصاد الهند، في ظلّ تقديراتٍ رسميّةٍ تفيد بأن ربع

مليون مزارعٍ إنتحروا خلال العشرين سنة الأخيرة بسبب التحرير التجاري للزراعة.

في محاولةٍ لتلخيص النقطة الأولى المستوحاة من ورقة آدم هنية، يمكن القول أنّ المنطقة العربيّة بعد العام 2011 تواجه إقتصادًا عالميًّا تكتسب فيه الأقلمة أهميةً متزايدةً، لكن هناك مناطق تنمو بسرعةٍ على حساب مناطق أخرى، كما نشهد تدهور المحرّك التقليدي لنمو الصناعة العالميّة.

أمّا النقطة الثانية، فتتعلق بدور الإيديولوجيا والفكر الإقتصادي. في مقدّمة كتابه «الإستقلاليّة المتضمنة: الدول والتحوّل الصناعي»، كتب بيتر إيفانز: «فشلت النيوليبراليّة، لكن السؤال هو: ما الذي سيحلّ محلَّها»؟ قال ذلك في العام 1995، قبل وفي أثناء أزمات المكسيك (1994-1995)، وتركيا (1994، 1995)، والأرجنتين (1995، 2001)، وروسيا (1998)، وجنوب شرق آسيا (1997-1998)، والبرازيل (1999)، وبالطبع قبل الأزمة الماليّة العالميّة الأخيرة التي بدأت في العام 2007. فضلًا عن ذلك، وفي فترة نهاية التسعينيّات وبداية العقد الأول من الألفية الثالثة، تواصل بسرعةٍ متزايدةٍ تبنّي البلدان في أنحاء العالم لسياسات التحرير وجذب رأس المال الأجنبي: نسبة 87 بالمئة من 271 تغيّرًا قانونيًّا قوميًّا في مئةٍ وبلدَين سنة 2004 أتت في الإتّجاه الذي تفضّله الشركات الأجنبيّة لتباشر دخولها إليها وتعملها فيها. إنّ المعدّل الوسطي للتغيير التشريعي في 64 بلدًا بين العامين 1991 و2004 هو 154 تغييرًا في العام، 93 بالمئة منها أتى مفضِّلًا للإستثمار الأجنبي المباشر (Demir 2007; UNCTAD 2005). ومثلما قال بول عمّار في «الأرخبيل الأمني»، «لقد أُعْلِنَت نهاية النيوليبراليّة مرّة تلو الأخرى في مجرى جيل» (Amar 2013).

إن النهاية الأحدث للنيوليبراليّة، أو القشّة التي قصمت ظهر البعير، أُعْلِنَت في أعقاب الأزمة التي بدأت في العام 2007 وإستمرت حتّى 2009. إذ تناوب باحثون ونقّادٌ مختلفون من اليسار والتيّار السائد على إعلان نهاية النيوليبراليّة. ومع ذلك، فإن النيوليبراليّة لم تتلقَّ ضربةً قاضيةً، وإنما ظهرت منتصرة. لكن، يبقى ذلك مرتبطًا بالشمال العالمي، حيث يوجد على الأقل إحساسٌ بأنّ الطبقات الوسطى تحتاج إلى أن تُخاطَب، أو بشكلٍ أدقّ، أن تُخدَع كي تؤمن بيوتوبيا الأسواق وشرّ التدخّل الحكومي الذي يحدّ من جشع الشركات. في الجنوب العالمي، وخاصّةً في العالم العربي، هناك تبريراتٌ إيديولوجيّةٌ مختلفةٌ قيد العمل، فتُفرَض السياسات بالحدّ الأدنى من التبرير الإقتصادي.

لم يكن الردّ الإيديولوجي في الجنوب العالمي دومًا صامتًا هكذا. ففي بداية مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، وبعد سلسلةٍ من المؤتمرات في باندونغ والقاهرة وبلغراد، وَعَدَ صعود «حركة العالم الثالث» بأن تكون هي صوتًا للجنوب الذي أدّت فيه مصر، تحت قيادة جمال عبد الناصر، دوراً رياديًّا. مدفوعةً بالطاقات التي حرّرتها الحركات المضادّة للإستعمار والإمبرياليّة، جسّدت «حركة العالم الثالث» وعد التعاون الجنوبي-الجنوبي، والإعتماد على النفس، وإمتلاك صوت الجنوب في المنتديات الدوليّة أيضًا. وأتت تعبيرًا عن عواطف الحركات الشعبيّة داخل الجنوب شدّت نحو المساواة والكرامة على المسرح العالمي، وكنداءٍ من أجل التعقّل في وجه سياسة القوى العظمى النوويّة.

إن «حركة العالم الثالث»، سواءً في قممها الخاصّة بعد إنشاء «حركة عدم الإنحياز» أو عبر المشاركة في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، مارست نقدًا جذريًّا للإقتصاد العالمي، وسياسة القوى العظمى، والنزعة العسكريّة. كما أن إقتراحات «التنظيم الإقتصادي الدولي الجديد» التي كُشف عنها في الجزائر في السبعينيّات، أي في زمن تزايد القوّة الإقتصاديّة والنفوذ في كثيرٍ من بلدان الجنوب، حاولتْ دَمَقْرطة مؤسّسات متعدّدة القوميّات، ومأسسة ضبط أسعار السلع الأساسيّة، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع النمو الصناعي للجنوب. بالطبع، لم تدمر أزمة الديون في الثمانينيّات وتفاعل أميركا الشماليّة وأوروبا الغربيّة السلبي دائمًا وحدهما «حركة العالم الثالث»، إذ قدّمت منظّمة التجارة العالميّة ممرًّا مضادًّا بشكلٍ كاملٍ للإقتصاد العالمي.

لم تخلُ «حركة العالم الثالث» من المشاكل طبعًا، فمعظم قادتها كانوا مستبدّين، وسرّحوا الفلّاحين والعمّال والحركات الجماهيريّة التي أوصلتهم إلى السلطة. كما أنشأوا نماذج تنميةٍ إقتصاديّةٍ من القمّة إلى القاعدة، موجّهين قليل الإنتباه إلى التكلفة البشريّة. وعلى الرغم من أن «حركة العالم الثالث» مارست نقدًا جذريًّا للإقتصاد العالمي، إلا أنّها شاطرته بعض فرضيّاته الرئيسيّة في النمو والتقدّم، بما في ذلك فرضيّات رئيسيّة في نظريّة الحداثة. ومع ذلك، فإنّ «حركة العالم الثالث» ولّدت إحساسًا بالتضامن والمصير المشترك داخل الجنوب العالمي. ولكنّ في كلّ الأحوال، وعلى الرغم من إحراز الكثير من التقدّم على الجبهة الإقتصاديّة، فإنّ الإفتقار الحقيقي لرأس المال والقاعدة الإقتصاديّة في الجنوب العالمي أعاقا نشوء علاقاتٍ إقتصاديّةٍ هامّةٍ بين بلدان الجنوب. بتعبيرٍ آخر، كانت النيّة موجودةً، لكنّ الجنوب العالمي لم يكن في موقعٍ قادرٍ على العطاء. واليوم، وصلنا إلى موقفٍ مختلفٍ جدًا: عنى صعود عدّة بلدانٍ من الجنوب العالمي أنّ بلدانًا مثل «دول البريكس» تتنافس اليوم مع المناطق الجوهريّة في ما بعد الحرب الثانية، كأميركا الشماليّة والإتّحاد الأوروبي واليابان. وبينما «دول البريكس» تتواجد حاليًا في موقعٍ قادرٍ على العطاء، تبدو سياساتها وكأنها تهدف إلى زيادة قوّتها السياسيّة والإقتصاديّة بدلًا من أن تدفع من أجل الديمقراطيّة الإقتصاديّة والسياسيّة على ميزانٍ عالمي.

مَن يتحدّث في صالح الجنوب؟ نستطيع ربما النظر إلى النموذج التركي «الناجح»، للبحث في الإلهام الإيديولوجي. فقد تأتّت نسبةٌ تفوق 80 بالمئة من عائدات الخصخصة (42 مليار دولار)، منذ العام 1985 وتحديدًا بين العامَين 2003 و2010 من سنوات حكم «حزب العدالة والتنمية». وبسبب الخصخصة الواسعة وتخفيض العمالة، تقلّصت وظائف القطاع العام بشكلٍ كبيرٍ، على الرغم من أنّ عدد السكان في تركيا إزداد من 67 مليون نسمة في العام 2002 إلى 74 مليون في العام 2010. ومنذ وصولها إلى الحكم في العام 2002، دفعت حكومة «حزب العدالة والتنمية» البلاد بإتجاه تحريرٍ و»مرونةٍ» متزايدَين في سوق العمالة. وفي مناسباتٍ مختلفةٍ، أوضح رجب طيّب أردوغان ووزراؤه أنّهم يتّفقون بشكلٍ كاملٍ مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظّمة التعاون الإقتصادي والتنمية، في موضوع الكلفة المفترضة لسوق العمل. بالنتيجة، مرّر

حزب العدالة والتنمية عدّة قوانين وتشريعاتٍ زادت من مرونة سوق العمالة، وقوّضتْ القوة التفاوضيّة للعمالة المنظَّمة في تركيا. إذ مرّر الحزب قانون عمالةٍ أكثر تحريرًا، ووضع قيودًا متزايدةً على التفاوض الجماعي، وقلّص الوظائف في القطاع العام. وترافق ذلك مع إرتفاع حصّة المقاولين الفرعيّين.

وراء هذا القصور في العالم الثالث، تحضر أزمةٌ سياسيّةٌ، فلا توجد حركاتٌ جماهيريّةٌ في العالم العربي قادرةً على طرح أفكارٍ بديلةٍ على المستوى الإيديولوجي، بعدما شكّلت «نظريّة التبعيّة» القاعدة الفكريّة لـ»حركة العالم الثالث» المذكورة أعلاه. ليست هناك حركةٌ فكريّةٌ تستوعب حاجات المرحلة الحاليّة. ولكي تطرح الحركات أفكارًا جديدة، يجب أن تكون هناك أفكارٌ جديدةٌ للبدء بها.

توجد أزمةٌ على مستوى الفكر الإقتصادي وثيقة الصلة بالمسألة الإيديولوجيّة. على عكس الكساد الكبير في الثلاثينيّات الذي شهد صعود الفكر الكينزي (نسبةً إلى جون مينارد كينز)، لم يؤدِّ الكساد الكبير في فترة 2007-2009 إلى نشوء أية أفكارٍ إقتصاديّةٍ جديدةٍ، حتى بعد التشوّه الكلي للفكر الإقتصادي الذي يعتمده التيار الرئيسي السائد. أما تدريس الإقتصاد على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا فيواصل الإنزلاق أبعد فأبعد بعيدًا عن صلته الوثيقة بالموضوع. وغالبًا ما تُستَقبل إستنتاجات الإقتصاديّين المضجرة من دون نقدٍ وتمحيصٍ في العلوم الاجتماعيّة الأخرى. وكما قال أحد الكتّاب: «إنّ الإقتصاديّين هم في مرحلةٍ حصلت فيها ثورةٌ كوبرنيكيّة، لكن المرء لا يزال بحاجةٍ إلى إستخدام علم الكون البطليموسي لبضعة عقودٍ آتية من أجل المشورة السياسيّة» (Mirowski 2013). أودّ أنّ أنهي مداخلتي بكلام المفكّر الثوري والصحافي الباكستاني إقبال أحمد، الذي كتب مقالةً بعنوان «الدولة الفاشيّة الجديدة: ملاحظات حول علم أمراض السلطة في العالم الثالث»، نُشرت في العام 1981 في مجلة «آراب ستاديز كوارترلي» (Arab Studies Quarterly)، في القسم الذي يحمل عنوان «نموذج تنمية». كتب أحمد الكلمات التالية، وهي برأيي تنطبق اليوم على العالم العربي:

> «إن فِكْرَتي التنمية والتحديث المزوّرتين إيديولوجيًّا وثيقتا الصلة بفكرة الأمن القومي. فالدولة الفاشيّة الجديدة ملتزمةٌ عادةً، وبشكلٍ عميق، بالتنمية الإقتصاديّة؛ ويمكننا أن نصف هذه الفاشيّة الجديدة بأنها «فاشية تنمويّة». تنظر إلى «التنمية» من زاوية نسب النمو. ويتضمن «النمو» تركيز الثروة والقوّة، لأنّ كليهما ضروريٌّ للنسبة المطلوبة لتشكّل رأس المال. هكذا الربح = الإستثمار = النمو = السلطة. ويفضّل نموذج التنمية المفضّل العودة إلى «السوق الحرّة». لكن العودة هي دومًا إنتقائية: لا تتضمّن تقليص القوّة الإحتكاريّة لحوافز إستثمار غير مقيّدة؛ وتشي بضوابط صارمة على الأسعار ونقابات العمال ومنع الإضرابات. تُقَدَّم قوّة عمالةٍ رخيصةٍ كحافزٍ رئيسي لرأس المال؛ ولا تتوسّع السوق الداخليّة إلا للسلع الترفيهيّة. ويصبح الإقتصاد متمحورًا حول التصدير بشكلٍ متزايدٍ؛ وتصير المواد الخام، بما فيها المنتجات الغذائيّة الفاخرة، مواد التصدير

الرئيسيّة. وتتضاعف اللامساواة في الدخل. وتُعامل أية مقاومةٍ لمصالح الشركات والمصالح الخارجيّة بحكم طبيعة الحال كمشكلةٍ تعالجها الشرطة؛ وكلّ من يشكّك بنموذج التنمية هذا يُنْظر إليه كمخرّبٍ وكإرهابي».

المراجع

Ahmad, Eqbal. 1981. "The Neo-Fascist State: Notes on the Pathology of Power in the Third World." Arab Studies Quarterly 3(2): 170-180.

Amar, Paul. 2013. The Security Archipelago: Human-Security States, Sexuality Politics, and the End of Neoliberalism. Durham and London: Duke University Press.

Demir, Firat. 2007. "The Rise of Rentier Capitalism and the Financialization of Real Sectors of Developing Countries." Review of Radical Political Economics 39(3): 351-359.

Ghosh, Jayati. 2005. "The Political Economy of Farmers Suicides in India," Freedom from Hunger Lecture Series. India International Centre, Lodi Estate, New Delhi.

Medvedev, Denis. 2010. "Preferential Trade Agreements and their Role in World Trade." Review of World Economies 146: 199–222.

Mirowski, Philip. 2013. Never Let a Serious Crisis Go to Waste: How Neoliberalism Survived the Financial Meltdown. New York: Verso.

Rodrik, Dani. 2015. "Premature Deindustrialization." Paper Number 107. IAS Social Science Economics Working Papers. https://www.sss.ias.edu/files/papers/econpaper107.pdf

UN Comtrade. 2015: International Trade Statistics Database. Annual Import/Export Data. https://comtrade.un.org

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2005. Trade

and Development Report. Geneva: UNCTAD. http://unctad.org/en/docs/tdr2005_en.pdf

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2013. Trade and Development Report. Geneva: UNCTAD. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2013_en.pdf

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). 2005. Industrial Development Report. Vienna: UNIDO.

World Trade Organization (WTO). 2011. World Trade Report. "The WTO and preferential trade agreements: From co-existence to coherence." Switzerland: WTO. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report11_e.pdf

نحو أجندة لإنتاج المعرفة النقديّة في الإقتصاد السياسي

- بسّام حدّاد -

إنّ المساهمة في أجندةٍ جديدةٍ من أي نوعٍ تستلزم إستعراض ما جرى. الآن أكثر من أي وقتٍ مضى، نواجه تحديّاتٍ في كلّ أنحاء العالم تتطلّب مشاركةً أوسع في مقاربات الإقتصاد السياسي وأطره، لنفهم المغزى والمعنى ممّا نشاهده، ونقدّم ربما بدائل أكثر عدالةً على المستوى الإجتماعي، لا بل بدائل جذريّةً متكافئةً مع القدرات الموجودة. إذ نواجه لامساواةً هائلةً وآليات إستغلالٍ ضخمةً، نساهم فيها بغالبيّتنا عمدًا أو عن غير قصد. على الرغم من أنّ الكثير من القرّاء قد يدعمون خطوةً من هذا النوع، تبقى الأرضيّة غير واضحةٍ، والمصطلحات غير مفسّرةٍ بالطريقة نفسها بالنسبة إلى الجميع. على ضوء ما تقدّم، أودّ أن أقدّم مساهمةً متواضعةً في المراحل الأولى من وضع أجندةٍ لإنتاج المعرفة النقديّة في الإقتصاد السياسي.

بدايةً: بعض المحاذير

سأبدأ بثلاثة محاذير تتناول المفاهيم التنبيهيّة أعلاه. أولًا، هذه المحاولة ليست عبارةً عن سردٍ لتاريخ الإقتصاد السياسي، ولا هي عبارةٌ عن أجندة إقتصادٍ سياسي جديدةٍ بالكامل. فقول ذلك أو فعل ذلك قد يعني تجاهل المجموعة المهيبة من المعارف المتوفّرة في هذا المجال، والتي تم إنتاجها على مدى العقود الماضية، رغم التقلّبات في كميّة الإنتاج والتفاوت في نوعيّته. هي إذًا تجديدٌ مدروسٌ ومتعمّدٌ لمحاولاتٍ مشابِهةٍ في ظروفٍ مختلفةٍ ومع أدواتٍ متاحةٍ مختلفة. ثانيًا، ليس ما أبتغيه طرح صورةٍ مجزّأةٍ أو إنتقائيّةٍ للواقع، تزعم أنها تشرح مجمل الواقع - ما سيكون بمثابة الإقدام على فعل ما نتّهم العلماء والكتّاب الإجتماعيّين الليبراليّين بفعله في مجال الإقتصاد السياسي، أي فصل السياسة عن الإقتصاد. فكثيرون منّا، ربما عن غير قصدٍ، يحسبون الجزء هو الكل عند التعاطي مع الإقتصاد

بسّام حدّاد مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية وأستاذ مشارك في كلّية سكار للسياسات والإدارة الحكومية في جامعة جورج ميسون في الولايات المتحدة.

السياسي. ولا بد هنا من التشديد على أنّ إدراك المرء لثوابت ما يحاول إنجازه والمساحة التي يحتلّها ضمن الكون الأوسع هو معيارٌ أساسي للنجاح. إنّ مقاربات الإقتصاد السياسي بكافّة أنواعها لا تستوفي تأويلات العالم الذي نعيش فيه. أخيرًا، يتمحور موضوعنا حول سياق إنتاج المعرفة الخاصّة بمواضيع ذات صلة باللامساواة، وهو نقاشٌ مركّزٌ لا شمولي، يسلّط الضوء على ما يجب أن يكون جزءًا من أي مقاربة إقتصادٍ سياسي نقديّةٍ ترمي إلى إنتاج المعرفة.

نبذةٌ منتقاة

بالنظر إلى الوراء في الزمن، يمكن لنا أن نلاحظ حركات المدّ والجزر في مدى إستجابة مقاربات الإقتصاد السياسي عادةً للوقائع السياسيّة والحقائق الإقتصاديّة والاجتماعيّة المصاحبة لها. سيتوجّب علي إنتقاء نقطة إنطلاقٍ معيّنةٍ لئلّا تصبح مداخلتي مقالةً في تاريخ الإقتصاد السياسي. بدءًا من نهاية ستينيّات وسبعينيّات القرن الماضي، شهدنا تكاثرًا في مقاربات الإقتصاد السياسي النقديّة، التي شكّلت، غالبًا وليس حصرًا، سبيلًا لتفسير التخلّف عبر ربطه بالنمو في العالم «الأول». بعيدًا عن نظريّة التحديث الليبرالي التي أضاءت على شوائب البلدان الحديثة الإستقلال في إفتقارها إلى التحديث وإستخدمت المطوّرين الأوائل كنموذجٍ لاتاريخي، حاولت هذه الأبحاث والجهود المرافقة لها إحداث تحويلٍ في النقاش عبر ربط التخلّف في عددٍ من البلدان بنمو بلدانٍ أخرى. بصرف النظر عن السبل الأفضل أو الأسوأ التي إستحضرت فيها هذه الأدبيّات، ومن ضمنها نظريّة التبعيّة، سرعان ما غلب عليها صعود النيوليبراليّة التي إتّخذت من تشيلي وحدةً تجريبيّةً، ثم إنتقلت التجربة إلى المملكة المتّحدة تحت «التاتشريّة»، وبعدها إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة تحت ما يسمّى بـ»إستراتيجية ريغان الإقتصاديّة». لفترةٍ من الزمن، بدا كما لو أنّ نظريّة الإنسياب التدريجي للمنافع الإقتصاديّة قد حقّقت النجاح، على الأقلّ تجريبيًّا إن لم يكن على المستوى التحليلي. بالنتيجة، تم إبعاد مناصري بدائل الإقتصاد السياسي النقديّة بشكلٍ طبيعي عن السلطة والسياسة. الأسوأ من ذلك كان ربطهم ظلمًا ودائمًا بتجارب أو نماذج فاشلةٍ، أو مُعابة بالـ»يساريّة»، في أرجاءٍ مختلفةٍ من العالم، لا سيما في الإتّحاد السوفياتي الذي كان حينها على وشك الإنهيار.

من الخلاصات التي إستُشِفَّت من تلك الحقبة، أهمية البدء مبكرًا، خاصّةً في دراسات الشرق الأوسط، بمعالجة التحديّات المتعلقة بنمو ما بعد الإستعمار. وقد برزت ضمن هذه التحديّات مجموعةٌ من القيود أكثر نظاميّةً وهيكليّةً أعاقت أو أطّرت التقدّم، بما ترافق غالبًا مع جرعةٍ كبيرةٍ من السياسات الخارجيّة المضعِفة. وإمتدّت أكثريّة الأشكال السياسيّة الناتجة عن تلك الحقبة إلى ما يمكن إعتباره الأزمنة المعاصرة (تسعينيّات القرن العشرين، وما بعدها). فإستمر التركيز على عوامل تتحقّق تدريجيًّا وبخفاءٍ على مدى فترةٍ طويلةٍ من الزمن، في ممارسات علماء الإقتصاد السياسي الجادّين الذين ذهبوا في عملهم إلى أبعد من النظرة العامّة فتناولوا اللامساواة والإستغلال.

مع ذلك، كانت ثمانينيّات القرن العشرين عقدَ التحوّل النيوليبرالي أو نذيره، تبعًا للحالة أو الحالات المعنيّة. فشهدنا في فترة ما بعد إنهيار الإتّحاد السوفياتي أو في محيطها، تراجعًا ملحوظًا في أطر الإقتصاد السياسي، لدرجة أنّ أحدّ أهم نصوص الإقتصاد السياسي الصادرة خلالها أخرج مفهوم الطبقة من إطاره.

في المقابل، سادت أدبيّات المجتمع المدني والإنتقال فترةً هامّةً من تسعينيّات القرن العشرين، عاكسةً نماذج نمو ليبراليّةٍ تعطي الأولويّة للسياسي وتصبّ تركيزها على شرطٍ واحدٍ من شروط قيام نظامٍ ديمقراطيٍّ نامٍ، وهو بناء مجتمعٍ مدني قوي. ليس عيب هذه الأدبيّات خروجها عن الموضوع، بل نظرتها المجزّأة لواقعٍ فُصِلَت فيه السياسة عن الإقتصاد وإكتفت بمتابعة نسخةٍ موجزةٍ عنه. الأهم من ذلك أنّ هذه الأدبيّات، في أغلب الأحيان، لم تميّز بين جمعيّات المجتمع المدني، ولم تحدّد بينها تلك التي قد يكون لها أثرٌ سلبيٌّ على الديمقراطيّة النامية أو على آليّة تمكين غالبية الأشخاص. فقد تم تقديم جمعيّات الأعمال المؤلّفة من رجال أعمالٍ تربط معظمهم علاقاتٌ بنخبٍ سياسيّةٍ في الأنظمة الأوتوقراطيّة، على أنها طرفٌ مساعدٌ في صدّ طغيان الدولة المحتمل. ولكن، في واقع الحال، كانت غالبيّة هؤلاء الأفراد كما المؤسّسات التي تجمعهم وتمثّلهم (جمعيّات، غرف، إلخ) تعمل مع الأنظمة القائمة على إنتاج نظامٍ تكون الإستفادة منه متبادلة.

هنا، تبرز أهميّة هذه الحقبة الزمنيّة في نقص، وأحيانًا غياب، الإعتبارات السياسيّة الإقتصاديّة، ما جعل المقاربات عابرةً وعائمةً في عالمٍ من التمنيات على حساب الهيكليّات وعلاقات القوّة الراسخة في الأسفل. وما لبث أن تداعى التفاؤل الذي أتى أصلًا في غير مكانه ليفيد بأنّ المنطقة أو الدول العربيّة ستنضم إلى بقيّة العالم في عمليّة الإنتقال إلى الديمقراطيّة في التسعينيّات. ثم تلاشى التفاؤل بحلول نهاية العقد، وبشكلٍ شبه كامل.

قد يبدو تجدّد الإهتمام بالإقتصاد السياسي وليد السنوات القليلة المنصرمة، غير أنّه في الحقيقة بدأ قبل ذلك بكثير. بالتحديد، نشط هذا الإهتمام بالتزامن مع ميل الأدبيّات التي تعالج مواضيع كالتحرّر والديمقراطيّة إلى الإنفصال بشكلٍ متزايدٍ عن الواقع، إنّ على مستوى الموضوع أو الحجج والإستنتاجات التي لم تتلاءم مع الإتّجاه الفعلي نحو توسّع الديكتاتوريّة وأشكال الرأسماليّة المحسوبيّة وترسّخها في معظم أنحاء المنطقة.

لا بدّ هنا من التطرّق بإيجازٍ إلى أدبيّات تسعينيّات القرن العشرين، إذ إقترنت بعلم تحوّل الأنظمة (transitology)، مع تعدّد موجات التحوّل الديمقراطي (التي بقيت غائبةً في الشرق الأوسط على إفتراض أنّ المنطقة كانت غير مضيفةٍ للديمقراطيّة). كما إقترنت بمجمل الأدبيّات التي درست من دون جدوى الروابط بين الإصلاحَين السياسي والإقتصادي. إستُوحيَت هذه الأدبيّات ممّا يمكن تسميته بـ»إجماع واشنطن»، وعلاجاته المتنوّعة التي إستمرّت بالتمييز بين الحلول المقترحة والتنفيذ، كما لو أنّ سبب الفشل إرتبط أساسًا بالتنفيذ وبمشاكل ظهرت بغتةً. يستحق هذا الموضوع نقاشًا مطوّلًا

في مقامٍ آخر، لكن يكفي القول هنا إنّ المُشار إليه كأسبابٍ لفشل أو خروج الإصلاحات النيوليبراليّة عن مسارها، بما في ذلك الفساد والمحسوبيّة وسوء الإدارة وغيرها، كان ظاهرًا بوضوحٍ مسبقًا، نظرًا لسيطرة الأنظمة الإستبداديّة على معظم الركائز الإقتصاديّة.

ردًّا على ذلك، برزت بدءًا من أواخر التسعينيّات جهودٌ عدّة هدفت إلى شرح الإنحراف عن المسارات المتوقّعة، أو على الأقلّ عن المسارات المرتقبة. إنطلقت هذه الجهود من فهمٍ ليبراليٍّ جليٍّ لأسباب المشكلة وعلاجاتها، وحاكت بطريقةٍ غريبةٍ بعضًا من بهارج نظريّة التحديث، لكن بلغةٍ بدت غالبًا وللوهلة الأولى أكثر تنمّقًا وأقلّ تركيزًا على الثقافة. بالتالي، إفترض جزءٌ كبيرٌ من الأدبيّات أنّ الأمور الجيّدة تأتي مجتمعةً وسويًّا، حتى أنّها إستدعت عن غير قصدٍ صورة ذلك العالم المثالي، «لالا لاند»، متخفّفةً من الهيكليّة والإدارة والإطار الإستراتيجي.

بدأت هذه المحاولات تطرح ثمارها عبر المنتجات والمنشورات في العقد الأول بعد العام 2000. وقد أدّى حدثان، أو بالأحرى عمليّةٌ وحدثٌ، إلى نسج السياق الذي أُبقي فيه الوضع القائم، وتم ترسيخه، وأُعيد إنتاجه. يتعلّق أحد هذين الحدثَين بمرحلة ما بعد العام 2001، حين بلغت الحرب على الإرهاب أوْجها، ما أعطى الأنظمة الديكتاتوريّة في المنطقة ذريعةً، لا بل تفويضًا مطلقًا في بعض الحالات، لتسريع آليّة صدّ التحرّر التي كانت قد إنطلقت في أواخر التسعينيّات ضمن سياق كلّ بلد. حتى الولايات المتّحدة وسوريا تعاونتا جهارًا من أجل القضاء على ما يسمّى بالإرهاب. في الواقع، ساهمت الحرب الأميركيّة على الإرهاب في إطالة عمر الديكتاتوريّات، وسرّعت عمليّة إدخال الإصلاحات النيوليبراليّة بطرقٍ ملحوظةٍ على كافة الصعد، بما في ذلك حالة سوريا الصعبة. فقد إعتُمدَت فيها إصلاحاتٌ نيوليبراليّة لم تترافق مع ضغوطٍ خارجيّةٍ أو شروطٍ، بل أتت كإنعكاسٍ للمصالح المتبادلة بين النخب الإقتصاديّة أينما كانت، حتى بين نخب أو أزلام النظام الإستبدادي من جهة والنيوليبراليّة من جهةٍ أخرى.

أما العامل الثاني الذي أطال عمر الديكتاتوريّات والإصلاحات النيوليبراليّة في آنٍ فهو غزو العراق، المعروف في الولايات المتّحدة بـ»حرب العراق» المسالِمة. إنّ تدمير العراق بشكلٍ همجي لأسبابٍ ملفّقةٍ، وإحلال الفوضى والعنف اللاحقَين فيه، وإحداث الحرمان الذي عاشه العراق والعراقيّون، هي عوامل دفعت شريحةً لا بأس بها من الناس إلى إعادة النظر بالجهود المناهِضة للأنظمة في الجوار، أو على الأقلّ إلى مقاربة إستمرار الأنظمة بشكلٍ مؤقّتٍ، مع التشديد على «مؤقّتٍ»، كخيارٍ أقل سلبيّةً أو شناعة.

في الحقيقة، شهدت السنوات التالية للعام 2003 وصولًا حتى بداية العام 2011 تصاعدًا دراميًّا في وتيرة تثبيت الإصلاحات النيوليبراليّة، وتعميقها، وترسيخ هيمنتها الظاهرة. لا أحاول هنا أن أبني إستدلالًا سببيًّا بين هذه الإصلاحات وغيرها من العمليّات السياسيّة الجارية آنذاك من جهةٍ والثورات العربيّة من جهةٍ أخرى، وإنما أريد التأكيد على تجذّر هذه الإصلاحات المستقطِبة إجتماعيًّا والمُضعِفة

سياسيًّا حتى سنة 2011. وبرأيي، يتوجّب على أي مزاعم أخرى أن تتقدَّم على أساس كلّ حالةٍ على حدى، كما ينبغي عليها أن تتعامل مع فكرة أنّ وجود اللامساواة والإستياء الشامل هو سببٌ للثورات.

في كلّ الأحوال، ليس غريبًا أنّ نكون قد شهدنا خلال هذه السنوات أيضًا عودة الإقتصاد السياسي بحلّةٍ جديدةٍ، ومن ثم بزخمٍ أكبر في فترة الثورات العربيّة، حتى ولو ضمن دوائر ضيّقةٍ نسبيًّا. من هنا، تتضح الحاجة إلى الذهاب أبعد من «الإدارة»، لكن من دون الإستغناء عنها.

تحديد الطموح

ما من وقتٍ ولا مساحةٍ كافيةٍ في هذه المقالة لوضع أجندةٍ كاملة للطموح في هذا الصدد. لكنّي أودّ أن ألفت الإنتباه إلى مسألتين: الأولى لا تتعلق بكمّ المواضيع الهائل الواجبة دراستها فحسب، إنما بالنقطة التي يتوقّف عندها التشابه بين الحالات الشرق أوسطيّة أو العربيّة عن تقديم أساسٍ لإطارٍ متين. أما المسألة الثانية فهي غياب التوافق على معنى واحدٍ محدّدٍ لكلمة «أجندة» في مجال الإقتصاد السياسي. فقد يقارب عالمٌ في السياسة وعالمٌ في الأنثروبولوجيا مشروع بناء الأجندة كلٌّ بطريقةٍ مختلفة. كذلك، لا بد من لحظ تنوّع إهتمامات الباحثين على مستوى المواضيع، علمًا أن ذلك لا يعني عدم إمكانيّة إنشاء إطارٍ متعدّد الإختصاصات تحليلي واسعٍ، غير أنّ مسعى من هذا النوع يتطلّب مجهودًا أكثر عمقًا وجماعيًّا قد يُبذَل في مكانٍ آخر.

لذلك، سأركّز هنا على ما يمكن إعتباره أسس إنطلاقٍ ذات صلة بمسألة «الإصلاح الإقتصادي» أو «التنمية» بشكلٍ أوسع. حتى ولو إختلفت الزاوية أو المقاربة المنتهجة بين مختلف المحلّلين لوزن المتغيّرات وخصوصيّات كلّ حالةٍ، تبقى هناك مقاربةٌ طاغيةٌ تُفترَض على أساسها الأفكار والرؤى الواردة أدناه. في التحليلات الصادرة أخيرًا، يتم التركيز على آليات الإستغلال والإختلاف التي يمكن أن نعتبرها محرّكات للامساواة والإستقطاب الإجتماعي.

المحاذير نفسها من جديد

أودّ أنّ أستهل حديثي بالتطرّق إلى عددٍ من المحاذير الواجب أخذها في الحسبان عند المساهمة في وضع أجندة تحليلٍ إقتصادي سياسي في سياق التغيير. هذه المحاذير هي أشبه بدروسٍ مستفادةٍ من قراءتي للأدبيّات العامّة حول سياسة الإصلاح الإقتصادي وكتابة أطروحتي ثم كتابي الأول فيها. إذًا، أجمع هنا محاذير، إرشاداتٍ، أو ملاحظاتٍ، تحذيريّةٍ، وتجريبيّةٍ، ومنهجيّةٍ، ومفاهيميّة.

تفادوا الإختزاليّة السببيّة (الأحاديّة)

لا يمكننا إختزال كلّ شيءٍ بالإقتصاد السياسي لشرح أو فهم الجوانب الكثيرة للحياة الاجتماعيّة.

على سبيل المثال، يؤكّد الكثيرون منّا على التأثير غير المتناسب أو المنظَّم لمفاهيم مثل الطبقة وعلاقات الإنتاج، ولكن، لا ينبغي أن نفترض أنه يمكن إختزال كافّة الظواهر المُشاهَدة بهكذا عوامل وعمليّات. يمكن إدراك الكثير إنطلاقًا من التحليل ما بعد الماركسي، الذي حاول تطوير المنظورات والأطر الماركسيّة بدءًا من غرامشي وصولًا إلى الماركسيّين المستقلّين على غرار حنّا بطاطو. إنّ فهم التفاعل بين المتغيّرات الماديّة وغير الماديّة (بصرف النظر عن كيفيّة رسم الحدود بين العالمَين)، والإقرار بالتأثير المباشر وغير المباشر للعوامل الفكريّة/الإيديولوجيّة والإستراتيجيّة والثقافيّة، لا يمكن إلّا أن يعزّزا أي إطارٍ للإقتصاد السياسي من دون تقليص فحواه.

إفهموا الروابط التي قد لا ترونها من موقعكم الإختصاصي أو النموذجي الممتاز

تحضر هنا روابط الإثنيّة، والقوميّة، والنوع الإجتماعي، والطائفيّة، والمناطقيّة، والبيئة، والجغرافيا والمساحة، والمعتقد، وأخيراً السياق الإستراتيجي. في غالب الأحيان، يكون الكثيرون منّا منغمسين عن غير قصدٍ في إختصاصهم، نموذجهم، أو موضوعهم، من دون إيلاء إهتمامٍ واسعٍ للتقدّم، الطرائق، أو الأفكار القائمة على مقارباتٍ وإختصاصاتٍ ومواضيع ومواقع أفضليّةٍ أخرى. من الواضح أنّ الإهتمامات/المقاربات غير المتداخلة ستبقى دومًا موجودة، مهما سعت لأن تكون متعدّدة الإختصاصات، لكن غياب أي جهدٍ واعٍ يشدّ نحو التجوّل خارج منطقة الراحة التحليليّة والمنهجيّة للمرء هو أمرٌ ينذر بالسوء عند بذل أي مجهودٍ يرمي إلى إطلاق أجندةٍ معزّزةٍ في الإقتصاد السياسي. أما كيفية تحقيق ذلك فهي مسألة يجب تناولها ونقاشها في المنتديات وورش العمل، ومجموعات العمل المتخصّصة. لا ينبغي تفادي تدريب المدرّبين وتعليم المعلّمين على أساس الإختصاص، الأقدميّة، أو سواهما.

لا تفترضوا أن اللغة والمصطلحات غير مؤذية أو أنها مجرّد مستوعب

كثيرون ممّن أنجزوا العمل على أطروحةٍ بيننا، وليس بالضرورة الجميع، يمكنهم تذكّر القيود الإصطلاحيّة التي كبّلتهم لأسبابٍ متنوّعة. حتى عندما رفضنا بعض المفاهيم، بقيت المصطلحات التي إستخدمناها للإعتراض على هذه المفاهيم ضمن المضمار نفسه، ما صعّب القيام بما يتخطّى تعزيز جدواها أو تقليص لاجدواها التحليليّة، ناهيك عن كشف دوافعها السياسيّة. على المرء إعادة التفكير في الإصطلاح الجدلي وفضحه بالإستناد إلى مراجعه وفرضيّاته وآثاره، بالقياس مع المدى الذي يتوافق فيه مع ظواهر مشاهَدة أو ينطلق منها. مثلًا، في مستهل التسعينيّات، ترافقت عبارة «الإصلاح الإقتصادي» مع الإصلاحات النيوليبراليّة بكافّة أشكالها، مفترضةً معياريّةً أسقطت التمحيص التجريبي أو التحليلي. كانت المهمّة تقتضي معرفة كيفية تعزيز هذه الإصلاحات و/أو إزالة العقبات من طريقها. وقد نُشِرَت مجلّداتٌ من النصوص، كمقالاتٍ صحافيّةٍ أو كتبٍ تمّت مراجعتها من الأقران، التي تقف على كلّ جانبٍ من هذه المهمّة التي لا جدال حولها وتدقيق فيه. فإعترض النقّاد، بمن فيهم أنا كطالب دراساتٍ عليا آنذاك، على المقاربة التي تستخدم مصطلحاتٍ مستقاةٍ من حقل المعرفة الخاصّ بمؤيّديها أو الحامل لنظرتهم التحليليّة، بدلاً من التشكيك بالمسعى

بأكمله وفضح الزيف فيه. بعد مرور أكثر من عقدَين على هيمنة هذه الأدبيّات على الحقل الفرعي المسمّى بـ»سياسة الإصلاح الإقتصادي«، نحن على ثقةٍ اليوم بأنّه كان يجب، على أقلّ تقديرٍ، إفتراض مقترحات أو حلولٍ شبيهةٍ كواحدةٍ بين الخيارات المتاحة أو كخيارٍ واحدٍ منها، لا كمسارٍ معياريٍّ وطبيعيٍّ، يُنظَر إلى الإنحراف عنه كزلّةٍ أو حتى عودةٍ إلى مسارٍ مظلمٍ، وغير فعّالٍ، وقاسٍ. لكن، في مقابل ذلك، فإنّ إيجاد إشكاليّةٍ في كلّ مفردةٍ أو مفهومٍ قد يؤدّي إلى الشلل، ما يجعل مهمّة النقض و/أو الفضح شبه مستحيلة. لتفادي ذلك، علينا أن نختار معاركنا الإصطلاحيّة عبر تحديد الأولويّات الواجب تناولها. مرةً أخرى، إنّ أفضل طريقة لتناول هذه المسارات تكون بتعمّد تناولها في النقاش بين الكتّاب الذين يرصدون طبيعتها المؤذية ويريدون نقاشها.

لا تخافوا من التحدّث عن الطبقة، وماركس، والرأسماليّة، وطبعاً الإمبرياليّة

المسألة هي مسألة إستخدامٍ لا كلام، وهي تتمحور حول الجدوى التحليليّة لا حول تقديس الأمور. فماركس نفسه سيعيد النظر من دون شكّ ببعض أفكاره على ضوء الظروف المتغيّرة. بعد توضيح ذلك، يجب التوقّف عند هاجسٍ ملحوظٍ وبارزٍ، لا سيما في الأوساط العامّة في الولايات المتّحدة، يرتبط بمن يعرّف نفسه كماركسي أو كشخصٍ يتّخذ من التقليد الماركسي دليلًا شاملًا ولو إنتقائيًّا. المساحة ليست متاحةً هنا للغوص في أسباب هذا الهاجس/الخوف، لكن يكفي القول إنّ القاعدة لها وقعٌ قويٌّ، وهي لا تحبّذ كلماتٍ من هذا النوع. كما يبدو أنّ إعتماد هذه الكلمات أو ذكرها يأتي فقط عن شخصٍ هو حتمًا قديم الطراز، جاهلٌ، أو موهوم. إنّ فحوى هذه الرؤية المناهِضة للماركسيّة سياسيٌّ بكلّ ما للكلمة من معنى، وهي تصدر غالبًا عن أشخاصٍ لا يعرفون سوى القليل عن ذاك الذي ينتقدونه أو يتجهّمون أمامه. هؤلاء الأشخاص يبدون أكثر خطورةً على المستوى التحليلي من أولئك الذين لا يعرفون شيئًا عن التقليد الماركسي ظنًّا منهم أنّ ما يعرفونه عن سواه كافٍ لتبرير مواقفهم. ينسحب هذا المنطق حرفيًّا أيضًا على كلماتٍ كثيرة ذات صلة، مثل «طبقة»، و»رأسماليّة«، و»إمبرياليّة«، بطرقٍ مختلفة. الأثر المباشر لذلك هو تزاحم الكثيرين على إستخدام كلماتٍ بديلةٍ لا تجتذب النقد، وبعضهم ذهب إلى أسوأ مبادِرًا نحو رفض هذه الكلمات ونبذها، بما يخفّف من عزم مطالبهم. ليس لهذه المشكلة ترياقٌ سوى الإستخدام الملائم الذي يترافق مع معرفةٍ قابلةٍ للإثبات بالمصطلحات/المفاهيم بدلًا من الكلام العادي. ويبقى التحدّي صعبًا كون هؤلاء الذين يتجهّمون عند سماع هذه الكلمات على إعتبار أنّها إيديولوجيّةٌ، يفترضون أنّهم ونظراءهم مجرّدون من الأيديولوجيا، وأن الصيغ التي يدعمونها تجسّد «فعليًّا» واقع الحال السياسيّة (للغاية) والنتيجة «الطبيعيّة» لها. لذا، من الأهميّة بمكانٍ أن يعمد مستخدمو مصطلحاتٍ مثل «طبقة» إلى سحب البساط الإيديولوجي من تحت قدمَي خصومهم، تحديدًا حين يزعم هؤلاء غيابه. أما الكيفيّة فهي بدورها رهنٌ بكم.

أنظروا إلى الصورة الأكبر والنظرات المقارِنة: ضعوا حدًّا للتمييز الطويل الأمد بين العالم النامي والعالم «الأول»

إنّ الإبقاء على الفصل بين العالمَين في التفكير المقارِن لا يخدم إنتاج المعرفة بشكلٍ سليمٍ. إذ أنّ تجزئة «البلدان النامية» أو غير الغربيّة، وجمعها تحت خانات الشذوذ، الإنحراف، أو أي تصنيفٍ آخر، ثم جعل العمل المقارِن مقتصرًا على هذه الفئات الداخليّة، يميت المقاربة الاجتماعيّة العلميّة المزعومة، والأهم من ذلك، يحرمنا من فرصة تبسيط بعض المفاهيم المستخدمة لإقامة مثل هذه الحدود أو الفئات (أي الديمقراطيّة) والتساؤل حولها. صحيحٌ أنّ الجوانب الإرتباطيّة هي أكثر قابليّةً للمقارنة بين أنظمة الحكم الديمقراطيّة، بيد أنّ إستيراد مثل هذه التمارين المقارِنة ليس دومًا وحُكمًا مفيدًا للمشروع «العلمي». أضف إلى ذلك أنّ هذه المقاربة تأتي ناقصةً أحيانًا على المستوى التحليلي، أو تأتي حتى بنتائج عكسيّةٍ حين لا تتضمّن حصيلتها حالاتٍ أساسيّةً خارج هذه الفئات. ما يحصل عند وجود جماعةٍ كبيرةٍ أو مسيطرةٍ تكرّر المقارنات نفسها والتي تقتصرعلى مجموعةٍ معيّنةٍ من الحالات. بالتالي، تبقى المعرفة التي يتم إنتاجها حول بعض المواضيع مجتزأةً ومبتورةً. فمثلًا، إغفال الحالات الخاصّة بالشرق الأوسط، القادرة على إفادة الأطر أو النتائج التحليليّة، يمكن أن يؤذي المعرفة التراكميّة. فضلًا عن ذلك، لا تختلف آليات الإستغلال الإقتصادي بين «الأنظمة» أو الفئات الأخرى بشكلٍ جذريٍّ، ما يجعل الحدود زائلةً ومضلّلةً. وأخيرًا، إنّ المنظورات التاريخيّة المقارِنة التي تتحاشى الرؤى المبسّطة والمرتكزة على اللقطات الأرضيّة ودراسات الحالات تكشف علاقاتٍ وتأثيراتٍ تكراريّةً هامّةً عبر الفئات. من أجل إبراز الفرق الناتج عن هذه العلاقات عبر الزمن إستنادًا إلى خصوصيّات كلّ حالةٍ على حدى، لا يتوجّب على المرء الإدلاء بالتأكيد المتطرّف الذي يعتبر أنّ التخلّف (كيفما كان شكله) ناتجٌ دائمًا عن نمو «العالم الأول». هنا، يمكن أن تصبح بعض المحاذير الأخرى والمناقَشة أعلاه فاعلةً، كتلك التي تنبّه إلى الإختزال الذي يهمّش متغيّرات الإقتصاد غير السياسيّة. في جميع الأحوال، إنّ فعل التصغير على الصعيد التحليلي، الذي يهدف إلى رؤية المزيد من الروابط وأوجه التشابه بين الحالات المستقاة من فئاتٍ منفصلةٍ، والآتي غالبًا من دون داعٍ (وبالتالي، البدء بالتحقيق فيها ومقارنتها طبعًا، بغض النظر عن المخاوف المرتبطة بالمصطلحات غير المحبّذة ما دامت مزاياها مثْبَتة)، ينبغي أن يصبح أكثر من ممارسةٍ شائعة.

إفهموا علاقة الإنسجام بين النيوليبراليّة وحلفائها المحليّين الطبيعيّين عالميًّا وإنعكاساتها

كُتِب الكثير، ربما أكثر من اللازم، عن النيوليبراليّة كنقدٍ مستحَقٍّ في المقام الأول، حتى ولو لم تكن كافة الإنتقادات على القدر ذاته من القدرة الإقناعيّة. فجزءٌ كبيرٌ من الدراسة والبحث يلقي الكثير من الوزن على مسألة فرض الإصلاحات النيوليبراليّة، وينبذ حقيقةً أنّ السياسات النيوليبراليّة هي المفضَّلة لدى معظم النخب. هذا نقدٌ لمؤيّدي النيوليبراليّة، وكذلك لبعض مناهضيها. فالمؤيّدون يتغنّون بهذه السياسات معتبرين أنها الدواء الشافي لكلّ علل الإقتصادات في البلدان «النامية»، أو على الأقل وصفاتٌ علاجيّةٌ لإقتصادٍ سليم، متجاهلين غالبًا أنّ النخب التي تدير هكذا سياسات

لتحقيق هدف النمو والإستقرار الشامل المزعوم هي نفسها التي تستفيد منها بشكلٍ تصاعديٍّ وغير متناسب. هذا التضمين لا يفهمه أيضًا بعض مناهضي النيوليبراليّة، إذ لا يتوجّب على المؤسّسات الماليّة الدوليّة فرض هذه السياسات لكي تعتمدها النخب المحليّة. إنّ المنطق المعتمد هنا يفيد بأنّ النيوليبراليّة ونتائجها، أو أسباب الإستياء منها، تتناسب مع مصالح النخب في كلّ مكانٍ تقريبًا، حتى ولو نادى هؤلاء بإعتماد شكلٍ من أشكال الإشتراكيّة كمبدأ إرشادي. فكلّ ما يحتاجون إليه هو الغطاء الإيديولوجي. وسوريا تقدّم خير مثالٍ عن ذلك، إذ إعتُمِدَت فيها السياسات النيوليبراليّة من دون أي تدخّلٍ أو ضغطٍ من لاعبين خارجيّين.
ومع أنّ هذه الملاحظة تكشف الإنسجام الكبير بين النخب المحليّة والسياسات النيوليبراليّة، تراها أيضًا تعتمد على أهميّة هيكليّة الحوافز في الإقتصاد السياسي العالمي القائم. وليس محض صدفةٍ أن يجد القادرون على إستغلال السكّان أو الطبقات العاملة والمستمرون بذلك في النيوليبراليّة بشكلٍ خاصٍّ صيغةً إقتصاديّةً ملائمة. ومن هذا المنطلق، يمكن للسياسات النيوليبراليّة تدعيم قدرات الأنظمة على الإستغلال، مع الحفاظ على بعض الغطاء الإيديولوجي دوليًّا على الأقلّ. بالنتيجة، إنّ إتّباع مساراتٍ كهذه هو سبيلٌ للإنضمام إلى «مجتمع» الأمم «المعتدِلة».

من الممكن إثبات الرابط بين النيوليبراليّة وإستمرار الأنظمة الإستبداديّة، فالأنظمة نقلت تحالفاتها وإئتلافاتها من اليسار إلى اليمين. لكن، ما يستلزم المزيد من الإستقصاء على أساس كلّ حالةٍ على حدى هو الأثر الذي خلّفه هذا الرابط خلال ربع قرنٍ من الإستقطاب الإجتماعي المتنامي (لا سيما في الشرق الأوسط)، يرافقه إستغلالٌ إقتصاديٌّ ومؤسّسيٌّ وتجريدٌ من السلطة. إنّ العالمي والمحلي/ الإقليمي يجتمعان هنا، ويوفّر تلاقيهما نقطة بدايةٍ لفهم خلفيّة الثورات العربيّة، والأزمة في اليونان، وما هو أبعد من ذلك.

إنتبهوا إلى كيفية مقاربة السياسات والمسارات والقطاعات: أسطورة القطاع الخاص كترياق

يُعَدّ القطاع الخاصّ مقدّسًا، ويُعتبَر جزءًا لا يتجزأ من برنامجٍ، أحيانًا من أي برنامجٍ، يُعنى بإحداث الإنتعاش في البلدان التي تعاني من مصاعب إقتصاديّة. إنّ إنتقادات هذه المزاعم وافرةٌ، وتأتي غالبًا مصحوبةً بأبحاثٍ تجريبيّةٍ تثبت أنّ الحجّة غير مقنعة. ترتبط المساحة الأكبر من هذه الحجّة بفكرة أنّ السوق يعتمد على مبادرةٍ خاصّةٍ لا تمكّنه من العمل بفاعليّةٍ أكبر وفسادٍ أقلّ فحسب، وإنما يكون لها أثرٌ ديمقراطيٌّ عليه أيضًا. يُقال إنّ المبادرة الخاصّة تؤثّر على دعم المجتمع المدني الذي يُفترَض به أن يؤدّي دور العازل عن الدولة في تأمين خدمة الأفراد، والمجموعات الاجتماعيّة، والمنظّمات الخاصّة. فيأتي ترياق القطاع الخاصّ مربوطًا بتقليدٍ ليبراليٍّ ونيوليبراليٍّ كاملٍ يستمر في فصل السياسة عن الإقتصاد، ممهّداً لحلول المشاهَدات الزائفة مطرح الأطر أو الروايات التفسيريّة الدقيقة. في معظم الحالات، لم يرتقِ القطاع الخاصّ إلى مستوى التوقّعات، وبدلًا من المساهمة في إحداث النمو المستدام ودعم الديقراطيّة، أعاد غالبًا إنتاج علاقات القوّة التي كانت سائدة قبل الإصلاح، وتسبّب بالمزيد من الرأسماليّة الراسخة القائمة على المحوسبيّة، وزاد الإستقطاب الإجتماعي

على المستويين العمودي (بين المجموعات/الطبقات الاجتماعيّة) والأفقي (بين المناطق الريفيّة والمدينيّة). ما تقدّم ليس طبعًا إلا بدايةً بسيطةً في النقد العام لإعتماد القطاع الخاصّ كحلّ. يكفي القول في هذه المرحلة إنّ المقاربات الجازمة التي لا تؤيّد دورًا هامًّا للقطاع العام في معظم ما يسمّى بالدول الناميّة وتعوّل على القطاع الخاصّ في التنمية والنمو، تشجّع على الأرجح وعن غير قصدٍ الإستقطاب الإجتماعي (حتى في بلدان «العالم الأول» أو البلدان الرأسماليّة ما بعد الصناعيّة). لا أعني أنّ العودة إلى هيمنة عامّة للقطاع العام هي الحلّ، بل أنّ السؤال عن ذلك بحدّ ذاته، علمًا أنّه مزدوجٌ بغالبيّة مساحته، ليس في مكانه، وأنّه يتوجّب علينا أن نبلور أسئلةً أفضل منه. في تسعينيّات القرن العشرين، دعا يحيى سادوسكي في مقالةٍ صدرت ضمن «مشروع بحوث ومعلومات الشرق الأوسط» (MERIP) إلى تحديد التقسيم الأمثل للعمل بين القطاعين العام والخاصّ، بالإرتكاز إلى موارد البلد وخصائصه. ومع ذلك، علينا أنّ نضع إجراءاتٍ ومؤشّراتٍ ومعاييرَ أفضل، آخذين في الحسبان التنمية المستدامة والمُنْصِفة التي يشكّل تحديد آليات الإستغلال نقطة البداية فيها.

أدرسوا التنمية غير المتكافئة

من القضايا المهمَلة، أو التي تحظى ربما بمعايَنةٍ أقلّ من غيرها حتى بين نقّاد للخطاب السائد حول الإصلاح، تحضر مسألة التنمية غير المتكافئة وواقعها «ضمن» دولٍ معيّنة. توجد عدّة أسبابٍ تبرهن ضرورة أنّ تولي أي مقاربةٍ نقديّةٍ للإقتصاد السياسي الإهتمام بهذا الموضوع. أولًا، إنّ واقع التنمية غير المتكافئة، عادةً بين المناطق الريفيّة والمدينيّة، هو بحدّ ذاته ثمرة الكثير ممّا يمكن إنتقاده في مقترحات الحلول النيوليبراليّة، حتى تلك التي تؤيّد بالكلام فقط «التنمية الريفيّة» بينما تستثمر، عن علمٍ أو غير قصدٍ، في لاعبين أقلّ عرضةً لتنفيذ ذلك. وكما بيّن النقاش أعلاه، تتوافق عواقب سياساتٍ شبيهةٍ مع مصالح النخب المحليّة لجهة تحديد أولويّات بعض القطاعات التي تؤثر الربح على «التنمية» والمشاريع القصيرة المدى على المشاريع الطويلة المدى. دائمًا، تتضمّن هذه الأولويّات الإستثمار في مشاريع مكثّفة لا تعتمد على العمل، وتدرّ عائداتٍ أسرع وأعلى، وتكون عادةً في قطاعات الخدمة، والتجارة، والسياحة. حتى عندما تتوجّه الإستثمارات نحو الريف أو القطاع الزراعي، تكون محرومةً من مقاربةٍ أكثر شموليّةٍ، تستخدم اليد العاملة والموارد على نحوٍ مستدامٍ يتخطّى فترة تنفيذ المشروع - علمًا أنّه يتم الدوس على مصالح السكّان المحليّين أو تجاهلها تمامًا بشكلٍ شبه دائمٍ. أمّا الأخطر من ذلك فيكمن في المسائل المتعلّقة بإستخدام الأراضي الزراعيّة، المقيَّد بمختلف المصالح التجاريّة، وبملّاك الأراضي الذين يفضّلون إصلاح الأراضي نقلًا عن دراساتٍ مشكوكٍ بأغلبها تعطي الأولوية للفاعليّة لا لأشكال العدالة الاجتماعيّة. لكن مجاز «الفاعليّة» صعب التحقّق في المدى القصير، وهو ينتج أشكالًا من الإستغلال والركود على المدى المتوسّط إلى الطويل، في ظلّ غياب أي منفعةٍ قابلةٍ للتحديد تطال السكّان المعنيّين أو «التنمية» المستدامة. باتت لائحة مشاكل التنمية غير المتكافئة أطول وأكثر تعقيدًا، غير أنّها تحتاج إلى المعالجة على أساس كلّ حالةٍ على حدى.

السبب الآخر الذي يدفعنا إلى التوقّف عند عدم التناسق هذا يتعلّق بالإستياء الإجتماعي، وما يتبعه من تعبئةٍ إجتماعيّةٍ تبرز تدريجيًّا كنتيجةٍ لسنواتٍ وأحيانًا عقودٍ من الإهمال الريفي. ما من مثالٍ يدلّ على هذه الظاهرة أفضل من الظروف التي سبقت الثورات العربيّة في بلدانٍ عدّةٍ على الأقلّ، بما فيها تونس ومصر وسوريا. فيمكننا، من دون الوقوع في الإختزال، أن نلاحظ التنمية غير المتكافئة ونحدّدها كعاملٍ في إنتاج الزخم، وأحيانًا كعمودٍ فقريٍّ للتعبئة الاجتماعيّة الواسعة الإنتشار، حتى ولو شهدنا تباينًا بين الحالات وضمنها حتّى. بعد أكثر من خمسة عشر إلى عشرين عامًا من الإصلاحات النيوليبراليّة، تحضر من بين المجموعات الاجتماعيّة الأكثر تضرّرًا تلك التي تعيش خارج المناطق المدينيّة الكبرى، في المساحات التي يمكن تضمينها البلدات والمدن الصغيرة أيضًا. في بعض الحالات، لا سيما في سوريا، شكّلت هذه المساحات قوّة دفعٍ ملحوظةٍ، كما أنّها ضمّت مخزنًا من المتمرّدين، والإحتجاجات الشعبيّة الحاشدة، وبالتالي المقاتلين. لكن، لتفادي الإستنتاجات الزائفة، علينا أن نتعمّق في كلّ حالةٍ على حدى. وفي جميع الأحوال، يتم تجاهل هذا العامل على مسؤولية الباحث التحليلية نظراً لأنه واحد من أبرز أسباب اللامساواة الهيكلية.

إنتبهوا إلى كيفية دمج القوّة السياسيّة والقوّة الإقتصاديّة

يُعَد تناول مسألة «الدمج» تقدّمًا وخللًا في آن. فمن جهة، الدمج هو حتمًا علاجٌ مستحبٌّ للأطر الليبراليّة التي تفصل بجزئها الأكبر ما بين القوّتَين. ومن جهةٍ أخرى، يُفترَض أنّ هذين عالمَين منفصلَين بطبيعتيّهما قد يمكن أو لا يمكن دمجهما سويًّا، وأنّنا في بعض الحالات أثبتنا إندماجهما. يستند الإستنتاج الأخير إلى إفتراضٍ خاطئٍ إلى حدٍّ بعيد، فهذان العالمان المزعومان يؤسّسان لبعضيهما، وهما بُعدان أساسيّان لا يتجزّآن عادةً في القوّة وإعادة إنتاجها. لا يعني ذلك أن العوامل الاجتماعيّة والجماعيّة والثقافيّة لا تُعتبَر من أبعاد القوّة، بل يشير بكلّ بساطةٍ إلى أنّنا سنستمر بالحصول على نسخةٍ مجتزأةٍ من الحقيقة إذا لم نتطرّق إلى ما سبق. حتى أنّ بعض المحلّلين شكّك بإعتبار «الإقتصاد» عالمًا منفصلًا. لا حاجة لنقاش ما يترتّب على هذا الإعتبار هنا، إلّا إذا أردنا إضمار أهميّة تفكيك المفاهيم والعلاقات التي نعتبرها أمرًا مفروغًا منه، ونرتاح كثيرًا لإستخدامها، تعزيزها، أو حتى نقدها. المغزى هنا ليس في كيفيّة فهم الدمج الطبيعي (مع أنها مهمّة ضروريّة)، بقدر ما هو في تجنّب حجّة وجود عالمَين منفصلَين تمامًا: الإقتصادي والسياسي. لعلّ هذا الإدّعاء قد ساهم أكثر من أي مجازٍ ليبراليٍّ آخر في تطوير أجنداتٍ كاملة للبحث والتفكير المفاهيمي الذي يبقى منفصلًا عن وقائع أساسيّة في كلّ أنحاء العالم. أمّا الإستفادة من فضح زيف هذه الإدّعاءات ومحاولة فهم كيف يؤسّس هذان العالمان لبعضيهما فـ«ليس» في الواقع مسألةً تلقائيّةً. إذ أنّ الطريقة التي يكوّن بها هذان العالمان بعضيهما تعتمد على السياق الذي نجري فيه البحث. لعلّ أحد المحاذير الهامّة هنا يفيد بضرورة ألّا نتجنّب الكلام عن «السياسي»، «الإقتصادي»، أو «الإجتماعي»، فالأصح هو الإقرار بالطريقة التي حتمًا يترابط فيها هذان العالمان عندما نفترض المتغيّرات والروايات التفسيريّة. الأمثلة على ذلك وافرةٌ في الأدبيّات، بيد أنّ التمارين الأكثر إنتاجيّةً لكشف هذه العلاقات ترتبط بالأنظمة غير الإستبداديّة، حيث لا

يبدو الدمج واضحًا على الفور لكافّة المراقبين. ففي الولايات المتّحدة مثلاً، لا يفوّت كثيرون هذه الروابط فحسب، وإنما توجد وفرةٌ من الحجج التي تفصل العالمَين عن قصدٍ، في سبيل تسليط الضوء على علاقات القوّة الديمقراطيّة بدلاً من العلاقات الرأسماليّة.

الخاتمة

لا يقول الإستنتاج هنا أننا سنكون أفضل حالًا إذا ما أخذنا في الحسبان هذه العناصر والعوامل والمحاذير. في الحقيقة، محلّلون كثيرون يفعلون ذلك، لكن غالبًا بشكلٍ إنتقائيٍّ ومن دون أن يعتبروا هذه العناصر جزءًا من إطارٍ أوسعٍ وأكثر ترابطًا يجب تناوله بشكلٍ شمولي. بدلًا من ذلك، يلزمنا فهمٌ يكون أكثر شمولًا لمكوّنات أي مقاربةٍ نقديّةٍ في الإقتصاد السياسي تسعى إلى تحديد محرّكات اللامساواة، وآليّات الإستغلال، والخطابات الفكريّة والإيديولوجيّة المصاحبة لها. إذا لم نأخذ بفحوى هذه المحرّكات والآلات الضروريّة لإنتاج العلاقات النظاميّة الاجتماعيّة والإقتصاديّة والسياسيّة، نكون في صدد تكرار الخطاب نفسه الذي أرشد الكثير من السياسات الجدليّة خلال العقدين الماضيين أو أكثر. وسيكون الفارق الوحيد في التحسينات الهامشيّة التي تجيز إعادة إنتاج أشكال الإستغلال الأكثر فداحة. وسنعود، تاليًا، إلى خانة الصفر ونباشر من جديد، لكن، مرّةً أخرى، من دون أي أثرٍ قابلٍ للتحديد يدلّ على اللامساواة أو أي علّةٍ إجتماعيّةٍ أخرى. لهذا السبب تحديدًا، حريٌّ بنا تنشيط مقاربات الإقتصاد السياسي النقديّة. لا ندّعي أنّ ذلك لا يتم أصلًا على المستوى الفردي. هو حاصلٌ. لكن، على غرار كلّ ما يحدث خارج عالم القوّة والسلطة، تتضاعف فرص نجاحه إذا جرى على نطاقٍ أوسع. ويبرز في هذا الصدد مجهودٌ جديدٌ يحمل عنوان «مشروع الإقتصاد السياسي»، ينفّذه «معهد الدراسات العربيّة» لهذا الغرض تحديدًا.

في المقابل، لا ندّعي أنّ العوامل/الأطر السياسيّة الإقتصاديّة هي وحدها المسؤولة عن شرح النتائج التي نشاهدها. فاطرح هنا يفيد بأنّنا، في غياب هذه الإعتبارات التي غالبًا ما تكون غير قابلةٍ للتجزئة، لن نتمكّن من فهم النتائج والعواقب كما ينبغي، على المديَين المتوسّط والطويل. من منظارٍ هيكليٍّ تاريخيٍّ، لن نتمكّن من فهم المرافقين الغرباء، من إشتراكيّين سابقين ورأسماليّين متأخّرين، إلا من بابٍ ضيّقٍ «يبتغي الربح». سيتم التخلّص من التحوّلات الاجتماعيّة البنيويّة التي تحصل خلال فتراتٍ زمنيّةٍ طويلةٍ، فهذه التحوّلات تولّد إهتماماتٍ وخطاباتٍ جديدةً تعيننا على فهم العمليّات الإنتقاليّة الطويلة الأمد وشرحها.

على هذا المنوال، لا ينبغي تفسير اللامساواة كمجرّد نتيجةٍ مؤسفةٍ لمسعى تعظيم القوّة والأرباح على حساب الآخرين. فهي ليست تأثيرًا جانبيًّا مشؤومًا تمكن معالجته بالسياسة والإنسجام، أو إنعكاسًا لتفاوتٍ على مستوى الإجتهاد أو الحافز بين الأفراد والمجموعات، بل هي تطوّرٌ نظاميٌّ يرتبط بطريقة عمل رأس المال، ويُخضِع له العمليّات الاجتماعيّة والسياسيّة الأخرى من الجماعاتيّة إلى الديمقراطيّة.

مجدّدًا، نواجه في أرجاء المنطقة تحديّاتٍ إجتماعيّةٍ وإقتصاديّةٍ جمّةً، من المرجّح أن تستشفّ صيغ الحلول. لكن، للأسف، في معظم الأحيان وخاصّةً في مصر، نشهد رجوعًا نحو النماذج التوجيهيّة نفسها التي ساهمت في إحداث الإنتفاضة في المقام الأول. لم يعد كافيًا اليوم، هذا إن كان كافيًا في أي وقتٍ مضى، إنتقاد أشكال النيوليبراليّة وفضحها. إذ تبرز حاجةٌ ماسّةٌ إلى تقديم نماذج بديلةٍ متينةٍ ترتكز على إهتمامات أصحاب المصلحة الحقيقيين ومواقفهم، ممّن يمكنهم إما دعم أو تأييد تطبيق بدائل معيّنة. لكي يتحقّق ذلك، سنحتاج إلى الوضوح، وإلى إقتصادٍ سياسيٍّ عمليٍّ ونقديٍّ، وإلّا ننحدر مجدّدًا نحو الثنائيّة الرديئة بين القوى الإستغلاليّة على المستويَين المحلي والعالمي، والبدائل المثاليّة الفاقدة للروابط مع مكوّناتها الطبيعيّة. لعلّ النقاط التحذيريّة الواردة أعلاه هي مجرّد نقطة بدايةٍ في الإتجاه الصحيح.

*** هذا المقال نسخة معرّبة للمقال المكتوب باللغة الإنجليزية.**

تأطير إنتاج المعرفة حول الفقر في العالم العربي: دراسةٌ إجتماعيّةٌ وببليومتريّةٌ

- سارة الجمل وساري حنفي -

١. المقدّمة

بالإستناد إلى نظريّة مانهايم (1936) التي تفيد بأنّ المعرفة تُبنى إجتماعيًّا وعملية إنتاجها تتأثر بالسياق الإجتماعي الذي تتولد فيه، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد التأثيرات والقوى الاجتماعيّة التي تقف وراء إنتاج المعرفة وتعميمها، وتحليلها في مقالاتٍ أكاديميّةٍ تتناول موضوع الفقر في العالم العربي. لن ندرس كل عملية إنتاج المعرفة، وإنما سنتقفى بعض السمات والعناصر الحاضرة في المحتوى المعرفيّ النهائيّ (المقالات) كمؤشّراتٍ تدلّ على العملية بعد حدوثها. وستشكّل هذه المؤشّرات الأساس لقيام ثلاثة أنواعٍ من التحليل: تحليل المضمون، وتحليل التأليف، وتحليل الإقتباس. في تحليل المضمون، سوف ندقّق في مفاهيم الفقر المستخدمة، والمنهجيّات المطبّقة، وكيفية إستخدام النظريّات، بما فيها الأطر النظريّة للدراسات والبرادغمات السياسيّة والمعرفيّة السائدة، وبنية المقالات، وأنواعها (نقديّة لأدبيّات مكرّسة (اختصارًا نقديّة)، لا تعتمد على اقتباسات من أي مرجع على الإطلاق (اختصارًا تأملية Essay)، أو مبنيّة على العمل الميداني). في تحليل التأليف، سنتناول بعض المؤشّرات السوسيولوجيّة المتعلّقة بالمؤلّفين والمؤسّسات المنتجة للمقالات. أما الإقتباس فننوي تحليل خصائصه، وإتجاهاته، والمراجع المعتمدة فيه. ختامًا، سنحاول تقديم إجابةٍ للسؤال التالي: ما هي العوامل الاجتماعيّة التي تؤثّر في إنتاج مقالاتٍ أكاديميّةٍ حول الفقر في العالم العربي، وما الإتجاهات البحثيّة الممكن ملاحظتها في هذا السياق؟

سارة الجمل وساري حنفي باحثان في الجامعة الأميركية في بيروت. ويود المؤلّفان شكر المجلس الوطني للبحوث العلميّة على المنحة التي قدمها لهما.

المنهجيّة

بالإستناد إلى كلماتٍ مفتاحيّةٍ باللغات العربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة، تمّ إجراء بحثٍ لمقالاتٍ نُشرت إبتداءً من العام 2000 تتضمّن كلمات: «فقر»، أو «حرمان»، أو «إقصاء إجتماعي»، أو «طبقة إجتماعيّة»، إضافة الى «الشرق الأوسط»، أو «عربي»، أو إسم كلٍّ من الدول العربيّة، أو ما يقابلها باللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة. عاد البحث بـ 201 مقالة. وقد تمّ سحب المراجع الإنكليزيّة بشكلٍ أساسيٍّ من موقعَي Web of Science (WoS) وScopus (136 مقالة)، إلا أنّ المراجع العربيّة بقيت أقلّ عددًا بسبب حداثة توفّر قواعد البيانات العربيّة. فتوفّرت هذه البيانات عبر قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة»[1] ب 29 مقالة فقط، بينما إستُخرجَت بقية المقالات من مصادر أخرى إما رقميّة عبر الإنترنت أو مطبوعة[2]. أما المقالات المنشورة باللغة الفرنسيّة فقد تمّ جمعها عبر منصة كيرن (CAIRN) (9 مقالات).

بهدف تحليل المقالات المنشورة في المجلّات الأكاديميّة بالإنكليزيّة والعربيّة والفرنسيّة حول موضوع الفقر في العالم العربي، إرتأينا العودة إلى 14 سنةٍ ماضيةٍ، وبدء المراجعة من العام 2000. وإقتصر التحليل على المقالات التي تتطرّق إلى الفقر بشكلٍ صريحٍ في أي بلدٍ من البلدان العربيّة (بما في ذلك المقالات التي تتضمّن مقارنةً مع منطقةٍ أخرى).

جُمعت المعلومات المرمّزة لكلٍّ من مؤشّرات المقالة السوسيولوجيّة في جدول بياناتٍ، ثم تمّ نقلها إلى برنامج التحليل الإحصائيّ SPSS حيث أخضعت المعلومات التالية للتحليل: العنوان باللغة الأصليّة، اللغة، الترجمة، تاريخ النشر، رقم إصدار المجلّة، المجلّة، التأليف، عدد المؤلّفين، الإنتماء المؤسّسي، بلد الإنتماء المؤسّسي، منطقة الإنتماء المؤسّسي، الإختصاص، وإن كان المؤلّف مهاجر عربي في الشتات، النطاق الجغرافيّ، الكلمات المفاتيح، ولائحة بالمؤلّفين المقتبَسين. بعدها، تمّ تحميل جدول البيانات في برنامج «كورتكست ماندجر» (CorText Manager)، وهو برنامج تحليلٍ شبكيّ متوفّرة على الإنترنت ينتج خرائط شبكاتٍ بين المؤلّفين المقتبَسين. جرى تحديد أهمّ المؤلّفين المقتبَسين، ونشأت خارطة شبكات الإقتباسات المشتركة بإستخدام مقياسٍ دلاليٍّ إحصائيٍّ مقترَحٍ من ويدز (Weeds 2003). ونُظِّمَت الشبكة تبعًا لعناقيد مكوّنةٍ من المجموعات الفرعيّة المترابطة بين المؤلّفين والتي تمّ تمييزها في الدوائر الملوّنة. وتمّ ذلك عبر تطبيق خوارزميّة كشف المجتمع للوفان (Louvain community detection algorithm)، بالإستناد إلى عمل بلونديل (Blondel et al. 2008).

على المستوى النوعي، تمّ أولًا تحليل المؤلّفين الأكثر إقتباسًا بهدف درس إختصاصهم، إنتمائهم المؤسّسي، ما يربطهم بالمؤلّفين المقتبَسين الآخرين، مساهمتهم الأكثر إقتباسًا في مجموع المعارف حول الفقر، وكيفيّة حضور تأثيرهم في المقالات. ثانيًا، أُخضعت عيّنةٌ من المعارف التي أُنتِجَت داخل العالم العربي لتحليلٍ نوعي هدفه التدقيق في العناصر التالية: البرادغمات السائدة، خيار سؤال

البحث، وما الذي أُهمِل أو إستُبعِد عمدًا.

الجدول 1. العدد والنسبة المئويّة للإنتاج في كلّ لغة

اللغة	العدد	(٪)
العربيّة	55	27,4
الإنكليزيّة	136	67,7
الفرنسيّة	10	5
المجموع	201	100

المصدر: مجموعة بيانات المؤلفين إستنادًا إلى 102 مقال (2015)

2. المؤشّرات السوسيولوجيّة للمقالات

أوضحت دراستنا أنّ شبكة منتجي المعرفة حول الفقر في العالم العربي والمؤثّرين فيها نخبويّةٌ بإمتيازٍ وبطبيعتها، إذ يديرها عددٌ من المؤسّسات والأكاديميّين، بما يقصي مجموعاتٍ أخرى في مجتمع المعرفة كما في المجتمع بشكلٍ عام. بحسب أوكونور، (O’Connor 2001) يُعَدّ ذلك تكرارٌ لسياسات المعرفة بمعناها العام، إذ أنّ الباحثين المؤهلين يؤدّون دور المناصرين لأطرٍ ومنهجيّاتٍ نظريّةٍ معيّنة. من ناحيةٍ، أدّى ذلك إلى تمهين المعرفة حول الفقر والإمتثال للمعايير المعتمدة في الخبرة العلميّة. ومن ناحيةٍ أخرى، «ترتكز حقيقة الموضوعيّة العلميّة على مهاراتٍ تقنيّةٍ وطرائق ومعلوماتٍ وشبكاتٍ مهنيّةٍ أقصت تاريخيًّا هذه المجموعات الأكثر عرضة للفقر ... واضعةً المعرفة حول الفقر في موقعٍ لا يكتفي بعكس اللامساواة الاجتماعيّة وإنما يكرّرها وينسخها» (O’Connor 2001, p. 11). من هنا، يبدو أنّ المعرفة حول الفقر في العالم العربي هي عبارة عن فعلٍ سياسيٍّ أو ممارسةٍ للسلطة، تحدّد فيها نخبةٌ أكاديميّةٌ منتميةٌ بشكلٍ واسعٍ إلى مؤسّسات منظومة «الأمم المتّحدة» («البنك الدولي»، «منتدى البحوث الإقتصاديّة»، «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ»، و»لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا») كيفية تعريف الفقر، وقياسه، ودراسته، وصولًا إلى التعاطي معه.

التأليف

إنّ غالبيّة المؤلّفين في عيّنتنا تتكوّن من الجامعيّين (73.2 بالمئة). ما يعني أنّ الجامعات، رقميًّا، تنتج الحصّة الأكبر من المعرفة حول الفقر، وهي تُنتَج داخل العالم العربي أكثر منها خارجه. أما ثاني أكبر الحصص في هذه المعرفة فتنتجها المنظّمات الدوليّة (10.5 بالمئة)، لا سيما «البنك

الدولي». وتجدر الإشارة هنا إلى أن «البنك الدولي» هو كذلك المؤلّف الأكثر إقتباسًا في المقالات الـ201، عيّنة الدراسة.

نظرًا لكون الـ201 مقالةً إما متخصّصة في مجلاتٍ أكاديميّةٍ أو أوراق عملٍ أو أوراق مؤتمرات، فإن نسبة 28.9 بالمئة منها هي أوراق عملٍ أو مؤتمراتٍ أصدرها منتدى البحوث الإقتصاديّة (ERF).[3] ويتوزّع النشر في ما تبقى من المقالات بالتساويّ نسبيًّا بين 102 مجلّة أكاديميّة، حيث تنتج كلّ مجلّةٍ ما لا يزيد عن 3.5 بالمئة من المقالات. ما يشير إلى عدم وجود جهة إنتاجٍ واحدةٍ تسيطر على المعرفة حول الفقر في العالم العربي. ومع ذلك، يبقى «منتدى البحوث الإقتصاديّة» منتِجها الأبرز.

إنّ كافة المقالات المنشورة عن «منتدى البحوث الإقتصاديّة» كُتبت إنطلاقًا من مقاربةٍ إقتصاديّة قياسيّةٍ، على أيدي علماء إقتصاد أكاديميّين، وغالبيتها تأتي باللغة الإنكليزيّة. في الواقع، تأتي نسبة 67.7 بالمئة من عيّنة المقالات بالإنكليزيّة، و27.4 بالمئة بالعربيّة، و5 بالمئة بالفرنسيّة. وعلى الرغم من أنّ نحو نصف المقالات (47.3 بالمئة) مؤلّفٌ من كاتبَين أو أكثر، يبرز مؤلّفٌ واحد كأكثرهم إنتاجًا هو سامي بيبي[4]، الذي ألّف 7 بالمئة من جميع المقالات وحوالي نصف المقالات باللغة الإنكليزيّة عن تونس. ومن الجدير بالملاحظة أنّه أيضًا يحتلّ المرتبة السابعة بين المؤلّفين المقتبَسين في المقالات الـ201.

جغرافيا إنتاج المقالات

تواجدت نسبة 65.2 بالمئة من المؤلّفين داخل العالم العربي في وقت كتابتهم لمقالاتهم، ما يعني أنّ أكثر من ثلثهم يكتب من خارج المنطقة. على مستوى البلدان، نجد بالنسب أنّ 12.4 بالمئة من المؤلّفين كانوا متواجدين في العراق، 11.9 بالمئة في مصر، 10.9 بالمئة في الولايات المتّحدة الأميركيّة، 9 بالمئة في تونس، 7.5 بالمئة في الأردن، 7 بالمئة في لبنان، 6 بالمئة في المملكة المتّحدة، و5 بالمئة في كندا، بينما توزّعت البقية على بلدانٍ عربيّةٍ وغير عربيّةٍ.

المضمون كما أظهرته الكلمات المفاتيح

كيف أثّر التطوّر الإيديولوجيّ للخطاب العالمي حول الفقر على دراسات الفقر في العالم العربي؟ تكشف دراسةٌ كميّةٌ للكلمات المفتاحيّة المتكرّرة في المقالات أنّ «سياسة الدولة وتدخّلها» هي العبارة الأكثر شيوعًا (64.65 بالمئة)، ما يتناسب مع برادغم «ما بعد إجماع واشنطن» (Post Washington Consensus) الذي يعزّز تدخّل الدولة. ثم نجد بتواترٍ متناقصٍ تناولًا لعبارات «اللامساواة الاجتماعيّة»، »قياس الفقر»، «الفقر في الريف»، «الإستخدام»، «أسباب/محدّدات الفقر»، «التعليم»، «الفقر الحضريّ»، و»سلوك الإنفاق». ويشير شيوع «اللامساواة الاجتماعيّة» ككلمةٍ مفتاحيّةٍ أساسيّةٍ إلى كتاباتٍ تركّز على النموّ الشامل لمصالح الفقراء، في خطابها حول الفقر بعد عقودٍ من الإهمال.

عند النظر إلى المقالات المكتوبة من داخل العالم العربي وبقيّة المقالات على نحوٍ منفصلٍ، نجد

أنّ أكثر ثلاث كلمات مفتاحيّة/مواضيع أُشير إليها هي أيضاً «سياسة الدولة وتدخّلها»، و»النظام الإقتصادي»، و»اللامساواة الاجتماعيّة»، ما يعني أنّ كتابة المقال من داخل العالم العربي لا تعزل المؤلّف عن البرادغم السائد في الغرب. لكن، لا بدّ من ملاحظة أنّ كلمات «أسباب الفقر»، و»التعليم»، و»فرص العمالة» أتت أكثر شيوعًا بكثير في المقالات المكتوبة داخل العالم العربي (ما يخالف البرادغم)، فيما أنّ «الفقر في الريف» أتت أكثر تواترًا في المقالات المكتوبة خارج العالم العربي.

ويُظهِر ترتيب المقالات تبعًا للغة أنّ المقالات المكتوبة بالعربيّة تتطرّق غالبًا إلى «التعليم» أو «أسباب/محدّدات الفقر»، بينما تعنى المقالات المكتوبة بالإنكليزيّة بـ»اللامساواة الاجتماعيّة»، و»الفقر في الريف»، و»قياس الفقر»، و»سلوك الإنفاق». أما المقالات الواردة بالفرنسيّة فسجّلت أعلى نسب تكرارٍ لكلمات «سياسة الدولة وتدخّلها»، و»النظام الإقتصادي»، و»الإستخدام»، و»الفقر الحضريّ».

المحتوى كما أظهره موضوع البحث

يكشف تحليل خيار المؤلّفين لأسئلة البحث المعالَجة في المقالات برادغمًا سائدًا آخر يكرّر برادغم الغرب، ويفيد بأنّ البحث حول الفقر «يَعتبر الرأسماليّة ما بعد الصناعيّة أمرًا مسلمًّا به، ويركّز بشكلٍ رئيسيٍّ على تقييم برامج الرفاه الإجتماعي، وعلى قياس ونمذجة الميزات الديمغرافيّة والسلوكيّة عند الفقراء» (O’Connor 2001, 16). موضوعا البحث الأكثر إختيارًا في عيّنتنا هما تباعًا: طرائق الحدّ من الفقر- غالبًا عبر الإعانات الماليّة والتحويلات مع إعتبار النظام/البنية الإقتصاديّ(ة) الحاليّ(ة) أمرًا مسلّمًا به - بنسبة 18.4 بالمئة، وقياس الفقر/تحديد نمط الفقر ضمن مكانٍ معيّنٍ و/أو لديمغرافيا محدّدة بنسبة 15 بالمئة. يليهما النموّ الشامل لمصالح الفقراء بنسبة 9 بالمئة، فتتمّ دراسة أثر النموّ الإقتصادي على مستوى الفقر (مجدّدًا مع إعتبار النظام الإقتصادي الحالي واقعًا مفروغًا منه). ويستند النموّ الشامل لمصالح الفقراء على ورقة دولّر وكراي (Dollar and Kraay 2001) ، ويتماشى مع خطاب «النموّ الشامل» الذي يطرحه البنك الدولي.

ويحلّ موضوع اللامساوة في الدخل في المرتبة الرابعة، بنسبة 8 بالمئة، بين مواضيع البحث الأكثر معالجة. هنا، لا بد من التمييز بين اللامساوة في الدخل واللامساواة الاجتماعيّة، والتشديد على أنّ اللامساواة في الدخل تعالَج في مقالة تحليل الفقر النموذجيّ. أما اللامساواة الاجتماعيّة فهي مفهومٌ أوسع يشمل، إلى اللامساواة في الدخل، اللامساواة على أساس العرق، والجنس، والطبقة، والعمر، وغيرها، فضلًا عن اللامساواة في الصحّة، والحقوق، والنفاذ إلى الفرص، ورأس المال الإجتماعي. تتناول نسبة 5 بالمئة فقط من المقالات موضوع اللامساواة بين الجنسين، وينفّذ

مقالٌ واحدٌ تحليلًا للطبقة الاجتماعيّة. لا يعيد ذلك التركيز على الميل السائد إلى إختزال الرفاه البشريّ بمعادلةٍ رياضيّةٍ فحسب، وإنما يعكس أيضًا الصراع بين التأويلات الفردانيّة والبنيويّة في المعرفة الغربيّة حول الفقر. وقد خلق «توترًا ضمن الفكر الليبرالي»، بحسب تفسير أوكونور (O'Connor 2001: 9).

لقد أصبح التفسير الفرداني الأكثر شيوعًا نظرًا لـ»الغياب الفعلي للطبقة على إعتبارها فئة تحليليّة، على الأقل مقارنةً بترتيبات أكثر فردانيّة مثل الخلفيّة العائليّة ورأس المال البشريّ» (المرجع نفسه). ومن ضمن المؤشّرات على هيمنة الخطاب الفرداني يأتي أيضًا «إختزال العرق والجنس بما يزيد قليلًا عن العوامل الديمغرافيّة بدلًا من إعتبارها فئات مشكّلة بنيويًّا» (المرجع نفسه). تُعتبَر البنى الإقتصاديّة والاجتماعيّة الحاليّة ظروفًا حتميّةً لا يمكن تفاديها عوضًا عن النظر إليها كأنظمةٍ «تنشأ وتستمر إجتماعيًّا» (المرجع نفسه). للخطاب حول الفقر والإصلاح حدودٌ إيديولوجيّةٌ غير ملحوظةٍ «تستر تراث بحثي بديل مؤسّسي وأكثر ديمقراطيّة إجتماعيّة» من أجل «البقاء واقعيّين أو'على صلة بالموضوع' لغاياتٍ سياسيّةٍ» (المرجع نفسه).

كذلك، يتكرّر الخطاب الفرداني في المقالات التي تتناول محدّدات الفقر كموضوعٍ رئيسي، وتشكّل نسبة 7 بالمئة من العيّنة. ويتمّ تعيين المحدّدات عبر إستخدام التحليل الإنحداريّ (regression analysis)، وتكون العوامل المحتملة المأخوذة بعين الإعتبار في أغلب الأحيان عبارةً عن سماتٍ خاصّةٍ بالفقراء أو المساحة التي يسكنونها، ما يعزلها عن المخطّط الأكبر للبنية الاجتماعيّة و/أو الإقتصاديّة التي ترتبط بها. أما البارز غيابه جليًّا فهو نقاش دور غير الفقراء أو أثرهم على مستوى الفقر. من الملاحظات اللافتة أيضًا أنّه يتمّ تناول محدّدات الفقر بدرجةٍ أقل من إستراتيجيّات الحدّ من الفقر. فيركّز الخطاب على حلّ المشكلة أكثر ممّا يحاول كشف أسبابها.

3. تحليل الشبكة والإقتباس

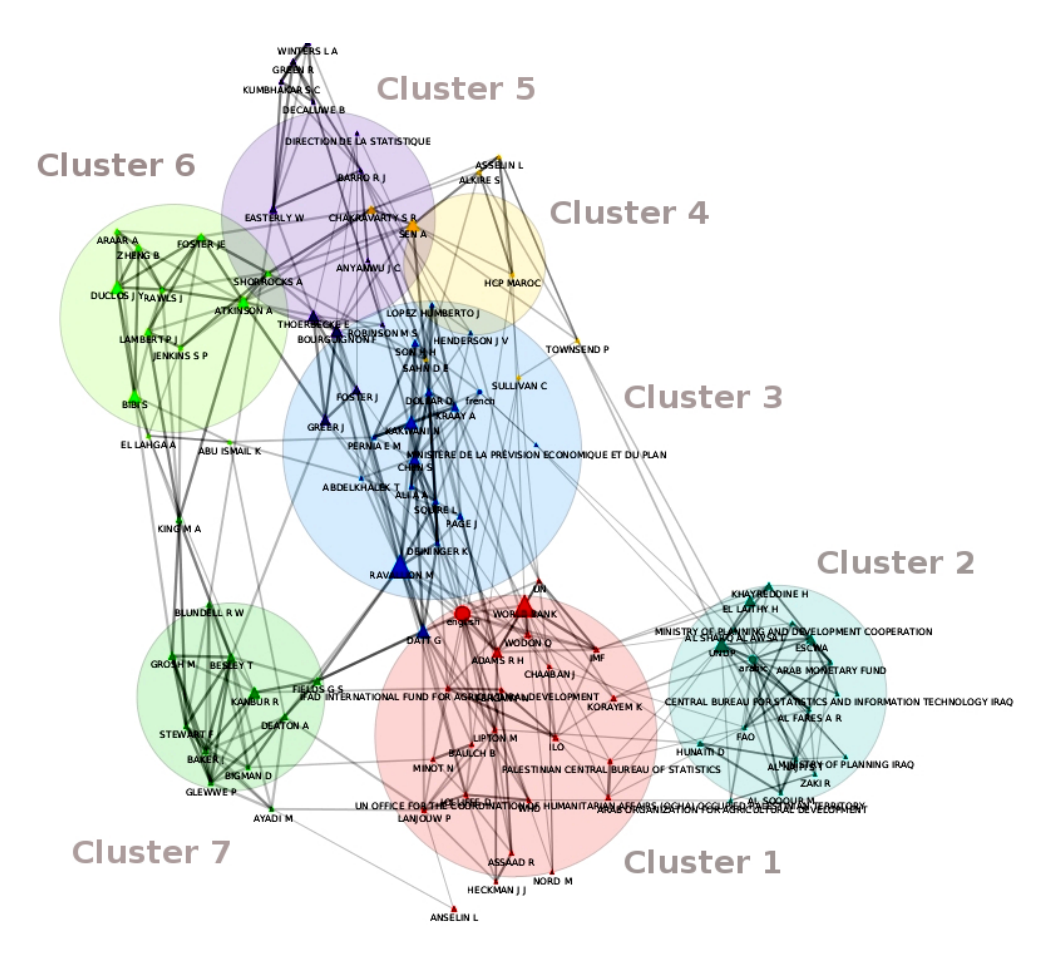
يمكن أن تشير الإقتباسات المستخدمة في المقالات إلى عمليّة إنتاج المعرفة الجماعيّة وديناميّات الخطاب الضمني بين المؤلّفين على الصعيد العالمي.

شبكة الإقتباس المشترك

يظهر الرسم 1 خريطةً لشبكة الإقتباس المشترك[5]، تربط أكثر من 100 مؤلّفٍ مقتبَسٍ يمثلون أهم المؤثّرين بين المؤلّفين المشمولين في دراستنا. لا تركّز الخريطة على المؤلّفين في دراستنا، أي مؤلّفي المقالات حول الفقر في العالم العربي، بل هي تصوّرٌ وتعبيرٌ رياضيٌّ عن الحقل الأوسع للمعرفة العالميّة حول الفقر، مثلما تعكسه الإقتباسات الموجودة في مقالات العيّنة. ويستند ذلك إلى فرضيّة أنّ المعرفة يمكن أن تُرى كخطابٍ بين الوسطاء المشاركين في الشبكة. ويتمّ إدراج المؤلّفين

المقتبَسين ضمن خطاب الواحد مع الآخر، ويشكّلون سويًّا تقليدًا فكريًّا معيّنًا، أو مجال إختصاصٍ محدّدٍ، أو قاسمًا مشتركًا آخر بينهم.

الرسم 1. خريطة الإقتباس المشترك بحسب لغة المقال



المصدر: مجموعة بيانات المؤلفين إستنادًا إلى 102 مقال (2015)

تتعدّد العُقَد في الشبكة وتختلف: المثلّثات تمثّل المؤلّفين المقتبَسين على الأقلّ خمس مرّاتٍ في عيّنتنا، أما النقاط فتمثّل لغات المقالات - العربيّة، الإنكليزيّة، الفرنسيّة. يتناسب حجم العقدة بشكلٍ مباشرٍ مع العدد الإجمالي للمرّات التي اقتُبِس فيها المؤلّف المعني. كما يؤخَذ في الحسبان كلّ ورودٍ لأزواج المؤلّفين المقتبَسين في بناء مصفوفةٍ للظهور المشترك، يجري عبرها تتبّع شبكةٍ تقاربيّةٍ عبر إستخدام المقياس الدلالي الإحصائيّ الذي يقترحه ويدز (Weeds 2003, 82). [6] وتشير الخطوط الرماديّة التي تربط العقد إلى الإقتباسات المشتركة، علمًا أنّ عرض كلٍّ من هذه الخطوط يتناسب بشكلٍ مباشرٍ مع عدد الإقتباسات المشتركة. أما الدوائر فتُظهِر عناقيد أو مجموعاتٍ من العقد الشديدة الإرتباط التي تمثّل المؤلّفين المقتبَسين معًا على إمتداد المقالات عيّنة الدراسة والتي سنسميها عناقيد (clusters).

تنتظم الشبكة أيضًا وفقًا لعناقيد المترابطة من المؤلّفين والتي تتميّز بدوائر ملوّنة. ويتمّ ذلك عبر تطبيق خوارزميّة كشف المجتمع للوفان بالإستناد إلى عمل بلونديل (Blondel et al 2008). تُعطى لكلّ عنقود علامةٌ («الإنكليزيّة»، «العربيّة»، «الفرنسيّة») تشير إلى اللغة الأكثر إستخدامًا في المنشورات التي تقتبس المؤلّفين من عنقود معيّنٍ (مجموع نقاطٍ كأي مربّعٍ chi2). تمّ إجراء الحساب عبر إستخدام منصّة «كورتكست ماندجر» (CorText Manager). [7] من أجل تحليل الشبكة وفهم أدوار وسطائها والعلاقات بينهم، نقيّم موقع المؤلّفين المقتبَسين بشكلٍ مشتركٍ ضمن خريطة الشبكة ككلّ، وفي عنقودهم الخاصّ.

تظهر الخريطة أنّ العُقَد التي تضمّ أكثر مئة مؤلّف مقتبَسٍ مرتبطة جيّدًا ببعضها باللغات الثلاث، إلّا أنّ كلّ لغةٍ تنتمي إلى عنقود منفردٍ يتألف من ترابطاتٍ داخليّةٍ أشدّ متانةً. العدد الإجمالي للعناقيد التي يتميّز كلٌّ منها بدائرةٍ ملوّنةٍ هو سبعة، يمكن وصفها على النحو التالي:

1. عنقود اللغة الإنكليزيّة

تنتمي المقالات بالإنكليزيّة، الممثَّلة بنقطةٍ حمراء في الدائرة الورديّة اللون، إلى عنقود يشير إلى أنها تقتبس كثيرًا المؤلّفين التالية أسماؤهم (بحسب الترتيب التنازلي لعدد مرّات الإقتباس): «البنك الدولي» (WB)، ريتشارد ه. ماك أدامز، كريمة كريّم، «منظمة العمل الدوليّة» (ILO)، «صندوق النقد الدولي» (IMF)، لوك أنسلين، وآخرون.

وعلى الرغم من حلول «البنك الدولي» في مرتبة الصدارة بصفته المؤلّف الأكثر إقتباسًا في الشبكة وفي العنقود، يبقى غير مقتبَسٍ بشكلٍ موحّد من قبل كافة وسطاء عنقود اللغة الإنكليزيّة. فمثلما تظهر الخريطة، الأطراف الأدكن لونًا والمرتبطة به تتصل بعددٍ قليلٍ من المؤلّفين الآخرين، أما الأطراف الأزهى لونًا فتربط «البنك الدولي» ببقيّة أعضاء العنقود. ويلاحَظ أنه مقتبَسٌ بشكلٍ مشتركٍ إلى حدٍّ كبيرٍ لدى كونتين وودون (Quentin Wodon)، وهو مستشارٌ لقسم التعليم في «البنك الدولي»، وريتشارد ه. ماك أدامز، وهو عالم إقتصادٍ كان فردًا من فريق البحث الإقتصادي في مجموعة «البنك الدولي»،

و»صندوق النقد الدولي» وهو بدوره على إرتباطٍ وثيقٍ بـ»البنك الدولي»، ومع «الأمم المتّحدة» كمؤلّفٍ عام. ينطوي هذا العنقود الفرعي على الكثير من التكرار والإطناب نظرًا لكون كلّ المذكورين فيه على إرتباطٍ وثيقٍ بـ»البنك الدولي» أو بمؤسّسات منظومة «الأمم المتّحدة». ما يدلّ على أن المؤلّفين الذين يقتبسون «البنك الدولي» يميلون إلى إقتباس باحثين ومؤسّسات على إرتباطٍ وثيقٍ به، ما يخلق بالتالي خطابًا تهيمن عليه رواية «البنك الدولي».

2. عنقود اللغة العربيّة

تتمثّل المقالات العربيّة بنقطةٍ خضراء في الدائرة ذات اللون الأزرق الضارب إلى الخضرة إلى أسفل لجهة اليمين، وتنتمي إلى عنقود يكثر فيه إقتباس المؤلّفين التالية أسماؤهم (يحسب الترتيب التنازلي لعدد مرّات الإقتباس): «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ» (UNDP)، «لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا» (ESCWA)، هبة الليثي، دوخي الحنيطي، وآخرين. الخطاب في هذا العنقود يشبه، وإن بدرجةٍ أقلّ، ذاك الحاضر في عنقود اللغة الإنكليزيّة لجهة تأثّره بشكلٍ كبيرٍ بوكالات «الأمم المتّحدة» وعلماء الإقتصاد التابعين لها، مثل «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ»، و»لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا»، و»منظمة الأغذية والزراعة» (FAO)، وهبة الليثي، خبيرة الإحصاء المصريّة والباحثة في «منتدى البحوث الإقتصاديّة». أما دوخي الحنيطي، وهو عالم إقتصادٍ أردني مرتبطٌ أيضًا بمؤسّسات «الأمم المتّحدة» كخبيرٍ ومستشارٍ، فتتميّز مساهمته في العنقود بأنه يكتب باللغتين العربيّة والإنكليزيّة، كما يؤدّي دور المعبر إلى عنقود اللغة الإنكليزيّة.

3. عنقود اللغة الفرنسيّة

يظهر عنقود اللغة الفرنسيّة في الدائرة الزرقاء إلى الوسط، وأكثر مؤلّفيها إقتباسًا بشكلٍ مشتركٍ هم بالترتيب التنازلي: مارتن رافاليون، غوراف دات، ناناك كاكواني، شاوهوا تشن، آرت كراي، ودافيد دولار، وجميعهم عملوا في «البنك الدولي» كعلماء إقتصادٍ أو خبراء إحصاء. بالتالي، فإنّ خطاب الفقر باللغة الفرنسيّة يتأثر أيضًا إلى حدٍّ كبيرٍ برواية «البنك الدولي». هنا، يؤدّي غوراف دات دور المعبر إلى عنقود اللغة الإنكليزيّة.

4. عنقود أمارتيا سن

على هامش الشبكة (الدائرة ذات اللون البيج/البني الفاتح إلى الأعلى)، يوجد عنقود فريدٌ فيه عُقَدٌ أقلّ وروابط أكثر إرتخاءً على المستوى الداخلي ومع العناقيد الأخرى. يهيمن عليه مؤلّفٌ واحدٌ مؤثرٌ إلى حدٍّ كبيرٍ، ويمتلك مكانةً مميّزةً في الخطاب حول الفقر. أمارتيا سن هو واحدٌ من علماء الإقتصاد القلائل المقتبَسين لنظريّاتهم كما لطرائقهم الإقتصاديّة القياسيّة وقياسات الفقر. هو عالم إقتصادٍ هنديٍّ، حائزٌ على «جائزة نوبل»، ويُقتبَس عنه في الغالب إطاره البديهيّ (Sen 1976) ونظريّاته حول الفقر المتعدّد

الأبعاد (Sen 1987). هو واحدٌ من الأكثر إقتباسًا بين المؤلّفين الذين لا يتبعون مؤسّسات «الأمم المتّحدة»، ولو أنه أثّر في تقارير التنمية البشريّة الصادرة عن «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ» وخطاب «البنك الدولي» حول الفقر، بمقاربته المرتكزة على القدرة على تعريف الفقر. تُعَدّ مساهمته في قياس التنمية البشريّة محوريّةً في المعارف التي أنتجتها «الأمم المتّحدة» و»البنك الدولي» في هذا المجال.

5. عنقود فوستر-غرير-ثوربيكي

يقدّم العنقود (Foster-Greer-Thorbecke cluster) الممثَّل بالدائرة الأرجوانيّة اللون إلى الأعلى كلا من فرنسوا بورغينيون، ووليام إيسترلي، وجايمس فوستر، وإريك ثوربيكي، وجويل غرير كمحاور رئيسيّة. العقدة المحوريّة الأهمّ يمثّلها فرنسوا بورغينيون، أستاذ العلوم الإقتصاديّة في «مدرسة الإقتصاد في باريس»، وشغل منصبَي رئيس الخبراء الإقتصاديّين والنائب الأول لرئيس «البنك الدولي» في واشنطن. أكثر ما يُقتبَس عنه هو عمله في مجال التحويلات وإستهداف الفقر (Bourguignon and Fields 1997).

6. عنقود أتكنسون-بيبي-دوكلو

يوجد عنقود سادسٌ في الدائرة ذات اللون الأخضر الفاتح (Atkison-Bibi-Duclos cluster)، وهو يتركّز حول علماء الإقتصاد جان-إيف دوكلو، وأنتوني أتكنسون، وسامي بيبي. دولكو هو باحثٌ في المركز الجامعي البيني المتخصّص بالخطر والسياسات الإقتصاديّة والإستخدام (EEPRIC)، ومنسّق برامج في «منظمة الشراكة للسياسة الإقتصاديّة»، وهي منظمةٌ دوليّةٌ تربط الباحثين على مستوى العالم. أكثر ما يُقتبَس عنه عمله في قياس عدم الإنصاف الأفقيّ (Duclos and Lambert 1998).

7. عنقود كانبور-ديتون-بسلي-فيلدز

يتضمّن العنقود الأخير في شبكة الإقتباس المشترك، في الدائرة الخضراء إلى أسفل اليسار، عدّة علماء إقتصادٍ بينهم المرتبطون إرتباطًا وثيقًا بـ»البنك الدولي». ويشكّل العقدة المركزيّة رافي كانبور، عالم الإقتصاد والأستاذ الجامعي البريطاني الذي عمل في «البنك الدولي» لعقدَين من الزمن تقريبًا، وتولّى إدارة «تقرير التنمية العالميّة» (Ravi Kanbur n.d.). أكثر ما يُقتبَس عنه هو عمله مع تيم بسلي حول الإعانات الغذائيّة (Besley and Kanbur, 1988).

المؤلّفون الأكثر إقتباسًا

عند تتبّع الإنتماءات المؤسّسيّة لأهمّ المساهمين في الخطاب، يبيّن الجدول 2 أنّ من بين أكثر من 25 مؤلّفًا يتمّ إقتباسهم حول موضوع الفقر في العالم العربي، يحضر 19 مؤلّفًا محوريًّا متموضعين وسط عناقيد الإقتباس المشترك، وثلاثة مؤلّفين شبه هامشيّين يتموضعون في وسط وعلى هامش كلّ عنقود، وثلاثة مؤلّفين هامشيّين يظهرون عند الحدود الخارجيّة للعناقيد. يمكن جمع المؤلّفين

في المركز ضمن الفئات التالية: مؤلّفون ينتمون بشكلٍ مباشرٍ إلى منظومة «الأمم المتّحدة» ووكالاتها المتخصّصة، أي «البنك الدولي»، و»برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ»، و»لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا»، وموظّفيها؛ عالِما إقتصاد عربيّين ينتميان إلى «منتدى البحوث الإقتصاديّة»؛ وأكاديميّون (علماء إقتصادٍ بأغلبهم) تأثّروا بعمل وكالات «الأمم المتّحدة» المتخصّصة، من دون أن ينتموا بشكلٍ مباشرٍ إليها. أما المؤلّفون شبه الطرفيين فهم «منظمة العمل الدوليّة»، وهي وكالةٌ أمميّةٌ متخصّصة، وخبيرا إقتصاد أكاديميّان غير مرتبطين بـ»الأمم المتّحدة» ووكالاتها. وتبقى فئة المؤلّفين الطرفيين، ومن ضمنهم خبيرا إقتصادٍ عربيّان لا ينتميان لا إلى «منتدى البحوث الإقتصاديّة» ولا إلى وكالات «الأمم المتّحدة»، وعالم إقتصادٍ متخصّص في الإقتصاد القياسي المكاني.

الجدول 2. المؤلّفون الأكثر إقتباسًا

المؤلف المقتبِّس، الموقعِ في الشبكة	عدد الإقتباسات	أكثر ما يِقتبِس عنه	الإنتماء	الرابط مع المؤلّفين المقتبسين الآخرين
«البنك الدولي»، مركزي	208	بيانات «تقرير التنمية العالميّة»		وكالة متخصصة تابعة لـ“الأمم المتّحدة“
مارتن رافاليون، مركزي	173	خطوات قياس الفقر (Ravallion 1998)	في سنة 3102، إفتتح «أستاذية إدموند د. فلاّني في الإقتصاد» في «جامعة جورج تاون»، وكان قبلها مدير قسم البحوث في «البنك الدولي» في واشنطن	مدير قسم البحوث في «البنك الدولي» من 1988 إلى 2013
برنامج «الأمم المتحدة الإنمّائي»: مركزيّ	119	تقارير التنمية البشريّة		وكالة متخصصة تابعة لـ»الأمّم المتحدة»، متأثرة بمقاربة «سنّ» الخاصة بالقدرة

غوراف دات، مركزي	66	إستهداف الفقر (Datt and Ravallion 1995)	«جامعة موناش»، ملبورن، أستراليا	شغل مناصب بحثية في «البنك الدوّلي»، وشارك مارتن رافاليون تأليف منشورات قصيرة
أمارتيا سن، مركزي	58	الفقر المتعدد الأبعاد (Sen 1987) والإطار البديهي (Sen 1976)	أستاذ علوم إقتصادية وفلسفّة في «جامعة هارفرد»	أثّر على تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج «الأمم المتحدة الإنمائي»
هبة الليثي، مركزي	54	دراسات حول خطّ الفقر (الليثي 1996)	أستاذة إحصاء، «جامعة القاهرة»	باحثة مع «منتدى البحوث الإقتصادية»، تتعاون مّع سامي بيبي
سامي بيبي، مركزي	50	منهجية لدراسة موالاةّ الفقر في النمو الإقتصادي (Bibi 2005)	مستشار أبحاث في تطوير الموارد البشرية والمهارات فيّ كندا (HRSDC)، برنامج العمل، قسم تطوير البحوث والتنمية	باحث مع «منتدى البحوث الإقتصادية»، يتعاون مّع هبة الليثي، أعطى ورشات عمل حول برمجيات الإقتصاد القّياسي (STRATA) لتحليل الفقر في معهد «البنك الدولي» و«برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ» في سوريا، وهو على صلة وثيقة بجان إيف دوكلو

جان إيف دوكلو، مركزي	47	قياس عدم الإنصاف الأفقيّ (Duclos and Lamber 1998)	باحث في «المركز الجامعي البيني المتخصّص بالخطر والسيّاسات الإقتصادية والاستخدّام» (CIRPEE)، وأستاذ في «جامعة لافال»	تعاون مع سامي بيبي
ناناك كاكواني، مركزي	47	النمو الإقتصادي واللاّمساواة (Kakwani and Pernia 2000)	أستاذ علوم إقتصادية في «جامعةّ ساوث ويلز»، أستراليا	مستشار في «البنك الدولي» في واشطن و»برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ» قي مانيلا
لجنة «الأمم المتّحدة الإقتصادية والاجتماعيّة لغربي آسيّا» مركزي	47	المؤشّرات الإقتّصادية من الأوراق التّقنيّة		وكالة متخصصة تابعة لـ"الأمّم المتّحدة"، تتعاون معّ "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ"
فرنسوا بورغينيون، مركزي	45	التحويلات وإستهداف الفقر (Bourguigon and Fields 1997)	أستاذ علوم إقتصادية، «مدرسةّ الإقتصاد في باريس»	كان رئيس فريق الخبراء الإقتصاديين والنائب الأّول لرئيس «البنك الدولي» في واشنطن، عمل مع شاكرافارتي وأتكنسون

إريك ثوربيكي، مركزي	43	مقاييس الفقر لفوستر-غرير-ثوربيكي	أستاذ علوم إقتصادية، «جامعةّ كورنيل»	وضع مؤشّر FGT البروفسور إريك ثوربيكي، وطالبه السابق الأستاذ دويل غرير، وطالب الدراسات العليا في «جامعة كورنيل» آنذاك البروفسور جايمس فوستر
رافي كانبور، مركزي	43	الإعانات الغذائيةّ (Besley and Kanbur 1988).	أستاذ علوم إقتصادية، «جامعةّ كورنيل»	دكتوراه فلسفة (أكسفورد). المشرفون على الأطروحة: جوزيف ستيغليتز، وجايمس مرليز، وأمارتيا سن 1989-1997 «البنك الدولي»
أنتوني أتكنسون (سير)، مركزي	42	مقياس اللامساواة (Atkinson 1970)	عميد، كلّية نافيلد، «جامعة أكسفورد»	شارك فرنسوا بورغينيون تأليف كتاب
شاوهوا تشن، مركزي	41	منحنى حدوث النموّ (Ravallion and Chen, 2003)	كبير خبراء الإحصاء في مجموعة البحوث حول إقتصاديات التنمية في «البّنك الدولي»	كبير خبراء الإحصاء في مجموعة البحوث حول إقتصاديات التنمية في «البّنك الدولي»، تعاون مع مارتن رافاليون وغوراف دات

جويل غرير، مركزي	38	مقاييس الفقر لفوستر-غرير-ثوربيكي	«مكتب المحاسبة العامة الأميركي» في واشنطن، و«جامعة كورنيل» سابقًا	وضع مؤشّر FGT البروفسور إريك ثوربيكي، وطالبه السابق الأستاذ دويل غرير، وطالب الدراسات العليا في «جامعة كورنيل» آنذاك البروفسور جايمس فوستر
ريتشارد ه. ماك أدامز، مركزي	38	قياس اللامساواة والفقر (Adams and Page 2003)	أستاذ قانون في كلّية الحقوق في «جامعة شيكاغو»	
وليام إيسترلي، مركزي	30	النموّ الإقتصادي	أستاذ أستاذ علوم إقتصادية، «جامعة نيويورك»	«البنك الدولي» 1985-2001
جايمس فوستر، مركزي	29	مقاييس الفقر لفوستر-غرير-ثوربيكي	أستاذ علوم إقتصادية وشؤون دولية في «مدرّسة إليون للشؤون الدوليّة» في «جامعة جوّرج واشنطن»	وضع مؤشّر FGT البروفسور إريك ثوربيكي، وطالبه السابق الأستاذ دويل غرير، وطالب الدراسات العليا في «جامعة كورنيل» آنذاك البروفسور جايمس فوستر ألّف كتابًا مع أمارتيا سن وشاركها التدريس
دوخي الحنيطي، طرفي	23	الفقر في الريف (الحنيطي2005)	أستاذ التنمية الريفية وعلم الإقتصّاد الزراعي، «جامعة الأردن»	

كريمة كريّم، طرفي	21	قياس الفقر لمصر	أستاذة علوم إقتصادية، كلّية التجارة (فرع الفتيات)، "جامعة الأزهر"	مستشارة في «البنك الدولي»، و«برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي»، و«لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والاجتماعّية لغربي آسيّا»، و«منظمة العمل الدوليّة»
لوك أنسلين، طرفي	21	التحليل الإنحداري المكاني (Anselin 2003)	مدير كلّية العلوم الجغرافية والتخطيط المدني، «جامعة ولاية أريزونا»	
ساتيا ر. اكرافارتي، شبه هامشيّة	21	قياس الفقر (Chakravarty 1983)	أستاذ علوم إقتصادية في "المعهد الإحصائي الهندي"، في كلكتا، الهند	شارك بورغينيون ورافي كانبور تأليف منشورات
"منظمة العمل الدولية"، شبه طّرفي	21	أرقام حول الإستخدام		وكالة متخصصة تابعة لـ"الأمّم المتّحدة"
أنغوس ديتون، شبه طرفي	20	قياس الفقر في الهند وحول العالم (Deaton 2005)	أستاذ علوم إقتصادية وشؤون دولية في "كلّية وودّرو ويسلون للشؤون العامة والدولّية" في قسم علوم الإقتصاد في "جامعة برنستون"	

المصدر: مجموعة بيانات المؤلفين إستنادًا إلى 201 مقال (2015)

1. المؤلّفون في المركز: منظومة «الأمم المتّحدة»

إنّ أهمّ المؤلّفين في المركز، الذين يشكّلون أساس عناقيد الإقتباس المشترك وقلبها، هم فعليًّا من وكالات وموظّفي منظومة «الأمم المتّحدة»: «البنك الدولي»، «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ»، «لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا»، والمؤلّفون الذين عملوا لدى هذه المؤسسات، أو تعاونوا معها بشكلٍ كبيرٍ، وهم مارتن رافاليون، غوارف دات، ناناك كاكواني، فرنسوا بروغينيون، رافي كانبور، شاوهوا تشن، ووليام إيسترلي.

المؤلّف الأكثر إقتباسًا في عيّنتنا هو «البنك الدولي»، وهو وكالةٌ متخصّصةٌ تابعةٌ لـ«الأمم المتّحدة» ومن المؤسّسات التي أنتجها «بريتون وودز». ففي خلال الحرب العالميّة الثانية، إجتمع مندوبون عن 44 أمّةً في بريتون وودز في ولاية نيو هامبشير الأميركيّة وعقدوا مؤتمر «بريتون وودز». فيه، أنشأوا مجموعة قواعد ومؤسّسات مهمتها إدارة النظام الإقتصادي العالمي، ورسموا خطّة تأسيس «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، اللذين باشرا العمل سنة 1945. وتهدف مهمة «البنك الدولي» المعلنة إلى «القضاء على الفقر وتعزيز الإزدهار المشترك» (The IMF and the World Bank 2014). وقد نشر «البنك الدولي» ما يزيد عن 15 ألف مقالةٍ أكاديميّةٍ وكتابٍ منذ العام 1995. ويدلّ تكرار إقتباس هذه المنشورات على أثرها الهائل في الدراسات حول التنمية والفكر في هذا المجال (DEC 2012).

2. المؤلّفون في المركز: الأكاديميّون غير المنتمين إلى منظومة «الأمم المتّحدة»

إنّ المؤلّفين الأكثر إقتباسًا من غير المنتمين إلى منظومة «الأمم المتّحدة» هم بغالبيتهم علماء إقتصاد أكاديميّين، لهم خبرةٌ طويلةٌ في العمل كأساتذة جامعيّين، ولهم أثرٌ في عمل الوكالات الأمميّة بطرقٍ واضحةٍ يمكن تقفّيها، لكنهم لم يعملوا يومًا في إحدى هذه الوكالات. المؤلّف المقتبَس الأهمّ في هذه الفئة هو أمارتيا سن، الحائز على «جائزة نوبل»، وأستاذ علوم الإقتصاد في «جامعة هارفرد». سن، المعروف بحسّه الأخلاقيّ والإنساني العالي، يُلقَّب في وطنه الأم الهند بـ«أمّ تريزا الإقتصاد». ساهم في وضع مؤشّر التنمية البشريّة الخاصّ بـ«الأمم المتّحدة» الذي أصبح في ما بعد «المصدر الدولي الأكثر موثوقيّةً لمقارنات الرفاه بين البلدان» (Steele 2001). كما ساهم في التعريف المتعدّد الأبعاد للفقر، الذي يدرس «القدرة» على العمل ضمن مجتمعٍ، ويشمل أبعادًا تضاف إلى الدخل، مثل التعليم، والصحّة، والأمن، والثقة بالنفس، والنفاذ إلى الفرص والموارد، وحقوق الإنسان (Sen 1987).

3. المؤلّفون في المركز: علماء الإقتصاد العرب المنتمين إلى «منتدى البحوث الإقتصاديّة»

سامي بيبي وهبة الليثي هما المؤلّفان العربيّان الوحيدان اللذان يتمتّعان بموقعٍ محوريّ في شبكة الإقتباس المشترك. والإثنان أكاديميّان وباحثان في «منتدى البحوث الإقتصاديّة». هبة الليثي هي

أستاذةٌ جامعيّةٌ مصريّةٌ متخصّصةٌ في علم الإحصاء، أكثر ما يُقتبَس عنها دراساتها حول خط الفقر (El-Laithy 1996). ومن الجدير ذكره أنّ هذين المؤلّفين مقتبَسَين بشكلٍ أساسيٍّ في المقالات التي ينتمي مؤلّفوها إلى مؤسّساتٍ ضمن المنطقة، ما يدلّ على حدوث جدالٍ محليٍّ حول الفقر.

4. المؤلّفون شبه الطرفيين

إنّ «منظّمة العمل الدوليّة» هي الوكالة الأمميّة الوحيدة التي لا تشغل موقعًا محوريًّا في شبكة الإقتباس المشترك. كمنظّمةٍ متخصّصةٍ في حقوق الإستخدام والبيانات ذات الصلة، قد يعود موقعها شبه الطرفي إلى دورها الأقل إرتباطًا بالخطاب حول الفقر، بالمقارنة مثلًا مع دور «البنك الدولي» أو «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ». أكثر ما يُقتبَس عن «منظّمة العمل الدوليّة» هو في العادة أرقام الإستخدام. أما العقدة شبه الطرفية الأخرى فيمثّلها ساتيا شاكرافارتي، وهو عالم إقتصادٍ هندي شارك عددًا من المؤلّفين في المركز مثل فرنسوا بورغينيون ورافي كانبور كتابة المنشورات. المؤلّف شبه الطرفي الثالث في لائحة الـ25 مؤلّفًا الأكثر إقتباسًا هو أنغوس ديتون، عالم إقتصادٍ أكاديميٍّ، ليست له أي إنتماءاتٍ تربطه بمنظومة «الأمم المتّحدة».

5. المؤلّفون الطرفيون

يملك ثلاثةٌ من بين المؤلّفين الـ25 الأكثر إقتباسًا موقعًا هامشيًّا في شبكة الإقتباس المشترك، وهم: دوخي الحنيطي، كريمة كريّم، ولوك أنسلين. الحنيطي وكريّم هما عالما إقتصادٍ عربيّان، فالحنيطي أردني وكريّم مصريّة. وفيما عملت كريّم مستشارةً في «البنك الدولي»، و»برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ»، و»لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا»، و»منظّمة العمل الدوليّة»، فإنّ الحنيطي مستقلٌّ عن منظومة «الأمم المتّحدة». الأرقام المتعلّقة بالفقر في مصر هي أكثر ما يُقتبَس عن كريّم، أما الحنيطي فيُقتبَس عنه عمله حول الفقر في الريف (Hunaiti 2005). لوك أنسلين هو أيضًا عالمٌ إقتصاديٌّ أكاديميٌّ متخصّصٌ في الإقتصاد القياسي المكاني، ولا ينتمي إلى منظومة «الأمم المتّحدة».

4. التحليل النوعي لإنتاج المعرفة حول الفقر في العالم العربي

يكشف التحليل النوعي النصّي للمقالات في عيّنتنا أنّ المعرفة حول الفقر في العالم العربي هي ذات طبيعةٍ إيديولوجيّةٍ كاسحةٍ، عاكسا تطوّر «إجماع واشنطن» في الولايات المتّحدة. فالمعرفة حول الفقر هي «مشروع لليبراليّة في القرن العشرين ... متجذّرٌ بعمقٍ في نشأة ’الليبراليّة الحديثة‘ التي برزت في الثقافة السياسيّة الأورو-أميركيّة في أواخر القرن التاسع عشر كبديلٍ عن الفردانيّة المرتكزة على عدم التدخّل والسائدة في العصر الصناعي» (O’Connor 2001, 8).

مرّ الخطاب الغربي حول الفقر في بلدان العالم الثالث، الذي قاده «البنك الدولي» وعلماء إقتصادٍ أكاديميّون، بثلاث مراحل من التطوّر الإيديولوجيّ والتحوّلات في البرادغمات. النقطة المرجعيّة الأساس في هذا التطوّر التاريخيّ هي «إجماع واشنطن»، أي إجماع المؤسّسات الماليّة الدوليّة، والحكومة الأميركيّة، و»مجلس الإحتياطيّ الفدرالي»، وأهمّ مؤسّسات الدراسات في واشنطن، على تطبيق عددٍ من السياسات الإصلاحيّة لتحفيز النموّ، وخفض التضخّم، والحفاظ على ميزان مدفوعاتٍ سليم، وتوزيع المدخول بشكلٍ منصفٍ في العالم النامي (Lora 2009). من هنا، توزّعت المراحل الثلاث كالتالي: مرحلة ما قبل «إجماع واشنطن»، مرحلة «إجماع واشنطن»، ومرحلة «ما بعد إجماع واشنطن» (Saad-Filho 2010).

تُلاحَظ هيمنة خطابٍ يقدّم منافع النموّ الإقتصادي، والإصلاح الإقتصادي/تحرير السوق، والإعانات والتحويلات، كإستراتيجيّات لمحاربة الفقر، تُختبَر عبر إستخدام نماذج محاكاة السياسة. ما يتوافق مجدّدًا مع البرادغم «الإنتشاريّ» الذي يزعم أنّ الحدّ من الفقر هو، في الواقع، نتيجةٌ ثانويّةٌ للنموّ الإقتصادي والسياسات النيوليبراليّة. فيظهر النموّ الشامل في الكتابات ممثّلًا بمصطلح «النموّ الشامل لمصالح الفقراء». وكما كان متوقعًا، لم يحصد دور الهبات الخيريّة، وإعادة توزيع الدخل، والقطاع الخاص، والتعليم، والرعاية الصحيّة، إلا على قليل الإهتمام في مقالات العيّنة (نظرًا لعدم تناسب هذا الدور مع البرادغم السائد). لكن الغريب أن التمويل الأصغر، باعتباره إستراتيجيّة أساسيّة للتخلّص من الفقر، وعلى الرغم من أنه إستحوذ على قدرٍ هائلٍ من الإهتمام حول العالم، لم يرد ذكره في عيّنتنا. حتى في المقالات الأقلّ نيوليبراليّةً، يبقى الدفاع عن السوق والأداء الإقتصادي حاضرًا حتى لو لم تنتج عنهما فائدةٌ كبيرةٌ. فمثلًا، يرد في مقالةٍ تستخدم هذا الخطاب: «على الرغم من الجدل حول الرابط السببي بين الإنفتاح والأداء الإقتصادي في الكتابات، يتمّ الإقرار عامّةً بفضائل مساهمات التجارة في تسريع النموّ والحدّ من الفقر» (Hassine and Kandil 2008,2).

إضافةً إلى التحيّز النيوليبرالي السائد في الخطاب، تظهر روايةٌ أقلّ هيمنةً وفي قلّةٍ من المقالات، تشير برادغماتها وأطرها ومواضيع نقاشها إلى الثغرات والسهوات في الرواية النيوليبراليّة، وتطرح في الوقت نفسه مفاهيماً ومنهجيّاتٍ بديلةً، وحلولًا مرتبطةً بالفقر في العالم العربي. ترتكز النتائج على تحليلٍ نصّيٍ نوعي لِما يقارب 17 مقالةً، تقدّم موقعًا متلائمًا بديلًا في الخطاب حول الفقر. يطلق هذا الخطاب المناهض للنيوليبراليّة عدّة حججٍ تعترض على فوائد العولمة في الحدّ من الفقر، وتنتقد آثار برامج التكيّف الهيكلي التي تشكّل غالبًا وصفة «البنك الدولي» أو «صندوق النقد الدولي» الإقتصاديّة للبلدان النامية، كما تشكّك في صحّة حجّة «النموّ الإنتشاريّ». في سبيل المثال، تشير بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الإندماج في الإقتصاد العالمي وحالة الفقر (عزام 2010). كما أفادت بحرى (2009) أن الدول العربية ضعيفة من ناحية حجمها الإقتصادي، الأمر الذي يصعب عايها أن تواجه تحديات العولمة.

فضلًا عن الإعتراض علنًا على حركة مناهضة الليبراليّة، يستعين بعض المؤلّفين بخطابٍ بديلٍ يستخدم طرقًا نوعيّةً للإفلات من التقليد الكمّي المهيمن على الدراسات حول الفقر في العالم العربي. ويشير آخرون إلى مفاهيم وحلولٍ محليّةٍ دينيّةٍ متعلّقة بالفقر، كاشفين أنّها بأغلبها تتماشى مع المفاهيم العلمانيّة، وتقدّم سرديّاتها ذات الصلّة حلولًا غير مستثمرةٍ بعد مصمّمةً للتخفيف من الفقر واللامساواة. تبحث مقالتان فقط في السياق التاريخيّ للفقر العربي، عبر دراسة تاريخ الإستعمار، والإمبرياليّة، والحرب، والنزاع. وتخرج مقالةٌ واحدةٌ بعنصرٍ إستثنائيٍّ يتمثّل بإشراك «أصوات الفقراء» في الدراسة، ومقارنتها مع بيانات المستوى الكلي.

5. الخاتمة

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّ غالبيّة المعارف الأكاديميّة حول الفقر في العالم العربي تحذو حذو المقالة الإقتصاديّة التجريبيّة النموذجيّة، لجهة الإستناد إلى معايير مجموعة مؤسّسات «الأمم المتّحدة» في هيكليّاتها ومنهجيّاتها. وتبرز هيمنة علم الإقتصاد على إنتاج هذه المعرفة، في مقابل نقص المساهمات السوسيولوجيّة، الأنثروبولوجيّة، التاريخيّة، السياسيّة، أو المتعدّدة التخصّصات. وذلك بعدما وجه الخطاب الدولي عناية البلدان إلى وضع إستراتيجيات لتحقيق الأهداف الثمانية للألفية الجديدة والتي يتقدمها القضاء على الجوع والفقر المدقع (الزقوزي 2010).

تُستخدَم الطريقة الكمّيّة بكثافةٍ، فيما تبدو الطريقة النوعيّة شبه مهمَلة. إنّ مصدر البيانات ثانويٌّ بالغالب، ويظهر نقصًا في العمل الميداني المحدَّد الهدف. ويبرز الغياب التام لدراسةٍ حول اللامساواة أو تحليلٍ للطبقات بصفتها الصورة الأوسع للمشهد الذي يسوده الفقر. ينتقد فوّاز طرابلسي (2009) دراسات الفقر بصفتها تأتي لتحلّ محل الدراسات حول توزيع المدخول — إذ تقتصر هذه الأخيرة في أفضل أحوالها راهنًا على تناول المستوى العالمي (المليار، الأثرياء، والآخرون) — ، مع بدء تشبيه الفقر بكارثةٍ طبيعيّةٍ أو مرضٍ مُعْدٍ. بالنتيجة، نحن ندرس الفقر من دون دراسة الثراء، ونعرّف «الفقراء» من دون «الأثرياء». أما الطبقات الوسطى فإما تختزلها فرضيّة أنها تتراجع في الحجم والفاعليّة وبالتالي تنقرض، أو تُكلَّف بحفظ الرسالة الديمقراطيّة. وفي الحالتين، لا يتمّ إستثمار سوى القليل من الجهود الاجتماعيّة السياسيّة في دراسة السلوك السياسي، على إعتبار أنها كطبقة قد تميل نحو سلوكٍ سياسيٍّ متجانسٍ وأحادي الإتجاه. في الوقت عينه، يرى توماس بيكيتي (Piketty 2014) أنّ النظام الضريبي هو السبب الرئيسي وراء اللامساواة الاجتماعيّة، فيدعو إلى فرض ضريبةٍ على رأس المال من أجل إعادة توزيع الثروة.

يُعنى السواد الأعظم من المقالات بإستراتيجيّات الحدّ من الفقر، من دون إيلاء كثير الإهتمام إلى محدّدات الفقر أو أسبابه. ويبرز برادغم نيوليبراليٌّ سائدٌ رَوّج له «إجماع واشنطن»، يلاحَظ حضوره

في التحليل النصّي للمقالات. فأغلبها يؤيّد السوق الحرّة، وتحرير التجارة، والعولمة، ويتجاهل دور البنية الإقتصاديّة الأكبر، وإخفاقات السوق، وطبقة غير الفقراء، وإعادة توزيع المدخول، والهبات الخيريّة، والتمويل الأصغر، إلخ.

ويلاحَظ أيضًا أنّ غالبية المقالات أُنتِجَت باللغة الإنكليزيّة، على الرغم من أنّ ثلثيها مكتوبٌ داخل العالم العربي على أيدي مؤلّفين ليسوا في الشتات. كذلك، تظهر هيمنةٌ غربيّةٌ في طرائق الفكر والبنيّة واللغة. بإختصار، «تُعتبَر العولمة الآن اللعبة الوحيدة السائدة، لذا حريٌّ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلّم قواعد هذه اللعبة والبدء باللعب حسبها، وإلا سيكون عليها تحمّل عواقب وخيمة» (Bush 2004, 676).

*** هذا المقال نسخة معرّبة للمقال المكتوب باللغة الإنجليزية.**

الملاحظات

[1] تضمّ قاعدة البيانات 1015 مجلّةً أكاديميّةً وإحصائيّةً صادرةً عن هيئاتٍ مختلفةٍ (جامعات، مراكز أبحاث، دوائر إحصاء رسميّة، مصارف مركزيّة، جمعيّات علميّة، ومنظمات إقليميّة) في العالم العربي، بثلاث لغاتٍ: العربيّة، الإنكليزيّة، والفرنسيّة، مع هيمنة أساسية للغة العربيّة. إضافة لقاعدة البيانات «معرفة» هناك قاعدة بيانات أخرى لها تقريبًا نفس التغطية تدعى «المنهل» (http:// www.almanhal.com). وهناك قاعدة متخصصة في اختصاص التربية فقط (المنتَجة في العالم العربي أو عن العالم العربي)، وتدعى «شمعة» («شبكة المعلومات العربيّة التربويّة»). حاليًّا، يتوفّر نحو 20 ألف دراسةٍ موثّقةٍ في «شمعة»، 5 آلافٍ منها تحضر بنصّها الكامل.

[2] في المجلّات التالية: «إضافات»، «عمران»، «مؤتة للبحوث والدراسات»، و«The National Sociological Journal».

[3] إنّ «منتدى البحوث الإقتصاديّة» هو مركزٌ وشبكة أبحاثٍ (لديه صفة «منظّمة غير حكوميّة»)، مكرّسٌ للبحث الإقتصادي في سبيل التنمية في العالم العربي وتركيا وإيران. وقد أدّى «البنك الدولي» دورًا هامًا في تأسيسه ودعمه ماليًّا، كما أنّ المنتدى هو مشروع لـ«برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي»، ويحظى بدعم البرنامج على المستوى المؤسّسي.

[4] هو عالم إقتصادٍ تونسي يشغل حاليًا منصب مستشار أبحاث في «تطوير الموارد البشريّة والمهارات في كندا» (HRSDC). وهو أيضًا باحثُ في «منتدى البحوث الإقتصاديّة». عمل في السابق أستاذ إقتصادٍ، وأعطى ورش عملٍ حول برمجيّات الإقتصاد القياسي (STRATA) لتحليل الفقر في معهد «البنك الدولي» و»برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ» في سوريا. حاز على إجازات دراساتٍ عليا في علم الإقتصاد من تونس وكندا.

[5] الإقتباس المشترك هو عدد المرّات التي شهدت إقتباس مؤلّفين سويًّا في المقالة نفسها. إنّ خريطة الإقتباس المشترك هي جزءٌ لا يتجزأ من الدراسة البيليومتريّة وقد طرحها للمرة الأولى وايت وغريفيث عام 1982. ما من تمييزٍ بين مؤلّفين مشاركَين مقتبَسين في المقال ذاته ومؤلّفين مقتبسَين في مقالين مختلفين، حيث أنّ ذلك لا يؤثر على صحّة شبكة الإقتباس المشترك كتصويرٍ للخطاب بين المؤلّفين.

[6] بشكلٍ أدقّ، يسمّى المقياس الذي نستخدمه «نماذج سحب الظهور المشتركة المستندة إلى المعلومات المتبادلة والمرجّحة الفرق». وينتج التماثل بين مؤلّفين عن المقارنة بين مواصفات المعلومات المشتركة التي يتشاركانها مع كل المؤلّفين الآخرين في الشبكة.

[7] «كورتكست ماندجر» هي جزء من المنصة الرقمية لـ»معهد البحث والإبتكار في منطقة فرانسيليان» (IFRIS -Société ,Innovation ,Recherche Francilien Institut) التي تشمل نفاذًا مباشرًا إلى أدوات حوسبة الشبكات.

ببليوغرافيا

طرابلسي، فواز. 2009. ”المجالات العامة والفضاء الحضري: مقاربة نقدية مقارِنة“. **المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات»**. عدد 5.

الزقوزي، مفيدة خالد. 2010. ”الفقر: المفهوم والأبعاد ومنهجية القياس: رؤية لفهم الفقر الحضري“. **مجلة الجامعة المغاربية**، مجلد 5 عدد 9.

بحرى، دلال. 2009. ”الفقر والعولمة“. **دراسات إستراتيجية : دورية فصلية**. عدد 8.

عزام ، أسماء. 2010. ”العولمة الإقتصادية والحد من الفقر في مصر“. **النهضة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**. عدد 1.

Abdelbaki, Hisham Handal. 2013. “The Impact of Zakat on Poverty and Income Inequality in Bahrain.” Review of Integrative Business and Economics 2(1).

Abouchedid, Kamal, and Ramzi Nasser. 2001. “Poverty Attitudes and their

Determinants in Lebanon's Plural Society." Journal of Economic Psychology 22, 271-282.

Adams, Richard H., and John Page. 2003. "Poverty, Inequality and Growth in Selected Middle East and North Africa Countries, 1980–2000." World Development 31:2027–2048.

Ali, Ali Abdel Gadir. 2007. "Poverty in the Arab Region: A Selective Review." In Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region, edited by Ali Abdel Gadir Ali, and Shengeen Fan. 13-50. Kuwait: Arab Planning Institute.

Alkire Foster Method. (n.d.). Retrieved December 23, 2014 from http://www.ophi.org.uk/research/multidimensional-poverty/alkire-foster-method/

Anselin, Luc. 2003. An Introduction to Spatial Regression Analysis in R [PDF document]. Retrieved from http://geodacenter.asu.edu/drupal_files/spdepintro.pdf

Arab Monetary Fund. (n.d.). Retrieved on December 16, 2014 from http://www.investopedia.com/terms/a/arab-monetary-fund.asp

Atkinson, Anthony. 1970. "On the Measurement of Inequality." Journal of Economic Theory 2:244–263.

Berger, Peter L, and Thomas Luckmann. 1966. The Docial Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge. Garden City, NY: Anchor Books.

Besley, Tim, and Ravi Kanbur. 1988. "Food Subsidies and Poverty Alleviation." The Economic Journal 98:701–719.

Bibi, Sami. (n.d.). Curriculum Vitae: Sami Bibi [PDF Document]. Retrieved from http://tinyurl.com/y9h4tp83

Bibi, Sami. 2005. "Measuring Poverty in a Multidimensional Perspective: a Review of Literature." Poverty Monitoring, Measurement and Analysis. Working paper no. 2005-07. Accessed January 31, 2017. https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/download/2798.pdf

Blondel, Vincent, Jean-Loup Guillaume, Renaud Lambiotte, and Etienne Lefebvre. 2008. "Fast Unfolding of Communities in Large Networks." Journal of Statistical Mechanics: Theory and Experiment 10:1–12.

Bourguignon, François, and Gary S. Fields. 1997. "Discontinuous Losses from Poverty, Generalized Pα Curves, and Optimal Transfers to the Poor." Journal of Public Economics 63:155 –175.

Burke, Peter. 2000. A Social History of Knowledge: From Gutenberg to Diderot. Malden: Blackwell Publishers Inc.

Bush, Ray. 2004. “Poverty and Neo-liberal Bias in the Middle East and North Africa.” Development and Change 35:673–695.

Calhoun, Craig, Joseph Gerteis, James Moody, Steven Pfaff, and Indermohan Virk, eds. 2002. Classical Sociological Theory. Malden, Massachussets: Blackwell.

Chakravarty, Satya. 1983. “A New Index of Poverty.” Mathematical Social Sciences Elsevier 6:307–313.

Chenery, Hollils. 1976. Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth. Washington, D.C.: World Bank.

Collicelli, Carla, and Massimiliano Valerii. 2000. “A New Methodology for Comparative Analysis of Poverty in the Mediterranean: A Model for Differential Analysis of Poverty at a Regional Level.” (ERF Working Paper No. 2023).

Datt, Gaurav, and Martin Ravallion. 1995. “Is Targeting Through a Work Requirement Efficient? Some Evidence for Rural India.” In Public Spending and the Poor: Theory and Evidence, edited by Dominique van de Walle and Kimberly Nead, 413-444. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Banerjee, Abhijit, Angus Deaton, Nora Lustig, Ken Rogoff, and Edward Hsu. 2006. An Evaluation of World Bank Research, 1998-2005. Washington, D.C.: World Bank.

Deaton, Angus. 2005. “Measuring Poverty in a Growing World (or Measuring Growth in a Poor World).” Review of Economics and Statistics 87:1–19.

Development Economics. 2012. Research at Work: Assessing the Influence of World Bank Research. Washington, D.C.: The World Bank. Accessed January 31, 2017. http://siteresources.worldbank.org/DEC/Resources/84797-1109362238001/726454-1170367040939/Research_Report_2012.pdf

Dollar, David, and Aart Kraay. 2001. “Growth is Good for the Poor.” Policy Research Working Paper Series no. 2587. Accessed January 31, 2017. http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2001/05/11/000094946_01042806383524/Rendered/PDF/multi0page.pdf

Duclos, Jean-Yes, and Peter Lambert. 1998. “A Normative Approach to Measuring Classical Horizontal Inequity.” Discussion Papers in Economics Working Paper No. 9703. Accessed January 31, 2017. http://www.york.ac.uk/media/economics/documents/discussionpapers/1997/9703.pdf

Durkheim, Emile, and Marcel Mauss. 1963. Primitive Classification. Chicago:

University of Chicago Press.
Easterly, William, and Stanley Fischer. 2000. “Inflation and the Poor.” Journal of Money, Credit and Banking 11, 7-22.
Easterly, William, and Ross Levine. 1997. “Africa’s growth tragedy: Policies and Ethnic Divisions.” Quarterly Journal of Economics 112 (4), 1203-1250.
El-Laithy, Heba. 1996. “Structural Adjustment and Poverty.” Paper presented at the International Conference on Structural Adjustment, University of California Los Angeles.
IMF and the World Bank. 2014. Factsheet. Accessed January 31, 2017. https://www.imf.org/external/np/exr/facts/imfwb.htm
Foster, James, Joel Greer, and Erik Thorbecke. 1984. “A Class of Decomposable Poverty Measures.” Econometrica 52(3), 761-766. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/1913475
Foster, James, Joel Greer, and Erik Thorbecke. 2010. “The Foster-Greer-Thorbecke (FGT) Poverty Measures: Twenty-Five Years Later.” (Working Paper No. 2010-14). Retrieved from the George Washington University website: http://www.gwu.edu/~iiep/assets/docs/papers/Foster_IIEPWP2010-14.pdf
Frisch, Rangar. 1933. Editor’s Note. Econometrica 1(1), 1-4.
Gaillard, Jacques. 1994. “The Behaviour of Scientists and Scientific Communities.” In The Uncertain Quest: Science, Technology, and Development, edited by Jean-Jacques Salomon, Francisco Sagasti, and Céline Sachs-Jeantet, 213-249. Tokyo, New York & Paris: UNU Press.
Hassine, Nadia Belhaj, and Magda Kandil. 2009. “Trade Liberalization, Agricultural Productivity and Poverty in the Mediterranean Region.” European Review of Agricultural Economics 36:1–29. https://doi.org/10.1093/erae/jbp002
Haut Commissariat au Plan. (n.d.). Retrieved December 23, 2014 from http://www.hcp.ma/Haut-Commissariat-au-Plan_a709.html
Hunaiti A., Doukhi. 2005. “Income Distribution and Expenditures of Poor and Non-Poor Families in Remote Communities: Field Study in Southern Jordan Region.” King Saud University Journal, Agricultural Sciences 17:161–205.
IFAD. (n.d.). Who we are. Retrieved December 15, 2014, from http://www.ifad.org/governance/index.htm
IMF Standards for Data Dissemination. 2014. Retrieved December 23, 2014 from http://www.imf.org/external/np/exr/facts/data.htm
Kakwani, Nanak, and Ernesto M. Pernia. 2000. “What is Pro-Poor Growth?” Asian

Development Review 18:1.
Kalwij, Adriaan, and Arjan Verschoor. 2007. "Not by Growth Alone: The Role of the Distribution of Income in Regional Diversity in Poverty Reduction." European Economic Review 51, 805–829.
Khasawneh, Mohammed. 2001. Poverty Assessment Report: The case of Jordan. Paper presented at ERF Conference "The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa", Sana'a, Yemen, July-August.
Lora, Eduardo. 2009. Washington consensus. Princeton: Princeton University Press. Retrieved from http://search.proquest.com/docview/189251596?accountid=8555
Mannheim, Karl. 1936. Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge. London: Routledge & Kegan Paul Ltd.
McCarthy, E. Doyle. 1996. Knowledge as Culture: The New Sociology of Knowledge. London: Routledge.
Mehta, Lyla. 2001. "The World Bank and its Emerging Knowledge Empire." Human Organization 60 (2), 189.
Mills, C. Wright. 1959. The Sociological Imagination. New York: Oxford University Press.
ESCWA & the Arab Institute for Urban Development. 2014. Urban Deprivation Guide: The Methodology and Findings of the Field Study in Tripoli, Lebanon. Beirut: Adib Nehme.
O'Connor, Alice. 2001. Poverty Knowledge. New Jersey and Oxfordshire: Princeton University Press.
Oyen, Else. 1996. "Poverty Research Rethought." In Poverty: A Global Review, edited by Else Oyen, S.M. Miller and Syed Abdus Samad. 3-17. Sweden: Scandinavian University Press.
Piketty, Thomas. 2014. Capital in the Twenty-First Century. Cambridge, Massachusetts: Belknap Press of Harvard University Press.
Quentin Wodon. (n.d.). Retrieved December 11, 2014, from http://blogs.worldbank.org/team/quentin-wodon
Ravallion, Martin. 1998. "Poverty Lines in Theory and Practice." Living Standards Measurement Study. Working Paper No. 133. Accessed January 31, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/916871468766156239/pdf/multi-page.pdf
Ravallion, Martin, and Benu Bidani. 1994. "How Robust is a Poverty Profile?" The

World Bank Economic Review 8 (1), 75-102.

Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. 2003. “Measuring Pro-Poor Growth.” Economics Letters 78:93–99.

Rowntree, Benjamin Seebohm. 1942. Poverty and Progress: A Second Social Survey of York. London: Longmans, Green and Co.

Saad-Filho, Alfredo. 2010. “Growth, Poverty and Inequality: From Washington Consensus to Inclusive Growth.” Department of Economic and Social Affairs working paper no. 100. Accessed January 31, 2017. http://www.un.org/esa/desa/papers/2010/wp100_2010.pdf

Sabina, Alkire, and Maria Emma Santos. 2010. “Acute Multidimensional Poverty: A New Index for Developing Countries.” (OPHI Working Paper No. 38).

Sen, Amartya. 1976. “Poverty: An Ordinal Approach to Measurement.” Econometrica 44: 219–231.

Sen, Amartya. 1987. “The Standard of Living.” In The Standard of Living: the Tanner Lectures on Human Values, edited by Geoffrey Hawthorn, 1–38. Cambridge: Cambridge University Press.

Shuaa, Mohamad Hosein. 2012. “Poverty in Iraq under the Programs of Economic Reform.” Kut Journal for Economics and Administrative Sciences 3:114–135.

Steele, Jonathan. 2001. “The Guardian Profile: Amartya Sen.” The Guardian. March 31, 2001. Accessed January 31, 2017. http://www.theguardian.com/books/2001/mar/31/society.politics

Tooze, Roger, and Craig N. Murphy. 1996. “The Epistemology of Poverty and the Poverty of Epistemology in IPE: Mystery, Blindness, and Invisibility.” Journal of International Studies 25 (3), 681-707.

Traboulsi, Fawwaz. 2005. “Public Spheres and Urban Space: A Critical Comparative Approach.” New Political Science 27:529–541.

UN Statistical Commission. (n.d.). Retrieved December 23, 2014 from http://unstats.un.org/unsd/statcom/commission.htm

Velho, Léa. 1986. “The Meaning of Citation in the Context of a Scientifically Peripheral Country.” Scientometrics 9(1-2), 71-89.

White, Howard, and Belver Griffith. 1982. “Authors as Markers of Intellectual Space: Co-Citation in Studies of Science, Technology and Society.” Journal of Documentation 38:255–272.

Williams, Raymond. 1981. The Sociology of Culture. Chicago: University of

Chicago Press.
World Bank. 1996. 1996 Annual Meetings Speech by James D. Wolfensohn, President, World Bank. Retrieved from http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/EXTPRESIDENT/L/0,,contentMDK:20025269~menuPK:232083~pagePK:159837~piPK:159808~theSitePK:227585,00.html
World Bank Institute. 2005. Introduction to poverty analysis. Retrieved September 5, 2014, from http://info.worldbank.org/etools/docs/library/93518/Hung_0603/Hu_0603/HandbookPovertyAnalysisEng.pdf
Xu, Kuan, and Lars Osberg. 2001. "On Sen's Approach to Poverty Measures and Recent Developments. China Economic Quarterly 1(1). Retrieved from http://myweb.dal.ca/osberg/classification/articles/academic%20journals/Sen%20approach%20to%20poverty%20measures/ChinaJournalPaper.pdf
Yanow, Dvora, and Peregrine Schwartz-Shea, eds. 2006. Interpretation and Method: Empirical Research Methods and the Interpretive Turn. New York: M.E. Sharpe, Inc.



شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بناية علم الدين، الطابق الثاني
بيروت، لبنان

Arab Council for the Social Sciences
John Kennedy Street, Ras Beirut
Alamuddin Building, 2nd Floor
Beirut – Lebanon

Tel : 961-1-370214
Fax: 961-1-370215
E-mail: admin@theacss.org

 ACSS_org

 The Arab Council for the Social Sciences

www.theacss.org

ISBN: 978-9953-0-3983-1
